الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
**MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE**

**UNIVERSITE CONSTANTINE 3**

**INSTITUT DE GESTION DES TECHNIQUES URBAINES**

**Département Gestion Des Villes et Urbanisation**

**جـــامعة قسنطينة 3**
**معهد تسييـــر التقـــنيات الحضـــرية**
**قســـــم تسيـير الـــمدن والتعميـــر**

الرقم التسلسلي:...../...../.....
الرقم الترتيبي :...../...../.....

# الموضـــوع

# التنمية الحضرية بين دور الفاعلين الحضريين والحكم الراشد في الجزائر

## حالة مدينة بئر العاتر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المدن والحوكمة

إعداد الطالب:
**قادة فيصل بن مجيد**

تحت إشراف:
**د. بن لخلف إبراهيم**

أعضـاء لجنـة المناقشـة

| | | | |
|---|---|---|---|
| **علاوة بولحواش** | أستاذ التعليم العالي | جامعة قسنطينة 1 | رئيسا |
| **إبراهيم بن لخلف** | أستاذ محاضر "أ" | المدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة | مشرفا |
| **علقمة جمال** | أستاذ التعليم العالي | جامعة 08 ماي 1945 قالمة | ممتحنا |
| **خالد براهمية** | أستاذ محاضر "أ" | جامعة باجي مختار، عنابة | ممتحنا |

**2015/2014**

# إهداء

إلي التي أرجو رضاها و مبتغاها أمي الغالية
إلي الغالي الذي كد وجد من اجل أن يوصلني
إلي
بر الأمان والدي حفظك اللّه
إليكم أفراد عائلتي وإخوتي مصدر قوتي
وفرحتي
إلي رفيقة دربي وشريكة حياتي و أبنائي
منبع سعادتي ومحبتي

اليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

** **

**

# شكر و عرفان

الحمد والشكر لله عزوجل الذي أعانني لإنجاز هذا البحث ،فهو نعم الموفق ونعم المعين .الشكر الجزيل للأستاذ والدكتور بن لخلف إبراهيم على تعاونه ،وسعة صدره،وصبره علينا،وعلى كل النصائح المقدمة والتوجهات ،الذي كان له الفضل فيما وصلت اليه، اسأل الله الكريم أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسادة الموقرين أعضاء لجنة المناقشة على فضلهم بالموافقة على مناقشة المذكرة، وعلى جهدهم في تقييمها بكل الملاحظات، والتي ستكون نوراً اهتدي به في المستقبل.

أتقدم بخالص الشكر لكل من السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بئر العاتر والطاقم الإداري لبلدية بئر العاتر ورؤساء فروع ألأقسام التقنية بدائرة بئر العاتر ، كما أتقدم بالشكر إلي السيد : **بن شيخ عبد الحميد رئيس دائرة بئر العاتر** بمساعدته لي بأفكاره وتوجهاته في تسيير المدينة ،وكل سكان المدينة على تعاونهم معنا في التحقيق الميداني .كما نتقدم بالشكر إلي السيد فرحي كمال إطار بشركة الفوسفات بئر العاتر بتعاونه معي كما اشكر زميلي الأستاذ :قريب عيسى بجامعة تبسة بمساعدته وتعاونه في تقديم معلومات عن مدينة بئر العاتر وكذلك السيد : منصوري محمد رئيس مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة والمتابعة لولاية تبسة بمساعدته على انجاز هذا البحث .

# المقدمة العامة

يشهد العالم منذ أواخر التسعينات تغيرات جوهرية دفعت بالبلدان المتقدمة إلى إعادة النظر في مفهوم العولمة وما تحمله من تعميم لقواعد ومعايير العمل والإنتاج وحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال وزيادة الاهتمام بالسياسات والبرامج التنموية المختلفة لتحقيق التنمية من أجل تسيير محلي رشيد[1].

لقد اختلفت السياسات الرامية لتجسيد هذا المضمون وتحقيق البرامج التنموية بدءا بالسياسات اللامركزية إلى السياسات التي تشجع بروز مجتمع مدني يساهم، إلى جانب السلطات العمومية المحلية، في الاستجابة للحاجيات ومتطلبات السكان، أو تلك السياسات التي تحاول تمكين القطاع الخاص من أن يلعب دوره. ولقد ساعد هذا الاهتمام على إبراز دور الفاعلين في تحقيق التنمية، وأخذ مسائل التسيير الحضري بجدية قصوى من أجل توفير تغطية مثلى للخدمات العمومية على المستوى المحلي، خاصة بعدما أظهرت عدة دراسات التي بادرت بها المؤسسات المالية العالمية للترويج لمفهوم الحكم الراشد. إن النجاح أو الإخفاق في دفع عجلة التنمية بأبعادها المختلفة يتوقف بدرجة كبيرة على الأداء الفعال لمختلف الفاعلين في تسيير المدينة في إطار مفهوم الحكم الراشد.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي انتقل إليها هذا المفهوم وعملت على تبنيه من أجل مواجهة التحديات التنموية المختلفة، وبمعنى أخر تحاول الدولة اليوم التكيف مع الأوضاع السائدة في العالم، مما جعل الباحثين يفكرون في طريقة تستطيع بها الجزائر أن تحقق استغلال أمثل لمواردها وتسيير أنجع لبرامجها التنموي لتحقيق الأهداف المرجوة وزيادة الاهتمام بالمجتمعات المحلية. وتجدر الإشارة أن مفهوم الحكم الراشد وما يقتضيه من تمديد وتوسيع نسبة مشاركة الفاعلين، يعتبر من المفاهيم الأساسية والمركزية في خطاب

1. الأستاذ عبد العزيز شرابي ، مدير مخبر المغرب الكبير :الاقتصاد و المجتمع ، عميد كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة قسنطينة . مقدمة حول تسيير الجماعات المحلية في أشغال الملتقى حول تسيير الجماعات المحلية،09 – 10 جانفي 2008 ، جامعة قسنطينة .

الفاعلين الدوليين الأساسين وخطاب المؤسسات المالية الدولية[2]، الشيء الذي شجع الجزائر على تجسيد هذا المفهوم عبر مختلف مؤسساتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية وحتى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ولا شك أن التطور الديمقراطي والاقتصادي في الجزائر يرتبط نجاحه أو فشله بحدوث أو عدم حدوث تطور مشابه على مستوى هياكل الدولة، وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات كانت الدولة الجزائرية واعية بهذا الواقع. وفي نفس السياق حاولت الجزائر سنة 2006 وضع سياسة جديدة للمدينة وذلك لأول مرة منذ الاستقلال، استوحت مبادئها وأسسها من المبادئ العالمية الحديثة، القائمة على أسس التنسيق والتشاور بين كل الفاعلين العموميين والخواص والمجتمع المدني لتحقيق عمران مستدام[3] تماشيا مع الإصلاحات السياسية التي باشرت فيها الجزائر منذ دستور 1989، وصدور قانون البلدية سنة 2011[4] وقانون الولاية سنة 2012[5].

وبما أن الجماعات المحلية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسة العامة للدولة، اختارت الدولة في استراتيجياتها التنموية سياسة اللامركزية الإدارية، ويتضح ذلك من خلال تخلي السلطة المركزية عن العديد من الصلاحيات لفائدة الجماعات المحلية، لاسيما البلديات،وفي نفس الوقت تمسكت الدولة بالسيادة والقوة العمومية التي يجب أن تبقى مقصورة على الدولة كمخطط استراتيجي[6]. لذا يجب فهم وتحليل مختلف وظائف وأدوار كل الفاعلين في تحقيق التنمية الحضرية في الجزائر.

---

2. عبد السلام العياضي، التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد: الفاعلون والبرامج ، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية ، كلية علوم الأرض، قسم التهيئة العمرانية،جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص1.

3. قانون رقم:06-06 المؤرخ في: 20 فيفري سنة 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ، الجريدة الرسمية رقم: 15 المؤرخة في2006/03/12.

4. قانون رقم:11-10 المؤرخ في: 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم: 37 المؤرخة في: 2011/07/03.

5. قانون رقم: 12- 07 المؤرخ في: 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية – الجريدة الرسمية رقم: 12 المؤرخة في: 2012/02/29.

6. شباب سيهام :إشكالية تسير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة حالة بلدية معسكر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2012 ،ص:ج.

إن دعم صلاحيات الجماعات المحلية وترشيدها وتوضيح مهامها وتعزيز سلطات المنتخبين المحليين واختصاصاتهم، وتطبيق الرقابة على الهيئة الناخبة وإقامة أجهزة تنفيذية ميدانية للتكفل باحتياجات المواطن على أحسن وجه[7]،من أهم النقاط التي يعمل مفهوم الحكم الراشد على تجسيدها في مختلف المجالات وذلك بإشراك كل الفاعلين من أجل تطبيق المبادئ العامة لسياسة المدينة في ظل هذا المفهوم.

## 1.الإشكالية.

يعتبر الحكم الراشد من بين أهم المواضيع التي كثر الحديث عنها منذ بداية التسعينات من طرف الباحثين والدارسين لهذا المفهوم وكذلك من طرف المنظمات العالمية. لكن من أهم التحديات التي تواجه الحكام حاليا هي كيفية تسيير الأقاليم الحضرية بشكل يتناسق مع السياسة العامة للدولة، وفي نفس الوقت ضرورة ضمان استقلالية الأقاليم المحلية قصد التكفل أحسن بمشاكل السكان، ومحاولة إعادة بناء وتصحيح الوضع الداخلي والاستجابة لمختلف المطالب. ولم يجد هؤلاء الحكام سبيلا لتجسيد الحكم الراشد سوى وضع آليات وتشييد مؤسسات يتمحور هدفها حول إبراز العلاقة بين مختلف الفاعلين الحضريين، بمعنى أطراف الحكم الراشد، أي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.وقد حرصت الجزائر بعد التحول الدستوري لسنة 1989 على دعم المسار الديمقراطي في البلاد تماشيا مع المرحلة الجديدة المتميزة بالحريات الفردية والجماعية، والتعددية الحزبية، والانفتاح على السوق، وذلك بدعم وتقوية صلاحيات ومسؤوليات البلديات، بما يمكنها

7:احمد محجودة،الأمين العام للحكومة والتشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية ،البلدية–الولاية ،الأمانة العامة للحكومة ،الجزائر مديرية الجرائد الرسمية 1990

المشاركة الفعالة، في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية في مجال التهيئة العمرانية الاقتصادية الاجتماعية على المستوى المحلي[8] .

تربط مختلف الفاعلين في الممارسات العمرانية علاقة دور حول إنتاج المدينة ومدى قدرتهم على التكفل بانشغالات المواطنين وتحسين نوعية حياتهم من خلال تجسيد وتطبيق الأهداف الرامية للمبادئ العامة لسياسة المدينة النابعة من الإرادة السياسية والاختيار الاستراتيجي الذي يهدف بدوره إلي ترشيد النمو الحضري،والنهوض بالاقتصاد الحضري، ويسعى إلى الارتقاء بالمحيط المعاش وتلبية انشغالات المواطن ويعمل للمصلحة العامة، وتحقيق الإنصاف الاجتماعي الذي يشكل بدوره الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي الذي يعرف بالعناصر الأساسية لسياسة المدينة[9].

وفي هذا الصدد، يرمي عملنا هذا في مرحلة أولى إلى التعريف بمفهوم الحكم الراشد في إطاره النظري لما تحمله هذه العبارة من معاني، ثم سوف نحاول في مرحلة ثانية، تحديد واقع تطبيق هذا المفهوم في الميدان، وهذا رغم ما يشيد به الخطاب السياسي في الجزائر، خاصة منذ تفتح البلد على العالم في بداية التسعينات. ولقد اخترنا مدينة بئر العاتر بولاية تبسة لتكون ميدانا تطبيقيا لدراستنا، نقيس من خلالها واقع مفهوم الحكم الراشد في المدن الجزائرية، إذ تعتبر مدينة بئر العاتر من المدن التي تعاني من عدة مشاكل حضرية نتيجة التوسع العمراني السريع الذي يميزها، شأنها شأن أغلبية المدن الجزائرية. ربما أبرز مشكلة تعاني منها المدينة هي ظاهرة التهريب والتجارة غير الشرعية باعتبارها مدينة حدودية. خلقت التجارة في المدينة حركة اقتصادية هامة، استقطبت إليها عددا هاما من التجار والمتعاملين الاقتصاديين، حيث سمح هذا النشاط بتوظيف أموال ضخمة في

8: أستاذ تعليم العالي ،محمد الهادي لعروق، التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية، 09-10 جانفي 2008 ، قسنطينة .

9: المادة 02: القانون التوجيهي للمدينة، سابق ذكره.ص:18 .

استيراد أنواع عديدة من السلع[10]، في حين جعل منها موقعها،بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية، منطقة عبور لكل ما هو شرعي وغير شرعي. لكن أبرز ما يميز مدينة بئر العاتر هو التنظيم التقليدي "العروشي" الذي يطبع الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لسكانها، حيث يؤثر العروش على القرارات الإدارية والسياسية المحلية في نوع من "التنظيم الاجتماعي" يتحدد من خلاله دور الفاعلين الحضريين، وهذا خارج إطار مؤسسات الدولة، بدليل أن مدينة بئر العاتر سنة 1974، كانت منقسمة إلى بلديتين تنتمي كل واحدة إلى عرش مختلف، بلدية جبل العنق يمثلها عرش أولاد سيدي عبيد وبلدية بئر العاتر يمثلها عرش النمامشة. وبقي هذا الوضع الغريب على حاله إلى أن جاء التقسيم الإداري لسنة 1984 ليصحح هذا الوضع، حيث وحد بين البلديتين لتصبح بلدية واحدة تحمل اسم بلدية بئر العاتر. فإذا كانت المؤسسات العمومية في هذا النوع من المدن تعاني من تداخل القرارات بين التنظيم الحديث للمدينة والتنظيم التقليدي المبني على العرش، فما هو حال مفهوم الحكم الراشد في ظل هذا النوع من الممارسات الحضرية خاصة إذا كان هذا المفهوم يدعو إشراك كل الفاعلين الحضريين في المشاريع التنموية التي تهم السكان بالدرجة الأولى؟ وبإمكاننا أن نتساءل كذلك على الدور الحقيقي الذي يلعبه الفاعلين الحضريين بين الشرعية المؤسساتية وضغوطات العروش في أداء مهامهم لتحقيق التنمية وإنتاج مدينة مستدامة؟ سؤالين محوريين سوف نبني حولهما مجموعة من التساؤلات الفرعية، نأمل أن تساعدنا على هيكلة عملنا لفهم منطق المتدخلين في المدينة والاستراتيجيات المتبعة من طرف كل واحد منهم، ومن أهم هذه التساؤلات نذكر:

– ما هو الوزن الحقيقي للعرش على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدن الجزائرية التي تتميز بالتنظيم العروشي؟

10. قابرش عبد اللطيف، تنميط المدن المتوسطة في شمال شرق الجزائر ودورها الوظيفي المجالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة دولة في التهيئة العمرانية – كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية – جامعة قسنطينة سنة 2006 ،ص:251.

- كيف يؤثر العرش على صنع القرار في مدينة بئر العاتر؟
- وما هو دور المؤسسات العمومية للمدينة في تصميم المشاريع وإنجازها؟
- من هم الفاعلين الحضريين النظريين والحقيقيين في إنتاج المدينة؟
- ما هي أهم التناقضات التي تطبع التسيير الحضري في مدينة بئر العاتر؟
- ما هي أفاق تطبيق الحكم الراشد في مثل هذه المدن الجزائرية؟

## 2.فرضيات الدراسة

### 1.2.الفرضية الأولى

إن تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، يتطلب بناء دولة ديمقراطية تقبل قيم المنظومة الديمقراطية كمنهج لإدارة شؤونها، ومجتمع مدني فاعل وفعال، وقطاع خاص فعال ومسؤول. فهل هذا هو واقع الجزائر؟

نطرح الفرضية الأولى في ظل هذا الواقع، محاولين الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، بخصوص تحديد مهام وصلاحيات كل الفاعلين وخاصة الجماعات المحلية، خاصة البلدية. ثم سنحاول إبراز أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى إضعاف فعالية الفاعلين في تحقيق التنمية رغم وجود نصوص قانونية في الجزائر، خاصة ما جاء به قانون البلدية لسنة 2011 وقانون الولاية لسنة 2012، وما يشمله القانون التوجيهي للمدينة لسنة 2006، في ما يخص تطبيق مفهوم الحكم الراشد على واقع التجربة الجزائرية.

### 2.2.الفرضية الثانية

أن تحديد العوامل المؤثرة في عدم أداء الفاعلين لأدوارهم هو السبب الذي أدى إلى عدم تمكين البلدية من تحقيق التنمية العمرانية.كما أن تحليل وتقييم أداء البلديات الجزائرية في مختلف المجالات والميادين يكشف الأسباب والدوافع الحقيقية للوضع المتردي لمدينة بئرالعاتر، والمتميز بإكراهات وقصور كبيرين في فشل السياسات العمرانية منذ الاستقلال.ويمكننا أن نستخلص أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء المحلي في إدارة العمران الحضري بسبب التدخل المفرط للعرش في عمل نشاط البلدية كما يجعل ممارسة صناعة القرار المحلي مغلق تقريبا.

ومن هذا المنطلق، سوف نحاول من خلال الفرضية الثانية أن نبين أن عدم أداء الفاعلين الحضريين لأدوارهم هو السبب في عدم تحقيق التنمية الحضرية في ظل تطبيق مفهوم الحكم الراشد في الجزائر.

### 3.أهمية البحث

نأمل أن يساهم بحثنا في التعريف بمفهوم الحكم الراشد كمنهج جديد في تسيير الشؤون العامة للدول والمجتمعات، محاولين تحديد مدى تطبيق هذا المفهوم في الجزائر، مع التركيز على المجال الحضري وإبراز سبل تحقيق عمران مستدام.

وتجدر الإشارة أن مفهوم الحكم الراشد مرتبط بموضوع التنمية، حيث يحدد أدوار مختلف الفاعلين في ظل جو ديمقراطي، هذا من الناحية التطبيقية، أما من الناحية العلمية فيكتسي بحثنا أهمية بالغة باعتبار أن هذا المفهوم متعدد المعاني ولا بد من ضبطه وتكييفه حسب واقع المجتمع الجزائري بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية.

ومن الناحية النظرية يجب دراسة الوضع القائم في الجزائر وفقا للنصوص القانونية الجارية من خلال تحديد مهام وصلاحيات مختلف الفاعلين وإيجاد بدائل نظرية من أجل مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

أما من الناحية العملية يستوجب دراسة الأساليب القانونية الناجحة للتسيير الحضري من خلال تحليل وتقييم كيفية تسيير الجماعات المحلية(البلدية، الولاية) لمجالاتها، لكي تتماشى مع متطلبات الديمقراطية، باعتبارها الوحدات الأساسية للحكم والإدارة في الجزائر. كما يجب تحليل وتقييم أداء الفاعلين الحضريين في الجزائر، وتحديد العوائق والعراقيل التي تعترض طريقهم والوقوف عند التحديات التي تواجهها المجالس المنتخبة في أداء مهامها بغرض تحقيق وتجسيد الأهداف الرامية لسياسة المدينة في ظل مفهوم الحكم الراشد.

### 4.أسباب ودوافع اختيار الموضوع

يهدف بحثنا إلى إبراز مفهوم الحكم الراشد، محاولين الكشف عن واقع تطبيقه في المدن الجزائرية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها البلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويرجع اختيارنا لمدينة بئر العاتر إلى أسباب موضوعية وأسباب شخصية، فأما الأسباب الموضوعية فتعود إلى المميزات الجغرافية لهذه المدينة الحدودية متوسطة الحجم وما يطبعها من ممارسات حضرية متضاربة بين التنظيم التقليدي الذي يغلب عليه الطابع القبلي أو العروشي بمفهومه الجزائري المحلي، والتنظيم المؤسساتي الحديث. أدى هذا الوضع المزدوج إلى بروز نزاعات بين الفاعلين العموميين، سواء كانوا منتخبين أو ممثلين للدولة، والفاعلين غير الشرعيين الممثلين للعروش حول تسيير المدينة. وأما الأسباب الشخصية فتعود إلى أننا نسكن ونعمل بهذه المدينة، حيث نعتبر من بين الملاحظين المتميزين لما يجري في المدينة منذ الاستقلال.

يصنف الجغرافيون الجزائريون مدينة بئر العاتر ضمن المدن المتوسطة[11]،حيث بلغ عدد سكانها حوالي 77727 نسمة حسب تعداد لسنة2008[12]،وسجلت معدل نمو سكاني سنوي يقارب 3%.تقع مدينة بئر العاتر على الشريط الحدودي الفاصل بين الجزائر وتونس، وتبعد بحوالي 90 كم عن مقر الولاية تبسة ويجعل منها موقعها الحدودي مجالا لتبادلات الاقتصادية النشيطة، لكن أكثر ما يميز هذه النشاطات ظاهرة التهريب والتجارة الموازية.

## 5.الإطار المنهجي للدراسة

بعد عرضنا لإشكالية الدراسة، كان لابد من العمل على رسم أهداف وإتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج من أجل الوصول إلى نتائج علمية صادقة، وبلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج التالي :

**- تحديد الإطار النظري للبحث**

يحدد في هذا الجزء موضوع البحث في إطاره النظري، وذلك من خلال استغلال أهم المراجع التي لها علاقة بالموضوع، وهذا عن طريق الوثائق المكونة للأدبيات الموجودة والتي تدور حول مفهوم الحكم الراشد على ضوء التجربة الجزائرية، وواقع مدينة بئر العاتر كميدان تطبيقي لبحثنا، حيث قمنا بـ:

- الاطلاع على بعض المذكرات الجامعية المشابهة لموضوعنا، بما فيها المذكرات التي أنجزت على منطقة دراستنا، أو تلك التي أنجزت على مجال انتمائها الإداري، لولاية تبسة الحدودية.

11. قابوش عبد اللطيف، المرجع سابق ذكره ،ص: 246.

12. دليل الإحصائيات، التعداد العام للسكن والسكان لسنة 2008 ، بلدية بئرالعاتر، الديوان الوطني للإحصاء ONS، قسنطينة.

- الاطلاع على الدراسات التقنية والأبحاث المنجزة من طرف مكاتب الدراسات التي أنجزت على مدينة بئر العاتر والمعدة من طرف البلدية والولاية ومختلف المديريات الولائية لكل القطاعات،
- الاطلاع على القوانين المعمول بها في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بتسيير الجماعات المحلية، من خلال الجريدة الرسمية والمنشورات والمراسيم التنفيذية التي تخدم بحثنا.

واعتمدنا على **المنهج الاستقرائي ألاستنتاجي** الذي يهتم بجمع المعطيات وتحليلها واستخلاص واستنباط النتائج، **والمنهج المقارن** الذي نعتمد عليه في دراسة التحولات والظواهر العمرانية وتطوراتها على مدينة بئر العاتر، قصد معرفة العناصر التي تشكل أوجه الاختلاف والتشابه لتجسيد مفهوم الحكم الراشد، وكشف العلاقة بين مختلف الفاعلين في أداء أدوارهم. وسوف نحاول أن نقارن بين مدى تطابق الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد ومختلف الإجراءات والقواعد المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية التي تسعى إلى تجسيد مفهوم الحكم الراشد على أرض الواقع.

**- الجزء التطبيقي**

ركزنا في هذا الجزء على العمل الميداني من خلال المعاينة والخرجات الميدانية لمجال الدراسة، من أجل تحصيل وجمع المعطيات ومن ثمة تحليلها و ترتيبها حسب الأهمية وصياغتها في جداول وتحويلها إلى أشكال بيانية مختلفة وإنجاز الخرائط والمخططات، كما استعملنا بعض الصور الفوتوغرافية لتوضيح بعض الظواهر.

إجراء مقابلات مع كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين الأكثر تأثيرا في تحقيق التنمية وتجسيد مفهوم الحكم الراشد في مدينة بئر العاتر.

**6.تنظيم المذكرة**

على ضوء الإشكالية المطروحة والعمل التحليلي الذي قمنا به خلال هذا البحث قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاث فصول يشمل كل فصل على مباحث. تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري لبحثنا، حيث تم تقسيمه إلي ثلاث مباحث، يهدف المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر، من خلال تتبع المسار التاريخي لظهور هذا المفهوم وربطه بمسار التنمية في الجزائر. أما المبحث الثاني فقد خصص إلى أهم العوامل التي أدت إلي ظهور هذا المفهوم في الجزائر، عبر التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم والجزائر على وجه الخصوص.

أما المبحث الثالث والأخير فقد اهتم بتعريف الفاعلين الحضريين على المستوى الدولي وتحديد أهم الفاعلين في الجزائر.في حين تناول الفصل الثاني دراسة الجانب الميداني ومقارنته بالجزء النظري حيث تضمن هذا الفصل دراسة جغرافية وعمرانية لمراحل تطور مدينة بئر العاتر. ويهدف المبحث الأول إلي دراسة جغرافية لمدينة بئر العاتر، من خلال إبراز أهمية المكانة الجغرافية والإستراتيجية للمدينة وموقعها على طول الشريط الحدودي،وما تمتاز به من ثروات طبيعية ومؤهلات اقتصادية وهياكل قاعدية هامة ذات أبعاد وطنية ودولية.

أما المبحث الثاني فيهدف إلى دراسة نشأة المدينة ومراحل تطورها بهدف تشخيص الواقع التاريخي للمدينة و إبراز الأحداث التي طبعت المدينة.أما المبحث الثالث فيهدف إلي دراسة و تحليل الخصائص والمؤهلات الاقتصادية لمدينة بئر العاتر التي جعلت منها قطبا اقتصاديا هاما في المنطقة. في حين اهتم الفصل الثالث بدراسة الجانب التحليلي والتطبيقي لواقع التنمية في مدينة بئر العاتر وعلاقتها بالفاعلين المحليين ومقارنته بالجانب النظري.وقد تضمن هذا الفصل دراسة السياسة التنموية المنتهجة في مدينة بئر العاتر. ويهدف المبحث الأول إلي دراسة إشكالية التنمية في مدينة بئر العاتر باعتبارها مدينة حدودية وذلك من خلال إبراز التناقضات الحاصلة في المدينة والتحديات التي

تواجهها المدينة والبلدية في تنفيذ البرامج التنموية. وخصصنا المبحث الثاني إلى إبراز أهم العوائق والإشكاليات التي تواجهها المشاريع التنموية في الميدان، ما ساعدنا على تحديد واقع تطبيق الحكم الراشد ومدى ارتباطه بالتنمية المحلية على ضوء إسقاط هذه التجربة على مدينة بئر العاتر .

ويهدف المبحث الثالث إلي التطرق لأفاق ورهانات التنمية على واقع تجربة مدينة بئر العاتر من خلال التوجهات التي حددتها أدوات التهيئة الإقليمية في تنمية المناطق الحدودية ومدى اهتمام السلطة المحلية بتنمية هذه المناطق من خلال تنويع البرامج والمصادر المالية لغرض تحقيق التنمية.

# الفصل الأول

# مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر

- **المبحث الأول:** أسباب ودوافع ظهور الحكم الراشد.
- **المبحث الثاني:** عوامل ظهور الحكم الراشد في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** الفعاليات و الممارسات الحضرية للفاعلين في إطار مفهوم الحكم الراشد.

## مقدمة

خصصنا الفصل الأول لتحديد الإطار النظري لموضوعنا، حيث تم التعريف بأهم المفاهيم والمصطلحات التي نعتمد عليها لمعالجة الإشكالية المطروحة، خاصة وأن موضوع التنمية المحلية ومفهوم الحكم الراشد عرفا استخداما واسعا من طرف الدول والمنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، عرفنا من خلال المبحث الأول أسباب ودوافع ظهور الحكم الراشد في العالم، وضبطنا المبادئ الأساسية للحوكمة بهدف بناء قاعدة نظرية تساعدنا عند التحليل ومعالجة الإشكالية المطروحة. في حين خصصنا المبحث الثاني للتعريف بعوامل ظهور الحكم الراشد في الجزائر وعلاقته بالتنمية، وشرح الواقع السياسي في الجزائر، خاصة وأنها مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمسايرة التحولات السياسية الإقليمية والدولية، وهذا بتغيير أسلوب الحكم وإعادة هيكلة مؤسساتها لكي تلعب دورها في ظل العولمة. وحاولنا من خلال المبحث الثالث تعريف الفاعلين الحضريين حسب مفهوم الحكم الراشد.

## المبحث الأول: أسباب ودوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد في دول العالم الثالث ما هو إلا استجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي بغية التكيف مع المعطيات والمستجدات الحاصلة في العالم من أجل اللحاق بركب الدول المتطورة، غير أن عدم الاستقرار السياسي وحالة العنف الذي شاهدته دول العالم الثالث وبالأخص الجزائر خلال العشرية السوداء لم يساعدها على تحقيق التحول المنتظر منها. بل كاد هذا الوضع العام أن يعصف بكيان بعض الدول نتيجة تقييد الحريات الأساسية للمواطن بالإضافة إلى عدم تحقيق عطاء اقتصادي واجتماعي نتيجة غياب سياسة التحاور والتشاور مما أثر سلبا على وضعية التنمية في هذه الدول.

### 1. أسباب ظهور الحكم الراشد

إن عدم نجاح السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية التي استنجدت بها أدى إلى حدوث انعكاسات سلبية على مجتمعات هذه الدول، وهذا ما أدى بهذه المؤسسات، خاصة البنك الدولي إلى اقتراح منهاج جديد في التسيير بإشراك كل الفاعلين، عرف هذا المنهاج بمفهوم الحكم الراشد. وما لا شك فيه أن ظهور مصطلح الحكم الراشد كان له أثر في تغيير نمط توزيع الوظائف بين السلطة المركزية والإدارة المحلية على نحو يستجيب لمقتضيات الحكم الراشد. ويمكن تصنيف أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد إلى أسباب سياسية وأسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية.

### 1.1. الأسباب السياسية

يرجع ظهور مفهوم الحكم الراشد أساسا إلى ظاهرة العولمة وما تتضمنه من تعميمات ومفاهيم تتعلق بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، أي بروز دور القطاع الخاص، وانتشار المعلومات وتطور وسائل الاتصالات. كما أدى فشل بعض الدول في تحقيق وتطبيق البرامج التنموية وعدم القدرة على تلبية حاجيات المواطنين مما أدى إلى فشلها في الوفاء بالوعود خاصة دول العالم الثالث، كما فشلت في تحقيق السلم والحفاظ على النظام العام وحماية الممتلكات، لأن معظم دول العالم الثالث تعاني من شدة ووطأة الصراعات الداخلية، وظهور أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية. إلا أن العامل الأساسي الذي أثر على عدم استقرار هذه الدول هو عدم فتح الأنظمة الحاكمة المجال لمجتمعاتها المدنية في المشاركة في الحكم وعدم تفعيل صلاحيات المجالس المنتخبة في تجسيد أفكار البرامج المقترحة بغرض تحقيق التنمية.

### 2.1. الأسباب الاقتصادية

إن الأزمة المالية التي واجهت الدول النامية بما فيها الجزائر منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، وارتفاع حجم المديونية التي أعجزت هذه الدول على توفير حاجيات المواطنين، ساعد كل هذا على الإسراع في التفكير في ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التسيير. وأدت التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم بدول العالم الثالث إلى اعتماد نهج اقتصاد السوق بالاعتماد على القطاع الخاص في ظل بيئة تنافسية عالية، وبالرغم من انسحاب الدولة إلى حد أقصى من السوق والمنافسة، أدى بها إلى الاعتماد على الإنتاجية والربح والتحصيل الضريبي. لكن لم تتمكن هذه الاستراتيجية من تحقيق نتائج مرضية في الكثير من الدول النامية بل كان لها أثار اجتماعية سلبية عطلت النمو الاقتصادي، وكان

من الضروري إشراك القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع اللذان يلعبان دورا أساسيا في عملية التنمية.

كما تعد سياسة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر تحديا بالنسبة للدول بعد التخلي على حماية السوق الوطنية، حيث فرضت هذه السياسة ضرورة إعادة تحديد دور الدولة في تنظيم المجتمع، باعتبارها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع الخاص والعام، وكذلك إعادة النظر في دور القطاع الخاص باعتباره شريك حيوي، عبر إنشاء المؤسسات والشركات ذات رأس المال الخاص، والقيام بإصلاحات اقتصادية والعمل على رفع الإنتاج، وتوفير اليد العاملة، وتقليص نسبة البطالة في إطار شراكة وطنية اقتصادية.

### 3.1.الأسباب الاجتماعية

أدى ارتفاع معدلات نمو السكان في دول العالم الثالث وما تفرضه هذه المعدلات من زيادة في الحاجيات اليومية والمتطلبات الضرورية للحياة، إلى إحداث تطوير في النظم وأنماط تسيير الإدارة في هذه الدول بغية تحديث التخطيط لواقع جديد ضمن إستراتيجيات تنموية محلية قصد التكفل بحاجيات السكان ومتطلباتهم.

كما أدى النمو الحضري الكبير والمتسارع بسبب النزوح الريفي وزيادة عدد سكان الحضر، إلى ظهور أحياء فوضوية بسبب تزايد الطلب على السكن ونقص البرامج السكنية وبطء الإنجاز، أدى هذا الوضع إلى ظهور فوارق بين الأحياء السكنية وبروز ظاهرة التهميش الحضري وتفاقم ظواهر اجتماعية خطيرة داخل هذه الأحياء كالإجرام والأمراض المتنقلة والتلوث وعدم احترام معايير البناء.

أما أزمة البطالة التي تخيم على كاهل المجتمعات النامية حالت دون إيجاد سبل للتخفيف من حدتها في ظل عمليات الخوصصة التي شملت كافة الشركات والمؤسسات حيث كان لهذه الأخيرة الأثر الواضح في تسريح ألاف من العمال. وتعكس هذه الظروف والمشاكل

درجة فشل أغلبية دول العالم الثالث في سياستها المتبعة وذلك من خلال عجزها على خلق نظام سياسي مفتوح على المفاهيم الحديثة للممارسات السياسية.

ويتضح جليا أن أسباب ودوافع ظهور الحكم الراشد باعتباره منهج من المناهج الواضحة في تسيير شؤون الدولة، انطلاقا من تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة، والعمل على إنضاج ذهنية المجتمع المدني وتفعيل دوره عن طريق المشاركة والتشاور في اتخاذ القرارات التي تخص المسائل التنموية، وهذا عكس ما نجده في الدول النامية إذ نلاحظ سيطرة الدولة والتدخل المفرط للنمط التقليدي في الشؤون الداخلية للتسيير المحلي واتخاذ القرارات الحاسمة بصفة غير مباشرة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة في تسيير شؤونه، وهو ما أثر سلبا على الإستراتيجيات التنموية نظرا لعدم قدرته على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي. وهذا ما سعت إليه الدول المتقدمة في تأسيس هذا المضمون وفقا للمتطلبات والأهداف التي عملت على تصدير هذا المفهوم إلي العالم الثالث.

## 2. أصل مفهوم الحكم الراشد

يحمل مفهوم الحكم الراشد معاني متعددة مما يصعب تحديده، خاصة إذا كان يستخدم في حقول معرفية ومجالات عمل مختلفة وفي التحاليل الإقليمية الاجتماعية المتنوعة[1]. وقد ظهر المصطلح لأول مرة في القرن 13 ميلادي في فرنسا[2]، حيث أستخدم هذا المصطلح للفظ الفرنسي (Gouvernance) كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement) بمعنى أسلوب " فن الحكم " أو بالأحرى أسلوب إدارة الدولة، حيث استعمل هذا المصطلح في سنة 1978. ولقد أستخدم هذا المصطلح من طرف الاقتصاديين الأمريكيين، لاسيما الاقتصادي

[1]: حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة ابي بكر بلقايد كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان سنة 2012 ص:23 منقول من:

http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/181/3/AbdelKader.pdf

2. Bourriche Riad, Gouvernance et médias : une relation étroite ; revue El Mofaker, n° 7, page 2 , Uuniversité Mentouri, Constantine, 2008.

الأمريكي دونالد وكس الذي نشر مقالا سنة 1937 بعنوان " طبيعة المؤسسة " إذ يعني مفهومه إلى تسيير المؤسسة الاقتصادية[3] .

وتشير العديد من الدراسات إلى أن مصطلح الحكم الراشد بدأ استعماله في البداية للدلالة على قيادة السفينة في العصر اليوناني واللاتيني القديم. ولعل أهم نقطة تحول في استعمال هذا المصطلح برزت من خلال اعتماد المؤسسات المالية العالمية له وعلى رأسها البنك الدولي الذي استخدمه للأول مرة سنة 1992[4].

في حين استعملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم مصطلح التسيير الديمقراطي، في حين استعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح التسيير السليم، وتدور كل هذه المفاهيم حول معنى واحد[5] ، ثم تطور هذا المفهوم في الكتابات اللاتينية، بترشيد الدولة في تسيير شؤونها، وفي هذا السياق نجد العديد من الترجمات التي تدل على المفهوم مثل " الحاكمية ، المحكومية ، الحوكمة ، الحاكمة " بينما يبقى الارتباط واضح بين هذه المفاهيم وهو مصطلح الحكم كما يعني "الحكمة". وهكذا تضم عدة اشتقاقات لهذا المصدر أي الحكم كمفرد معاصر ويرتكز على دعائم نبيلة من العلم والعدل والحكمة، ويعنينا على وجه الخصوص أن يتضمن هذا الثراء اللغوي مفاهيم جوهر الحكم، وهذا ما جاء في التفسير اللغوي للمعجم العربي لفظ الحكمة وتعني المعرفة لأفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته، كما ورد في القرآن الكريم " ولقد أتينا لقمان الحكمة[6] .

3. Lafer Azzedine, La gouvernance urbaine. Rôle et rapport des différents acteurs dans les pratiques urbaines locales, mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en aménagement de territoire, 2008 p: 9

4.عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، جسور النشر والتوزيع – المحمدية – الجزائر 2012 ،ص: 133 .

5.عمار بوضياف : المرجع السابق ذكره، ص: 133 .

6. صورة لقمان الآية 22.

## 3. تعريف الحكم الراشد

مهما اختلفت وجهات النظر حول تعريف الحكم الراشد لتعدد أبعاده السياسية والاقتصادية والعمرانية، يبقى إن الحكم الراشد هو مجموعة من الأفكار والآليات التي تهدف إلى بناء دولة رشيدة، وبمعنى آخر يدل هذا المصطلح إلى الإصلاح العميق للدولة الرامي إلى تحقيق التناسق الإقليمي، حيث لا يقوم هذا المفهوم ولا يتأسس إلا في وجود الاستقرار السياسي ومؤسسات فعالة في ظل التعددية السياسية والإعلام الحر والشفافية والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص وتحقيق مبدأ الديمقراطية من خلال تفعيل دور كل الفاعلين في إطار الحكم الراشد.

### 1.3. تعريف الحكم الراشد حسب البنك الدولي

الحكم الراشد هو بمثابة ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية [7]، حيث يتضمن هذا التعريف ما يلي :

- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتموين الخدمات وتنفيذ السياسات بفعالية (البعد الاقتصادي).
- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية في ما بينها(البعد المؤسساتي).

فالحكم الراشد في نظر البنك الدولي يتطابق مع فكرة تطوير الإدارة حيث أن خبرات البنك الدولي في الدول النامية تشير إلا أنه رغم حسن تعميم البرامج والمشاريع التي يمولها البنك الدولي، إلا أنها تفشل في تحقيق النتائج، بالرغم من الإصلاحات القانونية.

7. Daniel Kaufman, Repenser la bonne gouvernance. Ddialogue sur la gouvernance et le développement au moyen orient et en Afrique du nord, 2003 p:3, Site internet: www.worldbank.org/wbi/gouvernance.

كما أدى فشل إشراك الفاعلين عند تنفيذ المشاريع وعدم إشراك أكبر عدد من المستفيدين في تصميم وتنفيذ المشاريع إلى تقليص إدامتها واستمراريتا في المستقبل. لذا يعتبر البنك الدولي أن توجهات الحكم الراشد أساسية لخلق إدامة بيئية تتسم بالقوة والعدالة.

## 2.3. تعريف الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة

لقد جاء هذا التعريف بمناسبة اليوم العالمي حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة سنة 1997، حيث اقترح برنامج الأمم المتحدة تعريف الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة علي كافة المستويات من خلال آليات وعمليات على نحو يمكن المواطنين ومختلف التجمعات من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والقيام بالتزاماتهم[8].

ويرتكز هذا التعريف على ثلاث دعائم أساسية:

أ- **الدعامة السياسية:** تتضمن العمليات التي بموجبها تقوم الدولة بترسيم القرارات عن طريق تحقيق مبدأ الديمقراطية السياسية وإرساء دولة القانون وتفعيل المشاركة السياسية.

ب- **الدعامة الاقتصادية:** تتضمن التركيز على اتخاذ وصناعة القرارات على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.

ج- **الدعامة الإدارية:** تتضمن التسيير العقلاني للموارد المالية والبشرية للمجتمع، وذلك من خلال تفعيل اللامركزية الإدارية أو ما يسمى باللامركزية المحلية لتنفيذ هذه السياسات. ومن هنا يتضح أن هذا المفهوم يعمل على تطوير الإدارة، أو بمعنى آخر يعمل هذا المفهوم على المرور من إدارة تقليدية إلى إدارة تتماشى وتتجاوب مع متطلبات المواطنين وحاجياتهم

8. عمار بوضياف، المرجع سابق ذكره، ص:135 .

اليومية، عن طريق استخدام البرامج والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة بكل شفافية ومسؤولية مع إعلام الجمهور[9].

إن الترابط بين هذه الدعائم (السياسية، والاقتصادية، والإدارية) يؤثر في إنتاج الحكم الراشد، فمن غير الممكن تصور إدارة عامة وفاعلة من دون استقلال الإدارة عن أي تدخل أو التأثير في عملها، ومن غير الممكن تصور إدارة سياسية وحدها دون وجود إدارة فاعلة في تحقيق الإنجازات السياسية العامة. ومن جهة أخرى لا تستقيم السياسات الاقتصادية، والاجتماعية بغياب المشاركة والشفافية والمحاسبة، ولا تؤدي الي تحسن أوضاع المواطنين وإطارهم المعيشي، لذلك فالحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديموقراطيا فعالا، يستند إلي المشاركة وتحقيق مبدأ التشاور والشفافية والفاعلية و تعزيز روح القانون.

## 4.تعريف الحوكمة

لقد استخدم هذا المصطلح منذ عقدين من الزمن من طرف مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء للحكم قيم لممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع نحو الاتجاه التطوري و التنموي[10]. كما تتجسد الحوكمة في مفهوم التسيير الجيد للموارد، سواء كانت مالية أو بشرية أو مادية، إذن هي حركة تشاركيه تسمح بالتسيير الدقيق للأملاك العامة وخلق مكاسب تنموية هامة لا يتم تطبيقها في الدولة فقط، وإنما تطبق على المجتمع ككل وعلى مختلف الفاعلين، وهي لا ترتبط بمشاكل الفساد والانحراف فقط، وإنما تمتد إلي جميع مظاهر الحياة الاجتماعية خاصة السلوكيات والتربية والتكوين، والهياكل والتنظيم[11].

---

9. Kofi Annan, préface de la gouvernance pour l'avenir : démocratie et développement dans les pays les moins avancés ; UNDP, 2006 : www. *recef.org/wp-content/plugins/cpt-bibliotheque/telecharger.php?id.*

10. Daniel Kaufman. OP.CIT.p 3

11. Jean-Baptiste Elias, démocratie, société civile et gouvernance en Afrique ; expérience du Bénin'' (République de Benin ; 1998 ; p : 4) ; Conférence Économique Nationale, tenue au Bénin du 09 au 14 décembre 1996. www.*unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/.../UNPAN009280.pdf* 2013.

### 1.4. المبادئ الأساسية للحوكمة

تتباين آليات الحكم الراشد أو مبادئه بتباين الجهات المهتمة بهذا المفهوم، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والتفتح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة يركز على الانفتاح السياسي، لذا لقد وضع معهد البنك الدولي تحت إشراف دانيال كوفمان وآخرون ستة مبادئ أساسية[12]، تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والاقتصادي والمؤسساتي وهي:

أ: **المشاركة:** وتضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وإبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، وذلك عن طريق آليات تخدم المجتمع كإنشاء جمعيات وأحزاب و حريات تخدمه والغاية منها هو السماح للمواطنين بالتعبير عن أرائهم و أهتما متهم واستشارتهم في شؤون الحياة العامة.

**ب: الشفافية:** وهي من أهم مبادئ الحكم الراشد وتعني إتاحة كل المعلومات وتسهيل تبادلها خاصة تلك التي تهم شؤون المواطنين وحياتهم، فمن حق كل طرف معني أن يحاط علما بكل المعلومات المتعلقة بمركزه القانوني أو وضعيته حتى يتمكن من تقديم آراءه وإثبات الحجة أو التدخل في اتخاذ القرار المناسب حسب تطلعاته ومتطلباته وهذا من خلال إعلامه ومشاركته ومساهمته في أعمال المجالس المنتخبة المحلية تلك التي تهم التنمية، وبالإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد في دوراتهم عن طريق الإشهار وتعليقها داخل مقرات خاصة منها البلدية.

**جـ: سيادة القانون:** و يعني أن جميع الممثلين من حكام ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون، كما يجب أن تطبق الأحكام القانونية والنصوص التشريعية بصورة عادلة وبدون تمييز بين الأفراد، وعلى أساس هذه القوانين تكون الدولة ضامنة لحقوق الإنسان. ومن هنا صار لزاما لتكريس مظاهر الحكم الراشد أن يكون القانون هو الإطار العام والسيد في رسم حدود كل الأطراف المعنية وتحديد المهام، وضبط الإجراءات وضمان الحريات.

12. Daniel Kaufman. ibid

**د: المساءلة:** و يقصد بها أن تتحمل المنظمات والأفراد مسؤولية الأداء، ومواجهة ذلك أمام الأطراف المعنية وعليه يستوجب على كل طرف تقديم التوضيحات اللازمة حول مسائل تتعلق بممارسة صلاحياته والقيام بواجباته. وتتخذ المساءلة صورا متعددة منها المساءلة الإدارية والمساءلة المالية والمساءلة الاجتماعية والسياسية حسب طبيعة المسند للشخص أو الجهاز محل المساءلة.

**هـ: الكفاءة والفعالية:** وتعني توفر القدرة لدى المؤسسات على تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد وحسن التسيير المالي.

**و: مكافحة الفساد (الضبط والحد):** من خلال هذا المبدأ نجد مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد بمعانيها الكبرى والصغرى، وكذلك مدى تأثير واستحواذ أصحاب المال والمصالح الشخصية على قدرات الدولة، والتأثير على الاقتصاد المحلي والتحكم في السوق. وهذا بمعنى لا رشد في القيادة والتسيير إلا إذا تم القضاء على الفساد بمختلف صوره و أشكاله[13].

## 2.4. الأهداف الأساسية للحوكمة

الحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة بمعناه العميق والموسع يشمل تغيير لنظام التسيير على مختلف المستويات والأماكن، ويعتبر هذا المفهوم نقطة جذب لمختلف الفاعلين والمتدخلين نحو تفعيل الممارسات والفعاليات على مستوى الجماعات المحلية. ومن خلال ما سبق يمكن تسجيل الأهداف التالية:

- يعتبر الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية للوصول إلى التنمية، كما أن تحقيق التنمية يستدعي قيام أسس وآليات للحكم الراشد أو الحوكمة لذلك يستوجب توفير ديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.

13. عمار بوضياف، المرجع سابق ذكره ،ص:144 .

– تحقيق قوة تدخل على مستوى مختلف المجالات الواسعة لأقطاب النظام والإدارة، ومؤسسات الدولة والمجتمع التي تقود بدورها إلى تطوير أسلوب التغيير عن طريق الحوار والمشاركة والشفافية التي تعتمد عليها مختلف الأقطاب المؤثرة على هذا الأداء والتوجه لهذا المفهوم.

– إعطاء قوة إرادة فعالة في صنع القرار وتطوير إستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية عن طريق المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

– إعطاء مفهوم العقلانية في تقليص الوجهات ذات الريب والشكوك على المصداقية اللازمة لكل التدخلات الجماعية بمعنى وضع إستراتيجية واضحة لأكبر الصعوبات والتحريات التي تواجهها الجماعات في اختيار وتحضير للآليات ذات التأثير الواسع في صنع القرار.

بعد تطرقنا إلي أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد ومراحل ظهوره، وتحديد أبعاده وأسسه النظرية والتطبيقية، يتضح أن العالم يشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقدما تكنولوجيا هاما، لذا كان لزاما على الدول النامية السعي إلى الرقى إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تجسيد مفهوم الحكم الراشد. ويبقى أن المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها هذا المفهوم مرتبطة بالحوكمة التي تحث على اعتماد نهج جديد مبني على الحوار والتشاركية. ولهذا فإن مواجهة الإشكاليات والتحديات يعني في الواقع اختبار السبل الصحيحة والمناسبة لإحداث التنمية المنشودة في ظل الحوكمة.

## المبحث الثاني : عوامل ظهور الحكم الراشد في الجزائر

تطور مفهوم الحكم الراشد بموازاة مع تطور مفهوم التنمية، لذا كان السعي وراء تحقيق التنمية من الأسباب الحقيقية إلى بروز هذا المصطلح قصد تحقيق المكتسبات وكسب رهانات التنمية، وبالتالي لا بد من وضع وتحديد مبادئ الحكم الراشد بين خصوصية الجزائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالتحولات العالمية والإقليمية في ظل العولمة. لذا كان من الضروري التطرق إلي عوامل ظهور الحكم الراشد في الجزائر من خلال هذا المبحث وتجسيد هذا المفهوم حسب خصوصيات الجزائر من أجل إرساء أسس التنمية المستدامة.

### 1. مظاهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد

بدأ اهتمام السلطة السياسية في الجزائر بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي وبرامجه حول الحكم الراشد، محاولة فهم هذا المفهوم الجديد وتطبيقه، غير أن أهم الدوافع التي أدت إلى اهتمام الجزائر بالحكم الراشد راجع إلى الأسباب والظروف التي واجهت النظام السياسي الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث فرضت على الدولة الجزائرية إعادة النظر في الاستراتيجيات الوطنية ووضع ميكانيزمات تنموية جديدة من أجل بناء دولة قوية ومجتمع يواكب الرهانات وتحديات العصر والتحول الذي يعرفه العالم.

مع العلم أن بناء دولة قوية وحديثة يتطلب التمسك بالوحدة الدستورية والقانونية التي تحدد وتنظم الإطار المفهومي الديمقراطي، ويتعلق الأمر باحترام مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان احترام الآراء والتوجهات السياسية والاجتماعية المختلفة مع فتح المجال

للحريات والتيارات السياسية والحفاظ على الوحدة الوطنية[14]، وما يؤكد هذا التحول هو صدور أول دستور يقر بالتعددية الحزبية من خلال دستور 23 فيفري 1989، الذي بموجبه تم الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية، وفي الواقع بقيت ممارسة التعددية شكلية ومقيدة. ومن جانب آخر أجاز هذا الدستور تشكيل منظمات سياسية، وقد تعزز هذا التوجيه بدستور 28 نوفمبر 1996، حيث حرص على تأسيس الحرية السياسية، واحترام حقوق الإنسان. بالإضافة إلى عزم الدولة الجزائرية على محاربة الظواهر الاجتماعية السلبية على مختلف الأصعدة والمستويات، كمكافحة الفساد وتعزيز نظام العدالة بترسانة قانونية. وما يؤكد هذا العزم المتعلق بالتصدي للخطر الذي يهدد كيان الدولة ووحدة المجتمع، حيث وقّعت الجزائر سنة 2010 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تم بموجبها إصدار قانون متعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته[15].

مساهمة الجزائر في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية إفريقيا (NEPAD) التي أقرها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في لوزاكا شهر جويلية 2001، تحت اسم المبادرة الإفريقية الجديدة والتي تهدف إلى :

- توفير الأمن و السلام في إفريقيا.
- دعم القيم الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد.
- دفع النمو الاقتصادي والتنمية.
- تحسين مستوى المعرفة والتعليم.
- الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية.

[14]. Rapport national sur les objectifs pour le développement, rapport établi par le gouvernement algérien; septembre 2010. Site : www.UNDP.org

15. الجريدة الرسمية، سنة 2006.

وهذا ما يؤكد التزام الجزائر بتجسيد مفهوم الحكم الراشد حسب المنظور العالمي الذي يسعى إلى تعزيز الدول النامية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان حريات التعبير وبعث أسس الديمقراطية [16] .

لقد حضي الحكم الراشد باهتمام كبير من طرف الدول النامية وعلى وجه الخصوص الجزائر. إن مظاهر اهتمام الجزائر بالوصول إلي تطبيق مفهومي الحكم الراشد، يتضح من خلال الإصلاحات التي باشرت بها والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها، كل هذه الدوافع تهدف إلي بناء دولة قوية ترتكز على دعائم الحكم الراشد عن طريق الشفافية ومشاركة جميع الأطراف في صنع القرار، ومع ذلك تلعب الجزائر دورا سياسيا ودبلوماسيا في القارة الإفريقية من أجل إرساء مفهوم الحكم الراشد وتطبيق المبادئ العالمية للحوكمة.

## 2. تعريف التنمية حسب مفهوم الحكم الراشد

بعد تطرقنا إلي مفهوم الحكم الراشد وتحديد أبعاده وأسسه النظرية والتطبيقية وآليات تطبيقه، وجب تعريف التنمية لأنها تعتبر من الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها هذا المفهوم.

### 1.2. تعريف التنمية

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتمام الباحثين في الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لذلك اعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة عام 1986 حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى، ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة التي بلغت قياسات كبيرة من التقدم. فبعد أن كان الحديث مركزا على التنمية الاقتصادية أصبح الاهتمام الآن يدور حول التنمية البشرية

[16]: ازروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات تطبيقه، دراسة واقع التنمية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008-2009، ص 116.

ومقاييسها ثم التنمية الإدارية وأبعادها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح مفهوم التنمية له علاقة بالحكم الراشد أو ما يعرف بالحوكمة [17].

لذا فالتنمية باعتبارها مرادف للحرية تعرف بأنها عملية توسع الحريات الحقيقية للبشر، وتوفر الفرص الاجتماعية وتضمن الحقوق السياسية. لكن مفهوم التنمية تغير حديثا ليصبح أكثر شمولا، حيث ظهر مصطلح يطلق عليه التنمية المستدامة وتعرف بأنها تنمية اقتصادية دائمة، ومستدامة بيئيا، وعادلة اجتماعيا، تستجيب إلى حاجيات الأجيال الحاضرة دون الرهان بحاجيات الأجيال القادمة [18] .

### 1.1.2. مفهوم التنمية حسب اللجنة العالمية للتنمية والبيئة سنة 1987

تميز العقد الماضي من العمل البيئي علي المستوى العالمي بسيادة مفهوم التنمية المستدامة الذي تمت صياغته للمرة الأولى في التقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة. وقد كان مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا في الفكر التنموي إذ أنه دمج وللمرة الأولى مابين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد.

### 2.1.2. مفهوم التنمية حسب تعريف لجنة Gro Harlem Brundtland سنة 1987

أصبح مفهوم التنمية علامة حاسمة في السياسات البيئية والتنموية منذ التسعينات من القرن الماضي، حيث أن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات

17. عبد السلام العياضي، المرجع سابق ذكره. ص11.

18. الرحمان عبد القادر، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ودور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول العربية، من 19 إلى 21 ديسمبر 2011، الدوحة، دولة قطر: http://www.conference.qfis.edu.qa/app/media/346 _année

المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم". وفي قمة الأرض سنة 1992 التي عقدت في ريو دي جانيرو كانت " التنمية المستدامة" هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة " الأجندة 21" التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما دارت قمة الأرض الثانية التي عقدت في سنة 2002 في جوهانسبرج حول شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة".

وبالتالي فإن الاستدامة حسب تعريف ومنهجية لجنة Brundtland تدعو إلى عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة. ويؤكد تقرير Brundtland أيضا على الارتباط المتبادل والوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا. ويحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من خلال إصدار الأوامر والقرارات من طرف السلطة الحاكمة بل يتم من خلال التنظيم الشعبي والاجتماعي الذاتي، والتعاون ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاوريه تشاركيه تتضمن كل قطاعات المجتمع[19].

19. Bailly Antoine, Un développement social urbain durable pour le XXI$^{e}$ siècle, « le concept de développement durable », ville du XXI$^{e}$ siècle, quelles villes voulons –nous ? quelles villes aurons –nous ? acte du colloque de la Rochelle, CERTI, France, juillet 2001.

### 2.2. أبعاد التنمية المستدامة

أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة، هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاثة بشكل منفصل، فلا بد من أن تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة.

أ. **البعد الاقتصادي:** النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين، وأن يمنع حدوث أي إختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب. **البعد الاجتماعي** : يكون النظام مستداما اجتماعيا في حالة ما إذا حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى المحتاجين والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

ج. **البعد البيئي:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

تتضمن التنمية المستديمة ثلاث أبعاد أساسية تتداخل فيما بينها والموازنة بينها من اجل إحراز تقدم ملموس في جميع المجالات، و تتمثل هذه الأبعاد في الأبعاد البيئية والأبعاد الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية (شكل رقم 1).

شكل رقم01: الإبعاد المحورية للتنمية المستديمة

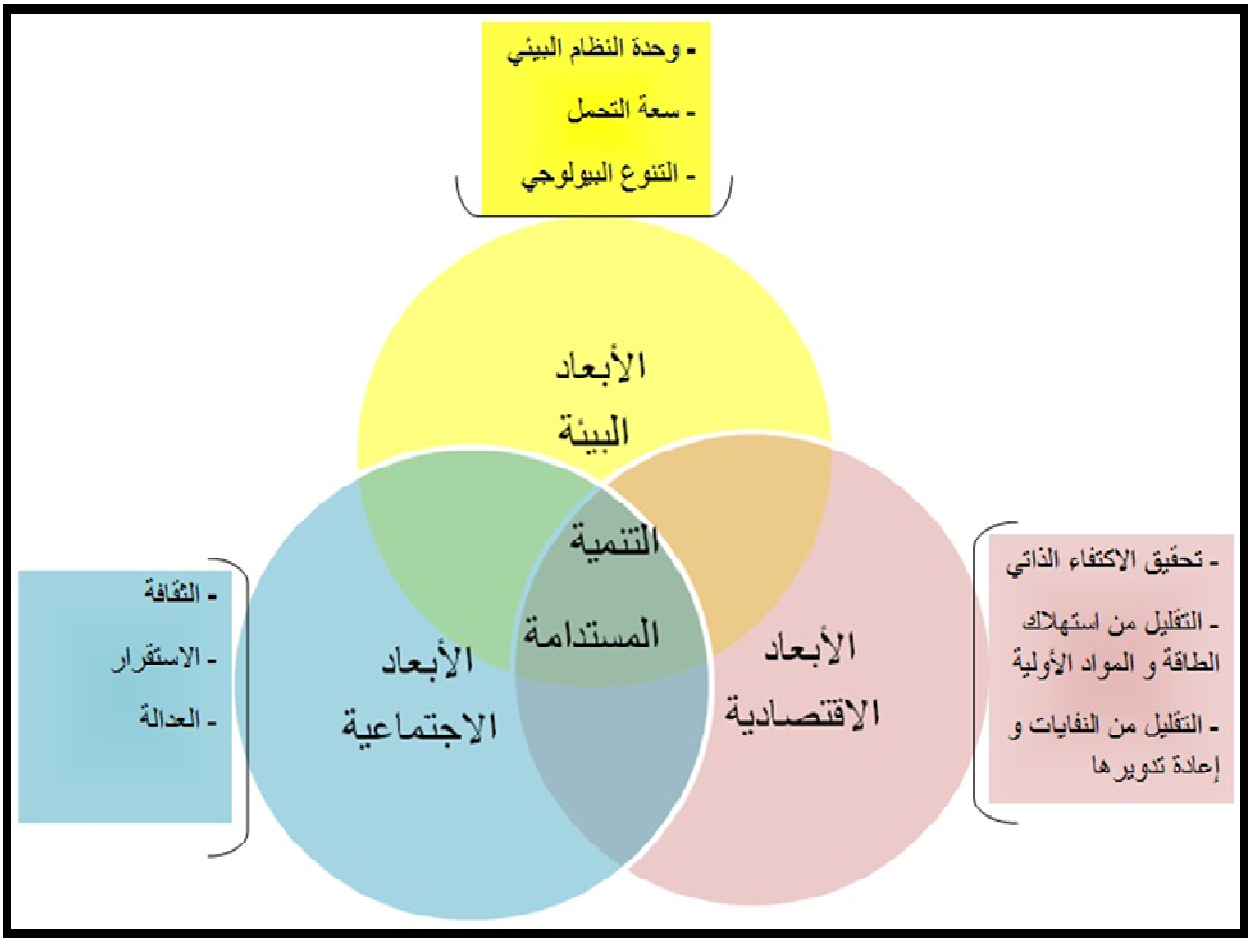


http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-sustainable-development/sustainable-development/principles

وتعني أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة باختلاف المنظور.

### 3.2. المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة

من المنظور الاقتصادي الكلاسيكي المحض، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك، ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، كما أن للموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية والتي هي أساس النظام الاقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة والحيوانات والأسماك وخدمات النظام البيئي الطبيعية مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه.

### 4.2. المنظور البيئي للتنمية المستدامة

يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم " الحدود البيئية" والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وبالتالي فإن الاستدامة من المنظور البيئي تعني دائما وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

### 5.2.المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية.

تهدف التنمية المستدامة إلى خلق توافق وتكامل بين البيئة والتنمية. لذا جاءت التنمية المستدامة لتعبر على مفهوم موسع للتنمية حيث اقتصرت في بداياتها على الشق الاقتصادي، فالتنمية المستدامة حسب هذا المنظور الجديد هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية. فهي تعني النهوض الشامل للمجتمع بأسره بما في ذلك قدرات الإنسان العقلية والمادية، وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات، مع التركيز طبعا على عنصر الاستمرارية التي تراعي حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نتائج هذه العملية التنموية المستمرة.

## 6.2. دور البلدية في مجال التنمية المستدامة

لقد أولى قانون البلدية صلاحيات كبيرة للجماعات المحلية دور فعال بنهوض بالتنمية الشاملة ،من خلال الممارسات وتعدد ادوار الجماعات المحلية منها البلدية باعتبارها القاعدة المحلية الأساسية للاحتضان البرامج التنموية ومشاركتها في إعداد عمليات تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع و التنظيم المعمول به .وباعتبار البلدية القاعدة اللامركزية فان مهامها واسعة في مختلف المجالات يمكن تحديدها كمايلي :

### 1.6.2. في مجال التهيئة الإقليم والتنمية المستدامة

طبقا للمادة 107 و108 فانه يعد المجلس الشعبي البلدي برامج السنوية و المتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ،ومن جهة آخري يصهر المجلس الشعبي البلدي على رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية سارية المفعول .كما يصهر على حماية البيئة و نظافة المحيط وجمع النفايات وتهيئة المساحات الخضراء في هذا النسق

تعمل البلدية على المحافظة على النمط العمراني و المعماري للمدينة من خلال منح رخصة البناء و كل الوثاق التي تتعلق بعملية التعمير .

### 2.6.2. في المجال الاجتماعي

تساهم البلدية بدور كبير في المجال الاجتماعي حيث تتمثل هذه الأدوار في التكفل بالفئات المحرومة و المعوزين إلي جانب ذلك تقديم مساعدات للمتضررين جراء الكوارث .كما تساهم في انجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة إلي نشاطات الرياضية و الشباب و الثقافة و التسلية التي يمكنها الاستفادة من مساهمة المالية للدولة ،وطبقا للمادة 122 من قانون البلدية لسنة 2011 بالتكفل بصيانة وانجاز المدارس الابتدائية و تدعيمها بالتجهيزات وضمان النقل المدرسي للمناطق المعزولة وغيرها من مجهودات تبذلها في هذا الصدد .

### 3.6.2. في مجال النظافة و حفظ الصحة وصيانة طرقات البلدية

طبقا للمادة 123 تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع و التنظيم بهما المتعلقين بحفظ الصحة و النظافة العمومية ولاسيما في مجال توزيع المياه الصالحة للشرب وكذلك انجاز قنوات الصرف الصحي والي جانب صيانة الطرق ووضع إشارات المرور .

إن المجهودات التي تبذلها البلدية من تخصيص مبالغ مالية هامة في جمع النفايات ونظافة المحيط يجعل الشريك الرئيسي للمواطن في تسيير شؤونه بمشارك جميع أطراف المدينة .

### 4.6.2. في المجال الاقتصادي

يتولى المجلس الشعبي البلدي طبقا للمادة 109 من القانون 11-10 يخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية ألي الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ،حيث تلعب البلدية الشريك الرئيسي في دعم الاستثمارات وحماية الأراضي الفلاحية وتوفير العقار الضروري للإنشاء الوحدات الصناعية والمستثمرات الفلاحية بالمنطقة .

## 3. تعريف التنمية المحلية

إن التعريف والمقدمات النظرية للتنمية المحلية بمعناها الواسع، تقتصر على تعريف Michel Rocard الذي بدوره ادمج هذا المفهوم في المنظور الجديد للتنمية المستدامة، فقد عرفها بأنها المسعى المساير لتحشد وتضافر جهود مختلف الفاعلين في الإقليم الجغرافي الذي يحتضن المشروع الشامل للتنمية سواء اقتصاديا أو اجتماعية أو ثقافية، والتي تسمح بخلق ديناميكية مستدامة للإقليم[20] .

وهناك عدة تعريفات للتنمية المحلية نذكر منها تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها كمفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا. وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع

20. Pierre Noel et Houda Laroussi ; « le développement social et la question des territoires », L'Harmattan, 2003; p: 109،110 : www.books.google.com.

وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[21].

كما تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق في تنفيذ البرامج الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل مختلف البرامج التنموية، وهذا رغم تعدد تعريفاتها وفق مقاربات متنوعة ترتبط بأسلوب عمل تنموي.

وإذا كانت جهود الدولة باعتبارها عاملا محفزا لتحقيق التنمية المحلية على وجه الخصوص، والطرف الرئيسي في دعم التنمية والسهر على تحقيقها، ومن هذا المنطلق يمكن إبراز مفهوم التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها تمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطة إلى الرقي بمجتمعات محلية وتحقيق الازدهار الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي من منظور تحسين نوعية الحياة والإطار المعيشي[22] .

ومن خلال تطرقنا لهذا المفهوم والترابط الموجود بين التنمية أو ما يعرف بالتنمية الشاملة أو المستدامة، ومفهوم التنمية المحلية، ومن هنا يمكننا تصور مفهوم التنمية كأن "التنمية هي اختيار ضروري لأهم الخيارات المتاحة من خلال استغلال كل القدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملائم للبيئة العامة المراد تنميتها وفق المتطلبات الحالية والمستقبلية [23].

21. موسى رحماني، وسيلة السبتي :"مداخلة حول تسيير الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و أفاق التنمية المحلية ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008/12/19.
www: montada.echoroukonline.com

22. حسين عبد القادر: المرجع السابق ص: 52

23. جدو فؤاد، مداخلة بعنوان التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع و تحديات ، جامعة محمد خيضر .بسكرة، كلية العلوم السياسية و الحقوق و العلاقات الدولية 2008.

## 4. علاقة التنمية بالحكم الراشد

بعد تطرقنا لمفهوم الحكم الراشد الذي يعتبر الطريقة المثلى في إدارة شؤون الحكم، وكذلك التنمية المستدامة التي تشير إلى الاستغلال العقلاني والمتوازن للموارد، نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على طبيعة العلاقة بينهما، فهل يمكن الحديث عن حكم راشد دون تنمية مستدامة ؟ وهل يمكن أن يكون تطبيق التنمية المستدامة في الدول مرهون ومرتبط ارتباطا مباشرا بتطبيق مؤشرات وآليات الحكم الراشد[24] ؟

وفي ظل التطورات التي توصلت إليها مختلف الدراسات المعاصرة حيث تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز، بحيث يؤدي الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد) والتي ترتبط بدورها بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة. وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم والشفافية والمساءلة كشروط أساسية للتنمية في ظل المستجدات التي طرأت على الساحة الدولية، كما تنامى على نفس الصعيد الاهتمام بمجموعة المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية ومن أهمها الفساد الإداري والسياسي، نظرا لما تمثله من تأثير سلبي على كل من مشروعية النظام واستقراره في كثير من دول العالم الثالث[25].

نستخلص من هذه المفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة. ويمكن أن نحدد عناصر الحاكمية الرشيدة وعلاقتها بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

---

24:غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، العدد خاص افريل 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف. محمول من موقع الكتروني: www.univer.chalef.dz

25:عمارني كربوسة،الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر،قسم العلوم السياسية ،جامعة خيضر بسكرة 2011/11/25 .ص:7. مقال محمول عن موقع الأستاذ الدكتور www: bouhnia.Com

– ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على تمثيل كافة فئات المجتمع وتعتمد كأساس للمحاسبة لأي حكومة.

– احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

– التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

– احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

– اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد.

ومن خلال ما تم ذكره فإن الحاكمية الرشيدة يمكن أن تقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة، والصحة والمسكن والطعام، والمساواة في التعليم، والأمن، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد. كما تعتبر هذه الركائز المكونات ألأساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى بناء إعلام حر حيث يتطلب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسسات والمنابر الإعلامية وتعطي الحق لكل إعلامي في ممارسة

دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني أو مالي ودون ضغط وإكراه مجتمعي، وتعمل كل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحاكمية الرشيدة على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمعات العربية.

## 5. التنمية في الجزائر وفقا لآليات الحكم الراشد

إن التنمية بمفهومها الشامل ومدى ارتباطها بمفهوم الحكم الراشد، يتم تحقيقها من خلال تجسيد الأسس النظرية والتطبيقية للحوكمة على مختلف المجالات التنموية. ومع ذلك تتحقق هذه الأهداف والتوجهات حسب خصوصية كل إقليم أو دولة. لذا كان علينا الاهتمام بمدى تطبيق هذا المفهوم في أي زمان ومكان أم أنها مسألة نراعي فيها خصوصية كل دولة ونظام سياسي وفقا لبيئته الداخلية ومتطلباته الخاصة وبالاعتماد على تركيبته الاجتماعية.

لقد شهدت الجزائر في السنوات السابقة وخاصة منذ سنة 1999 انطلاق إصلاحات اقتصادية وسياسية، هذا إلى جانب وضع إستراتيجية التنمية المستدامة وفقا لمعطيات وخصائص بيئية داخلية وإقليمية. ويتجسد ذلك من خلال المخططات الخماسية والمبالغ المالية الضخمة التي رصدت لهذه البرامج والاستثمارات الاقتصادية لتسطير الأهداف التنموية والنهوض باقتصاد قوي ومنتج، كل هذا في مسعى لتلبية حاجيات السكان على المستويات القريبة والمتوسطة والبعيدة، حيث ترمي كل هذه الأعمال والجهود إلي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال بناء البنية التحتية والهياكل القاعدية وانجاز مشاريع تنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وفي الوقت الذي كان العالم يسير بخطوات عملاقة ويحقق قفزات تنموية على جميع المستويات، تحاول الجزائر اليوم وضع إستراتيجية من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة بعد العشرية السوداء ومدى تأثيرها على المسار التنموي، وهذا ما نلاحظه من خلال إطلاق برامج تنموية ضخمة بغرض إنجاز الهياكل القاعدية الكبرى والنهوض باقتصاد وطني من

خلال دعم مشاريع الاستثمار في مختلف المجالات والقطاعات، وإصلاح النظام السياسي على المستوى المحلي والإقليمي. وإذا ما أرادت الجزائر تحقيق تنمية حقيقية على جميع المستويات لابد من وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد تقف وتراعي جملة من الخصائص، نذكر منها:

- طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعرف تنوعا من حيث التركيبة الاجتماعية والجغرافية.
- عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- عدم فعالية النظام الإداري والمؤسساتي في تحقيق البرامج التنموية في البلاد.
- طبيعة نظام تسيير المؤسسات المعرفية والبنكية في الجزائر.

إن متطلبات التنمية التي تتمثل في تحديد الإستراتيجيات والتوجهات الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط والبعيد في ظل تفعيل مرتكزات الحكم الراشد والذي يعتمد بالدرجة الأولى على شفافية التسيير وإقامة دولة القانون، وتلبية حاجيات السكان. وإذا كان حديثنا يدور حول مفهوم التنمية المحلية ومدى ارتباطها بالحكم الراشد، فإنه لا يمكن أن يتحقق حكم محلي رشيد دون تنمية محلية مستدامة، كما يتطلب تحقيق الحكم الراشد حسب خصوصية الجزائر تفاعلا كبيرا بين مختلف الفاعلين من أجل تحقيق توازن فيما بينهم والوصول إلي تنمية حقيقية شاملة ممتدة إلي الأجيال القادمة.

## 1.5. وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة

إن دراستنا لمفهوم الحكم الراشد و ما يتضمنه من مفاهيم و أسس و مبادئ العالمية الحديثة على ضوء التجربة الجزائرية ، يندرج هذا السياق في استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها.

فلقد بادرة الجزائر بوضع أول قانون يحدد السياسة العامة للمدينة سنة 2006 ويسمى القانون التوجيهي للمدينة، ويقوم هذا القانون على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع

إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة.ويكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة،وتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن وتعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير.

## 2.5.أهداف القانون التوجيهي للمدينة

بناء على ما جاء في المادة:06 من القانون التوجيهي للمدينة رقم:06-06 ،المؤرخ في 2006/02/20 ، حيث انه الأهداف المحددة في هذه المادة تصب كلها في هدف الرقي بالمدينة الجزائرية ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .
- تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات.
- ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.

- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والعالمية.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- الحافظة على البيئة الثقافية.
- ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة.
- إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تأهيله.
- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

إن المدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما تعلق تسييرها كفضاء حيوي الذي يعتبر أحيانا جد معقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة الإقليم وما يرتبط به من إشكاليات فرعية كالتوزيع السكاني وتقديرات النمو الديموغرافي وتخطيط لاقتصاديات المستقبل هذه الحيثيات تطرح على التجربة العمرانية في الجزائر أن تلتفت وبعناية إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة تتوازن في الإقليم و التكافؤ بين كل الفاعلين.

كما تهدف سياسة المدينة إلي تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات ،مجال التنمية المستدامة،مجال الاقتصاد الحضري ،مجال الحضري والثقافي والاجتماعي،مجال التسيير ومجال المؤسساتي.

## 6. الواقع السياسي في الجزائر بعد دستور 1989

إن المتتبع للتاريخ السياسي الجزائري يلاحظ أن السلطة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت تستند إلى الشرعية الثورية، وبعد 1989 دخلت الجزائر مرحلة الشرعية الدستورية. فإن الدخول في التعددية الحزبية من الناحية القانونية تجسد من خلال دستور 1989، خاصة المادة 40 منه التي تمنح حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، إلا أن إلغاء المسار الانتخابي لسنة 1992 بين أن الأزمة كانت نتيجة افتقار الجزائر لثقافة ديمقراطية.

غير أن تعديل دستور سنة 1996 جاء بمصطلح جديد أكثر ملائمة ودقة ألا وهو مصطلح الحزب بدل الجمعية السياسية، وهذا ما جاء في المادة 42 منه ، أين ضمن حرية تأسيس الأحزاب السياسية لكن شرط ألا يكون لها أي اعتبار ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني. ولما كان الأمر كذلك استلزم إصدار منظومة تشريعية جديدة تتعلق بقانون الأحزاب تراعي القواعد الدستورية وأداة التشريع، وصدر فعلا الأمر 09/97 المؤرخ في: 1997/03/06 ، المتضمن القانون العضوي المتعلق بالحزب، ثم ألغي بموجب القانون العضوي 04/92 المؤرخ في:12 يناير 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية [26] ،حيث أعلنت المادة 3 منه، أن الهدف من الحزب السياسي هو المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال تجمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي[27] ،غير أن المشرع الجزائري قد تعامل مع نشأة الظاهرة الحزبية في الجزائر بحذر شديد، حيث لم يميز دستور 1989 بين الحزب والجمعيات ذات الطابع السياسي فضلا على دستور 1996 الذي أخذ يشدد في شروط تكوين الأحزاب السياسية، ويعقد إجراءات طلب التأسيس والاعتماد إذ أصبح يتطلب المرور بمرحلة التصريح والتأسيس ثم مرحلة المؤتمر التأسيسي ثم مرحلة الاعتماد وذلك بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب، وهذا ما كان له الأثر الواضح في إرساء مبدأ الديمقراطية والتعددية الحزبية، التي

[26]: الجريدة الرسمية العدد: 02 ،سنة 2012 .

[27]: الأستاذ الدكتور عمار بوضياف : المرجع سابق ذكره، ص: 92.

تعتبر الممثل الوحيد للمواطن لإبداء رأيه والمساءلة حول العمل السياسي نحو انتشار الوعي السياسي، بين أفراد المجتمع.

إذا كانت التعديدية الحزبية هي المظهر المميز للنظام الدستوري الجزائري الحالي، وهو ما يؤكد ذلك من خلال الآليات القانونية في إطارها التشريعي من أجل تكريس التعددية الحزبية والتي يتجلى مضمونها و قانونها من خلال قانون الانتخابات وقانون الولاية وقانون البلدية وغيرها من القوانين المنظمة والمحددة للمسار الديمقراطي.

لعل من أهم الأسباب والظروف التي واجهت النظام الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فرضت على الدولة الجزائرية إن تعيد النظر في آليات التنمية من أجل بناء دولة قوية. ومن خلال تحليلينا للواقع السياسي في الجزائر بعد دستور 1989، وبعد تطرقنا إلي المعنى الحقيقي للتنمية الشاملة، والعلاقة التي تربطها بمفهوم الحكم الراشد، فإن إسقاط التجربة الجزائرية على واقع تجسيد التنمية يتضح مدى اهتمام السلطات السياسية بموضع الحكم الراشد بصورة واضحة، خاصة وأن الدولة حاولت الاعتماد على ما جاء في دراسات المنظمات الدولية ومشاريعها حول الحكم الراشد. وعلى هذا الأساس فان تفعيل الدعائم الأساسية للحكم الراشد حسب خصوصية الجزائر التي تتميز بتركيبة اجتماعية متنوعة، يتجسد أساسا في تحقيق الترابط بين الحكم الراشد والتنمية من خلال خلق توازن بين مختلف الفاعلين وإشراك المجتمع من خلال التشاور في تجسيد مبادئ التنمية.

# المبحث الثالث:الفعاليات والممارسات الحضرية للفاعلين في إطار مفهوم الحكم الراشد

لقد كان لمفهوم الحكم الراشد الأثر الكبير على تحقيق التنمية وهذا حسب خصوصية كل دولة، حيث تعددت مفاهيم الحكم الراشد في أبحاث وأعمال المؤسسات المالية العالمية، لكنها تدور بشكل عام حول عملية صنع القرار وطرق إدارة هذه الأعمال. ويشمل مفهوم الحكم الراشد العديد من الفاعلين على مختلف المستويات، لذا كان من الضروري علينا تحديد هذه الممارسات والفعاليات لجميع الأطراف ومدى تحقيق علاقة ترابط في ما بينهم معتمدين على تجسيد الركائز الأساسية للحكم الراشد، فلا توجد مسألة تتعلق بالعملية التنموية بشكل عام معزولة عن فكرة الحكم الراشد.

## 1. الفاعلون في الحكم الراشد

يعتبر مفهوم الحكم الراشد مدلولا واسعا يشمل جميع الميادين منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ينجر عن ذلك تعدد الأطراف المعنية لتكريس مفهوم الحكم الراشد على مختلف الأصعدة. لذا فمن الواضح جيدا تحديد جميع أطراف الحكم الراشد. فهو يعطي الدلالة الواضحة في تصنيف الفاعلين المشاركين في إطار الحكم الراشد، ومهام وصلاحيات كل طرف في تكريس هذا المفهوم. وفي نفس الوقت يمكن القول بأن كل انطلاقة في إنجاز مشروع أو خلق مؤسسة اقتصادية أو تجارية أو أي عمل استثماري يهدف إلي تحقيق تنمية يتمثل في الوصول إلي تحقيق أدوار وخلق وظائف تساهم في تجسيد مفهوم الحكم الراشد[28] وبالتالي يمكننا تحديد ثلاث أنواع رئيسية للفاعلين في إطار الحكم الراشد.

[28] :Lafar azzedine, gouvernance urbaine : rôles et rapports de différents acteurs dans les pratiques urbaines locales, cas de la ville de Tizi-Ouzou, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de magister en aménagement du territoire, université Mentouri de Constantine, 2011, p:29

### 1.1. الدولة

تمارس الدولة وظائف متعددة على أن تكون مهامها تتميز بالبعد الاجتماعي، وهي السلطة المفوضة التي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطن، تعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية في الوسط الحضري[29] ،كما تعني هذه الوظيفة وضع أطر وأسس قانونية وتشريعية تنظيمية مستقرة، فعالة وعادلة للنشاط العام والخاص على حد سواء.

تعمل الدولة من خلال المؤسسات الحكومية على تمكين الناس الذين تخدمهم بتوفير فرص متكافئة ومتساوية وتأكد شمولية في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة. كما تسعى الدولة وتعمل على توسيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين. فالحكم الراشد يفرض على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وممارسة وظائف متعددة من خلال مؤسساتها كل حسب اختصاصه.

### 2.1. القطاع الخاص

على الرغم من اعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال فهناك تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص ومقتضيات السوق. إن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية التي تعتمد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن الضروري أن يكون هناك إطار تفاعل وحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة في ما يخص التنمية.

---

[29]: حسين عبد القادر ، المرجع سابق ذكره ،ص : 52 .

وتسعى معظم الدول إلي تشجيع وتحقيق الأهداف التنموية عن طريق تجسيد المشاريع ودعمها لتصبح أكثر شفافية وتنافسية في الأسواق الدولية في ظل العولمة. ويعتبر القطاع الخاص الشريك في تسيير الإدارة وذلك من خلال المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله إذ يستطيع أن يساهم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطه، كما يستطيع توفير المال والخبرة والكفاءة اللازمة للعمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي. ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات وله القدرة على توفير الإحصائيات ونشر المعلومات التي تخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

## 3.1. المجتمع المدني

يعد المجتمع المدني من المفاهيم التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى المحلي والعالمي، وبالرغم من انتشار هذا المفهوم إلا أن هناك صعوبة في تعريف المجتمع المدني بشكل دقيق، إذ يعتبر المجتمع المدني من الركائز التي يعتمد عليها مفهوم الحكم الراشد حيث يساهم بالدور الفعال في التنمية[30]. فبرغم من ما يتمتع به مفهوم المجتمع المدني من رواج في الخطاب الفكري والسياسي إلا أنه لا يزال يمتلك معاني ودلائل مختلفة من مستخدميه. وترجع هذه الاختلافات المتعددة في تحديد هذا المفهوم إلي تعدد الأزمنة والفترات التي شهدها المجتمع من تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث نجد عند بعض المفكرين تعدد المفاهيم حسب تعدد مناهجهم ومذاهبهم التي اهتمت بدراسة المجتمع المدني، ومن خلال هذا سوف نذكر بعض التعاريف حسب الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة المجتمع المدني [31].

---

[30] :مرسي مشري، "التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله " ، ملتقى حول : التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجائر واقع و تحديات .فرع العلوم السياسية كلية العلوم القانونية الإدارية، 2008، جامعة الشلف . www.chelf.dz/ar/com_dic

[31] :Jean Baptiste Elias op.cit ; p:3.

**تعريف هيجل:** المجتمع المدني هو" الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، ويتضمن المجتمع أفرادا يتنافسون عن مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجياتهم المادية. فهو في حاجة مستمرة إلي المراقبة من طرف الدولة التي تمثل القانون والنظام والحاضنة لحقوق المنافسين بواسطة أجهزتها القانونية والتشريعية[32].

لقد تعددت المفاهيم والأبحاث حول مفهوم المجتمع المدني، كما مر مصطلح المجتمع المدني بعدة مراحل من أجل بلورته وصياغته بشكل أدق وأكثر وضوحا، فالمجتمع المدني "هو تلك المؤسسة المنظمة للحياة الاجتماعية التي تنشط في مجالات التنمية الاقتصادية الثقافية والعلمية وتعنى بالرعاية الاجتماعية والإغاثة وتنظيم العلاقات المهنية، وتوصف بأنها تطوعية ولديها القدرة على التدعيم الذاتي، وغير هادفة للربح، وتعتبر أيضا وسيط اجتماعي بين الفرد، المواطن والدولة ومؤسسة محلية تتمتع بصفة استقلالية عن الدولة"[33] .

## 2. تصنيف الفاعلون المشاركون وأدوارهم

اختلف الباحثون في تصنيف الفاعلين مع تركيز الجميع على كون السكان هم الفاعلين الذين يستحيل الاستغناء عنهم في إجراء المشاورة. وقد اخترنا أن نعرض تصنيف الفاعلين حسب وجهة نظر J.PELLETIER[34].

32. ازروال يوسف :.المرجع سابق ذكره : ص:56 .

33. لطاد ليندة، المجتمع المدني : المفهوم و الأبعاد ، أعمال الملتقى الوطني الثالث، حول " المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر 3 ، يومي 07-08 ديسمبر 2011، ص:32 .

34: J. PELLETIER. et DELFANTE Ch., Villes et urbanisme dans le monde. Les acteurs de la ville, édition Masson. Paris, 1989 ،p : 59

### 1.2. الفاعلون غير المرئيين

يتمثلون الفاعلون غير المرئيون في الوسطاء من ممثلي هيئات المجتمع المدني والرجال الذين يعملون على ربط الصلة بين الاستراتيجيات الفردية وطموحات السلطات العمومية. كما لهم تأثير وتدخل في إنتاج الفضاءات والمجالات العمرانية.

### 2.2. فاعلي القطاع الخاص

وهم الخواص أصحاب المؤسسات الاقتصادية والتجارية، وفي أولويتهم المؤسسات الخاصة، كما يجب أن تجد تطلعاتهم سبيلا للتعبير عنها، والتي تستدعي بالضرورة إيجاد الحلول لها بصفة دائمة وليست بصفة ظرفية أو مصلحيه.

### 3.2. الفاعلين الإداريين

وهم الجماعات الإقليمية الحضرية (السلطات السياسية والإدارات) الذين يجب أن يكون قصدهم هو انتهاج مبدأ التشاور والتشاركية من أجل بعث سياسة اقتصادية فعالة لتحقيق التنمية في مختلف المجالات عن طريق التمويل المالي والمادي للمشاريع وخلق مؤسسات تساهم بدورها في إنتاج المدينة عبر الوسائل المتاحة والمخططات. وعليه فإنهم يكتسبون الشرعية والقدرة على تصميم المجالات العمرانية، ونعرفهم عموما بالمنتخبين، وموظفي الجماعات الإقليمية.

بينما يرى فريق من الباحثين، أن تصنيف الفاعلين يتم وفقا للخصوصيات المتعددة للظاهرة الحضرية المعاصرة، ويقسمون إلى أربعة أنماط[35] :

- الفاعلون الاقتصاديون.
- الفاعلون السياسيون.
- المختصون الحضريون (المعماريون، العمرانيون، المهندسون).
- السكان- المستعملون- المواطنون.

## 3. تعريف الفاعلين المحليين في الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال عدة تجارب لتسيير الدولة وهياكلها وهذا من أجل تحقيق التنمية والتطور، كما تعد الجماعات المحلية المؤسسة القاعدية للدولة حيث شهدت عدة تغيرات وتحولات، وعليه أصبحت قضية تسيير الجماعات المحلية وكذا الكيفية التي تجرى بها التنمية واختيار الإستراتيجية الملائمة والنماذج التي تساهم بدور كبير في تحقيق التنمية من أهم القضايا التي سيواجهونها الفاعلين على مستوى المحلي من إطارات ومنتخبين واتخاذ القرارات العقلانية في إطار تصور جديد للحكم المحلي.

لكن أهم جوانب هذه القضية هو كيفية تسيير الجماعات المحلية ومدى تدخل الفاعلين الحضريين في إنتاج المدينة من خلال الفعاليات والممارسات الحضرية في إطار تحقيق التنمية ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد مفاهيم الفاعلين الحضريين في الجزائر حسب النظام القانوني والدستوري الذي يحدد كل واحد من هؤلاء حسب الصلاحيات والاختصاصات ومدى مساهمتهم في تحقيق التنمية الحضرية.

35 :شايب عائشة، أدوات التعمير والتهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية، حالة مدينة سطيف، مذكرة ماجستير سنة 2008، جامعة العربي بن مهيدي أم لبواقي، ص:38 .

### 1.3.الولاية

الولاية هي جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة، وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، وتساهم مع الدولة في إدارة تهيئة لإقليم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية و ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. وللولاية هيئتاني المجلس الشعبي الولائي والوالي[36].

### 1.1.3.المجلس الشعبي الولائي

للولاية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع ويدعى المجلس الشعبي الولائي، وهو جهاز المداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقة التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسيير مجالهم والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه[37] ،وللمجلس الشعبي الولائي مكتب يتكون من رئيس المجلس ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة. تحدد صلاحيات هذا المكتب وكيفية تسييره عن طريق النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي.

يعقد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية خلال السنة للمصادقة على مداولات أعمال المجلس. ويمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال[38] :

- الصحة العمومية و الأشخاص ذوي الاحتياجات وحماية الطفولة؛
- التربية والتعليم العالي والتكوين.
- الشباب والرياضة والتشغيل.
- السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية.

---

36. المادة:(02) من القانون:12-07 المتعلق بالولاية، المرجع سبق ذكره .
37. الأستاذ الدكتور ،عمار بوضياف ،الوجيز في القانون الإداري ،جسور النشر والتوزيع ،المحمدية الجزائر ،2007 ،ص:232 .
38. المادة:(77) من القانون:12-07 المتعلق بالولاية،المرجع سابق ذكره.

- الفلاحة والري.
- التضامن ما بين البلديات.
- حماية البيئة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يساهم المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط تهيئة اقليم الولاية ويراقب تطبيقه طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. كما يعلم المجلس الوالي بالنشاطات المحلية أو الجهوية أو الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم ويبث فيها قبل المصادقة على كل أداة مقررة في هذا المجال لما لها من انعكاسات على مخطط الولاية[39]، ويتميز تدخل الولاية بالطابع المكمل لوظيفة البلدية، ذلك أن العديد من أحكام قانون الولاية المتعلقة باختصاصات المجلس الشعبي للولاية تنص على أن تدخل المجلس الشعبي الولائي يكون في حالة تجاوز نشاط ما للإطار الإقليمي للبلديات أو تجاوز قدراتها[40].

### 2.1.3. الوالي

يعتبر الوالي ممثلا للدولة ومندوب الحكومة على مستوى الولاية لتنفيذ قرارات الحكومة، ويتم تعيينه من طرف رئيس الجمهورية نظرا لأهمية الدور المنوط بالوالي ومركزه الحساس، باعتباره مركز قوة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي. كما يسهر الوالي في ممارسة مهامه في حدود اختصاصه على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في القانون. وتعتبر سلطة الوالي بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، والذي ينفذ القرارات الصادرة عن مداولات المجلس الشعبي. يقدم الوالي عن كل دورة عادية للمجلس الشعبي الولائي تقريرا حول حالة تنفيذ المداولات، وتقديم بيانا سنويا للمجلس

39.المادة:(78) من القانون:12-07 المتعلق بالولاية، المرجع سابق ذكره.

40. الأستاذ الدكتور: محمد الصغير بعلي: قانون الإدارة المحلية الجزائرية، المرجع السابق ذكره، ص:123.

يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية من جهة ونشاطات مصالح الولاية من جهة أخرى.

### 3.1.3. إدارة الولاية

للولاية إدارة تكلف بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وقرارات الحكومة حيث يتولى الوالي التنسيق العام للإدارة وتكيف إدارة الولاية حسب حجم كل ولاية ومميزاتها وخصوصياتها. تشمل الإدارة العامة في الولاية الموضوعة تحت سلطة الوالي على الكتابة العامة، والمفتشية العامة، والديوان، ورئيس الدائرة [41].

مجلس الولاية يضم تحت رئاسة الوالي، مسؤولي المصالح الخارجية للدولة بالولاية (المديريات الولائية)، ويمكن لمجلس الولاية أن يقترح وينفذ كل إجراء من شأنه أن يسهل تجسيد الأهداف التي تنشدها الدولة ويزيد في نتائج تنظيم المصالح المعنية وعملها بالاتصال مع الوزير المختص.

### 4.1.3. المصالح التقنية والشؤون العامة والإدارة المحلية

تتمثل مهام المصالح التقنية والشؤون العامة، وكذلك الإدارة المحلية في تنفيذ كل التدابير التي تضمن تطبيق التنظيم العام واحترامه كما تقوم بكل عمل من شأنه يقدم دعما يمكن المصالح المشتركة في الولاية من السير في طريق التنظيم وعلى أوجه الخصوص تتمثل مهام كل مديرية.

**أ. مديرية التقنين والشؤون العامة**

- تسهر على تطبيق القرارات الإدارية الولائية.
- تطبيق التنظيم المتعلق بالأشخاص.
- تدرس منازعات الدولة والولاية وكتابها.

41 . المرسوم التنفيذي رقم: 94-215 المؤرخ في 1994/07/23 المحدد للأجهزة و هياكل الإدارة العامة للولاية.ولاسيما المادة :2 منه .

- تسهر على قيام البلديات بنشر القرارات التي يجب إعلام الجمهور بها، كالتحقيق العمومي، والتحقيق العلني.
- تتخذ إجراءات التسخير ونزع الملكية أو الوضع تحت حماية الدولة.
- السهر على تنظيم وإجراء العملية الانتخابية.

**ب. مديرية الإدارة المحلية**

تعتبر مديرية الإدارة المحلية أهم مديرية بالنسبة لتسيير المصالح الإدارية والمالية والتنظيمية لعمل الجماعات المحلية وخاصة في العمل والسهر على دعم البلديات وتقديم المساعدات التضامنية وتنفيذ البرامج المتخذة لعمل البلديات على وجه الخصوص، وهذا عن طريق المصالح الإدارية والمالية حسب القطاعات التي يحددها قانون تنظيم الجماعات المحلية والوظيفة العمومية[42] ، كما تدرس وتطور كل عمليات تحسين مستوى المستخدمين وتكوينهم، وتجمع كل الوثائق الضرورية لسير مصالح البلديات سيرا منتظما وتحللها وتوزعها. كما تساهم في المصادقة ودعم برامج عمل البلديات من المشاريع المسجلة تمونها صناديق الجماعات المحلية مثل الصندوق المشترك للجماعات المحلية وإعانات الولاية.

### 5.1.3. الدائرة

تقسم الولاية حسب الإقليم وعدد السكان إلى دوائر، ولا تتمتع بالشخصية المعنوية، ويعين رئيس على رأس كل دائرة، ليساعد الوالي في القيام بصلاحياته كممثل للدولة في بلدية أو بلديتين[43] ، وفي هذا الإطار يتولى رئيس الدائرة تحت سلطة الوالي، السهر على تطبيق القوانين وعلى حسن سير المصالح الإدارية والتهيئة التي يتكفل بها على مستوى الدائرة. كما يمثل رئيس الدائرة الدولة في إقليمه، حيث يقوم برفع التقارير إلي الوالي لإبلاغه بكل قضية هامة، وبهذا تعد الدائرة همزة وصل بين الولاية والبلدية باعتبارها جهاز إداري مستقل عن

---

42 : المادة رقم:(03) من المرسوم التنفيذي رقم:94-215 المؤرخ في:1994/07/23، المحدد للأجهزة و هياكل الإدارة العامة للولاية.

43 : المادة رقم:(07) من المرسوم التنفيذي رقم:90-230 المؤرخ في:1990/07/25 ،المعدل والمتعلق بالوظائف العليا في الإدارة الإقليمية.

الولاية، وتساعدها في أداء مهامه وتخفف عنها العبء وتعمل تحت إشرافها وهكذا تعتبر فاعلا أساسيا في عملية التنمية المحلية.

## 2.3. البلدية

البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[44] وهي أيضا القاعدة الإقليمية اللامركزية وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية[45]، بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية القاعدية، إداريا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا. ولقد تضمنت مختلف الدساتير في الجزائر الإشارة للبلدية باعتبارها قاعدة لامركزية.

وباعتبار البلدية جماعة محلية ذات طابع إقليمي في هيكل الدولة، فهي تعتبر الخلية القاعدية السفلى لهذا الكيان، ووجود هذه المؤسسة مرهون ومرتبط بتلبية مجموعة من الاحتياجات الجماعية للسكان المحليين مما ينتج عنه طلب وتلبية الحاجيات والرغبات المشتركة بين الأفراد، مما تسعى هذه المؤسسة تلبيته وفقا للصلاحيات المخولة لها قانونا. ولتوضيح الرؤية واستخلاص ما سبق ذكره، نستعين بالشكل التالي الذي يحدد ويعرف بدور البلدية كمنظومة إدارية حضرية باعتبارها مؤسسة لامركزية تتمتع باستقلالية محدودة (شكل رقم 02).

44 :المادة:(01) من القانون:11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع سابق ذكره.

45 :المادة:(02) من القانون:11-10 المتعلق بالبلدية، المرجع سابق ذكره.

**الشكل رقم 02: البلدية في المنظومة الإدارية الحضرية[46]**

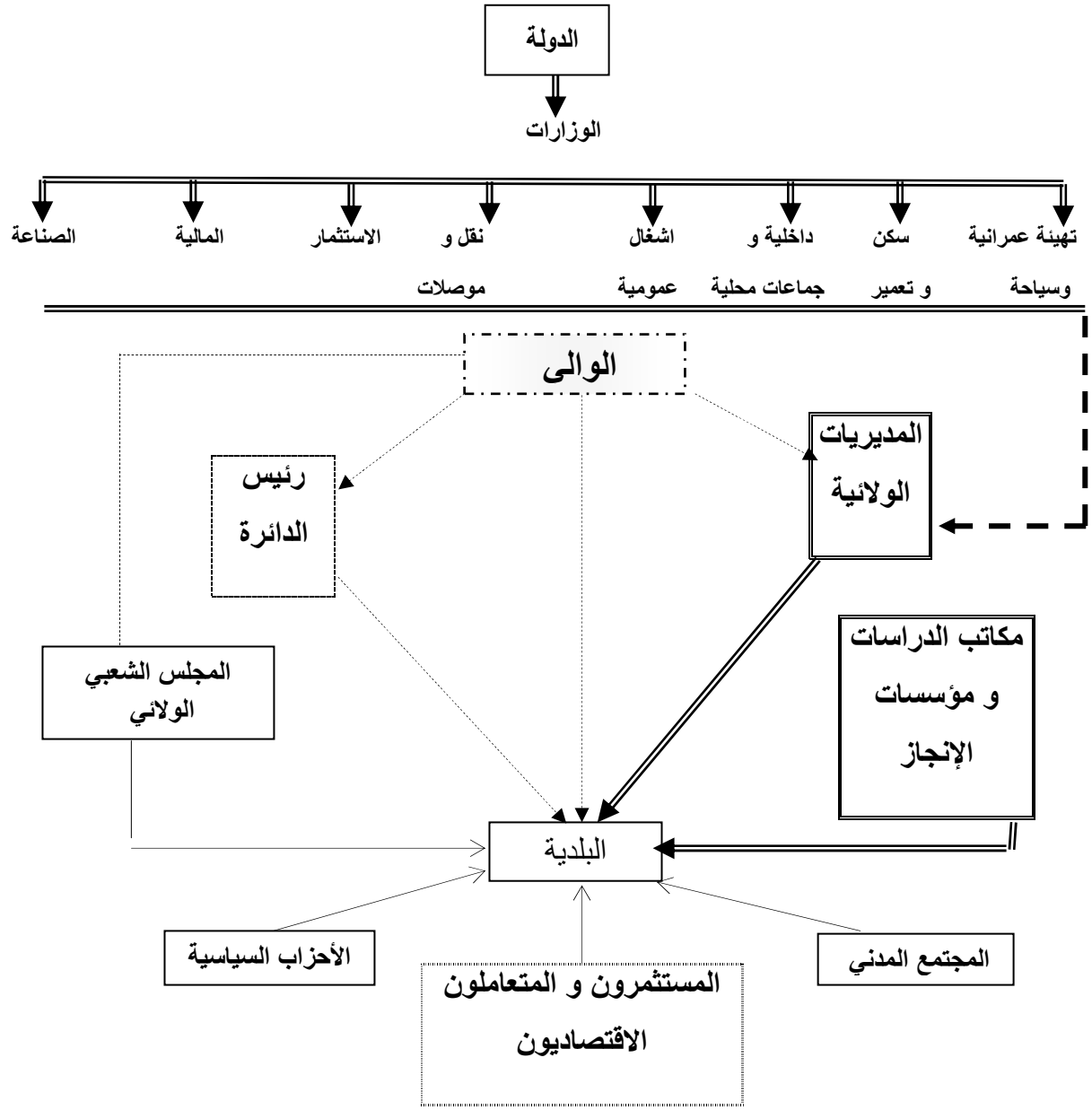


البلدية: **البلدية:مؤسسة لامركزية منتخبة**

**وصاية إدارية : تاطير ومراقبة**

**تمثيليات ديمقراطية (منتخبون)**

**وصاية تقنية : تأطير تقني**

**الفاعلون الاقتصاديون :عموميين وخواص**

[46]:محمد الهادي لعروق:البلدية في المنظومة الإدارية، ملتقى تسيير الجماعات المحلية، المرجع سابق ذكره، سنة 2008 .

### 1.2.3.أجهزة وهيئات تسيير إدارة البلدية

تخضع البلدية في تنظيمها إلي القانون العام، فبالنسبة للأسس والقواعد التنظيمية تخضع للقانون الإداري كونها مسيرة من طرف أشخاص عموميين يتمتعون بصلاحيات السلطة العمومية. لذا كان من الضروري تحسين أدائها لكي تتمكن من أن تكون الفاعل البارز والمهم في الإصلاحات وفي تطوير المجتمع، وعلى هذا الأساس تعتبر البلدية مؤسسة إدارية منظمة تسيرها أجهزة وفق مجموعة من التنظيمات، تتوفر على هيئة مداولة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي، وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، وإدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي. بالإضافة الي هذه الهيئات هناك لجان بلدية يتم تشكيلها من طرف المجلس الشعبي البلدي المنتخب. إن البحث في تشكيل المجلس الشعبي البلدي يؤدي بالضرورة إلي دراسة النظام الانتخابي البلدي، باعتبار أن هذا المجلس هو مجلس منتخب، جعلت منه أحكام الدستور الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.

يتكون المجلس الشعبي البلدي من عددا من الأعضاء يتراوح عددهم من سبع إلي ثلاث وأربعون عضوا منتخبا حسب التعداد السكاني لكل بلدية، بموجب الاقتراع العام السري المباشر، وذلك لمدة خمس سنوات[47].

## 4. تفعيل دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الحضرية

بما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار على المستويات المحلية، كما تحتفظ الجهة المركزية باتخاذ القرار، فهي إذن أسلوب عمل يقوم على مبدأ توزيع صناعة القرار بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد على

47 : الأستاذ الدكتور ،عمار بوضياف ،شرح قانون البلدية ،المرجع سابق ذكره ،ص: 172 .

مستوى الإقليم والتجمعات السكانية، وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية. كما اضطرت الدولة، لكي تخلق علاقة إيجابية بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بتزويد الجماعات المحلية (البلديات) بالخدمات والمرافق الاجتماعية الأولى وتحقيق البني التحتية التي تستهدف تحسين المستويات على مختلف الأصعدة التنموية التي تحتاج إليها البلدية. وذلك بالاعتماد على البلدية في تحقيق التنمية من خلال إسناد مهام إدارية وتنموية تزيد من فاعليتها وتعزز دورها في تحمل صلاحياتها ومسؤوليتها بشكل يسمح بإدماج مختلف السكان المحليين في عملية التنمية[48] .

## 1.4. الإدارة المحلية إطار ملائم لتحقيق التنمية المحلية

يعتبر الجانب الإداري عامل ضروري وأساسي في إعداد ومتابعة البرامج التنموية، لذا يجب الأخذ بالنسق الضروري والأساسي لتحقيق الأهداف المسطرة والمحددة من طرف هذه البرامج. وعلى صعيد آخر فإن الإدارة اللامركزية هي التي تبرز أهمية التخطيط اللآمركزي مقارنة بالتخطيط القطاعي. والذي يعتبر الوسيلة الوحيدة في تحديد وتحويل الأهداف القطاعية إلي إطار عام يصلح كإستراتيجيات تنموية محلية تسمح بمشاركة شعبية تضمن الترابط والانسجام بين مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية بإعداد و تنفيذ خطط تنموية.

إن تطبيق الإدارة المحلية بفاعلية في مجال التنمية المحلية، يعمل على تطوير برامج تنموية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومطالبتهم عن طريق مشاركة السكان المحليين في إعداد واتخاذ التدابير بشان البرامج التنموية وهذا ما يسمح بتحقيق فرص نجاح وتحقيق جملة من المطالب للسكان من خلال تهيئة الفرص واتخاذ القرارات بخصوص الشأن التنموي عن طريق تظافر كل الجهود والمكاسب المحلية، ويسمح هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي

48:شيباب سيهام :المرجع سابق ذكره ، ص:14

وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. إن سياسة التوازن الإقليمي[49] في الجزائر كانت دائما تسعى إلى تطوير أقاليم البلاد وفقا لما تقتضيه التنمية في كل بلدية وذلك عن طريق الإسراع بتحقيق استثمارات في مراكز لا تتوفّر بالضرورة على أحسن ظروف ملائمة للتنمية. وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيئات التنمية وتخطيط المركزية وإبعادها التنموية وذالك بالتوزيع العادل للاستثمارات الاجتماعية حيث تضمن لكل المواطنين نفس نوعية الحياة.

## 5. علاقة الحكم الراشد باللامركزية

مما لاشك فيه أن المجالس البلدية المنتخبة تجسد فكرة توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والإدارة المحلية خاصة وقد ثبت أن أعباء التنمية وتلبية حاجيات المواطنين المختلفة لا يمكن أن تتولها الإدارة المركزية لوحدها بهياكلها وإطارها البشري[50]، بل تبقي تستعين بالمجالس المنتخبة بهدف بعث مرونة التسيير وتلبية الحاجيات اليومية للسكان. وإذا ما قيمنا التجربة الديمقراطية الجزائرية في ما يخص الحكم الراشد نجد أن الجزائر مازالت تعاني من نقائص عديدة على هذا المستوى، فقد شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية. وقد تمثل هذا الاهتمام في محاولة توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية. وقد عبرت على هذا الاهتمام تقارير البنك الدولي حول التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "جعل الدولة أكثر قربا من الناس"، و"التحول إلى المحليات"، و"تحقيق اللامركزية". لذا فإن الإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام

---

49: نعني بالتوازن الإقليمي : التوزيع العادل للخدمات والمرافق والبنى التحتية سواء بين الولايات أو بين البلديات ، لأن مسألة التنظيم المجالي أصبحت مرتبطة بإشكالية البعد المجالي أي في كيفية توزيع الاستثمارات توزيعا عقلانيا في إطار الانسجام بين المجالين الإداري والوظيفي . أنظر: غانم عبد الغني التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه دولة في التهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة – الجزائر. 1998. ص: 207.

50: الأستاذ الدكتور عمار بوضياف ،شرح قانون البلدية ،المرجع سابق ذكره .

الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الوطنية، وتتميز بأنها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب[51]. وإذا كان الغرض من ذلك هو فتح مجال المشاركة في تسيير شؤون الإدارة المحلية للمواطنين الذي يتمثل بدوره عن طريق قوة الانتخاب في تعيين ممثلين ومنتخبين في المجالس المحلية المنتخبة بهدف تحقيق جملة من المقاصد على الصعيد السياسي والاجتماعي، والإداري، والاقتصادي.

إن المجهودات المبذولة من طرف الدولة والتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، تبين أن الاعتراف بالمجالس المحلية المنتخبة هو محاولة من المشرع لإقحام هذه الهيئات وإشراكها في تحمل أعباء التنمية. واهتمام المنتخبين أكثر بالقضايا التي تهم المواطنين ومتطلباته خاصة وقد أثبتت الدراسات إن مصطلح التنمية له دلالة واسعة ومعاني عديدة تأخذ بعين الاعتبار جملة من المعطيات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[52].

## 6. التعريف بالفاعلين المحليين لمدينة بئر العاتر

ينقسم الفاعلون الحضريون لمدينة بئر العاتر إلى ثلاثة أصناف: المنتخبون المحليون، المصالح الإدارية التابعة للبلدية والقطاعات المختلفة والجمعيات المختلفة.

### 1.6. بلدية بئر العاتر

تعتبر البلدية هي الفاعل الرئيسي في المدينة باعتبارها القاعدة الأساسية التي تحتضن كافة الفاعلين المحليين، وتضم مجلس شعبي بلدي متكون من ثلاثة وعشرون عضوا موزعون كما يلي :

---

[51]: د.بومدين طاشمة ، " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "، مجلة التواصل العدد 26 /جوان 2010 ،ص:26-27 ،كلية الحقوق ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان .منقول من موقع الكتروني : http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm_

[52]: الأستاذ الدكتور عمار بوضياف ،شرح قانون البلدية ،المرجع سابق ذكره .ص:146

– رئيس المجلس الشعبي البلدي،

– أربع نواب دائمين لرئيس المجلس الشعبي البلدي يشرفون على ترأس لجان مختلفة بالمجلس كالجنة التهيئة والتعمير والبيئة وحفظ الصحة، والاقتصاد والمالية والري والفلاحة.

– سبع مندوبين ينشطون بالملاحق الإدارية المتواجدة على مستوى إقليم بلدية بئر العاتر، ومن بين المهام المخولة لهم التكفل بمشاكل وانشغالات السكان وعرضها غلى المجلس عند انعقاد الدورات والاجتماعات الرسمية.

– إحدى عشرة عضوا غير دائمين بمجلس الشعبي البلدي يعملون وينشطون ويرفعون انشغالات المواطنين.

ونظرا لتعدد الوظائف وتشعب المهام الموكلة للبلديات، ولكي نفهم كيف يؤدي المجالس الشعبي البلدي مهامه، سوف نتطرق إلي التنظيم الإداري ومهام مختلف المصالح الإدارية للبلدية.

### 1.1.6.الهيكل التنظيمي لإدارة بلدية بئر العاتر

نسعى من خلال تحليل التنظيم الهيكلي لإدارة البلدية إلى تحديد الوظائف والمهام الموكلة لكل تنظيم إداري تابع للبلدية، والذي يسمح بدوره من فهم الأدوار المتعددة للبلدية على المستوى التنظيمي والإداري، حيث تعمل مختلف المديريات تحت إشراف الأمين العام الذي يعمل على التنسيق فيما بينها تحت وصاية رئيس المجلس الشعبي البلدي (شكل رقم 03).

**الشكل رقم :03 الهيكل الإداري والتنظيمي لبلدية بئر العاتر**

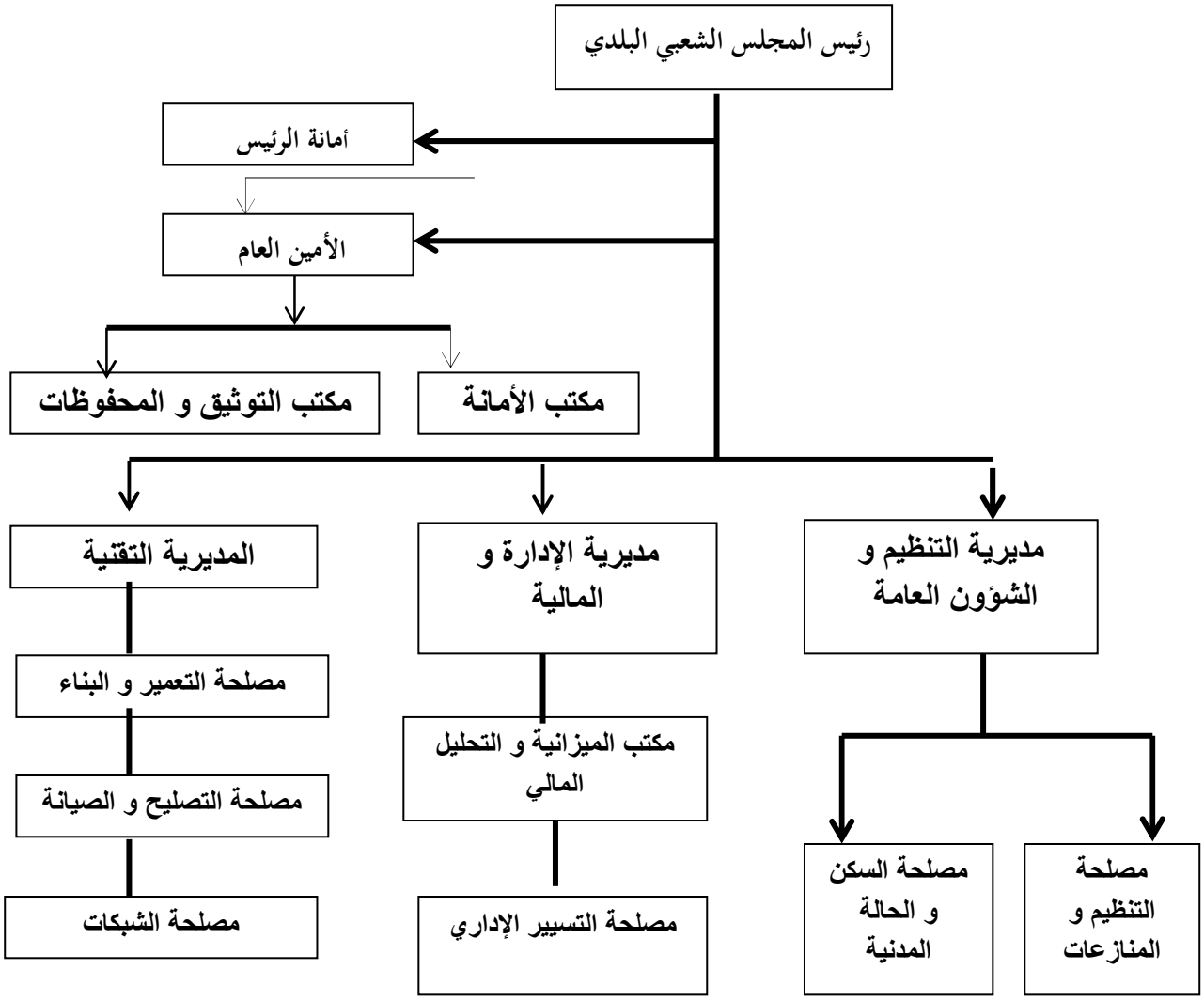


المصدر:إعداد الباحث سنة 2013.

يتمثل الهيكل التنظيمي لبلدية بئر العاتر في ثلاث مديريات، وتعتبر هي العمود الفقري لسير مختلف المصالح العمومية وهي[53]:

- **مديرية الإدارة والمالية:** تتكفل بكل الجوانب الإدارية والمالية العامة للبلدية.

- **مديرية المصالح التقنية:**وتتكفل بكل الجوانب التقنية للبلدية، وتضم ثلاث مصالح منها مصلحة التعمير والبناء ومصلحة الطرق والشبكات المختلفة، ومصلحة التصليح والصيانة. وتلعب هذه المديرية الدور الأساسي في تسيير المجال الحضري والعمران، ومراقبة تنفيذ مختلف عقود التعمير.

- **مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية:** تتولى هذه المديرية تقديم وتوفير الخدمات العامة المرتبطة بالجانب الاجتماعي والثقافي لسكان البلدية.

## 2.6. فرع الوكالة العقارية الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين

تم استحداث الوكالة العقارية ما بين البلديات لدائرة بئر العاتر سنة 1988، إلا أن الدولة قامت سنة 2003 بحل الوكالات المحلية العقارية، على هاجس الحد من التلاعب بالعقار، حيث تم تأسيس وكالة عقارية ولائية، تتمتع بسلطة الضبط والسهر على تسيير وتنظيم العقار الحضري. وتبرز مهمتها في الحفاظ وفي حماية العقار الحضري للأغراض التنمية الحضرية والاقتصادية. وتم إنشاء الوكالة العقارية الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين لولاية تبسة سنة 2006 بمقتضى مرسوم خاص.

وساعدت الوكالات العقارية الجماعات المحلية في تسيير الوعاء العقاري وإنجاز مشاريعها، وهذا من خلال الآليات والميكانيزمات والنصوص القانونية مع العلم أن هذه الوكالات عملت على مساعدة البلديات على تنفيذ أدوات التهيئة والتعمير، ومراقبة العمران.

53 : قريب عيسى ، المرجع سابق ذكره ،ص:141-142 .

### 3.6. قسم التعمير والبناء

وهو القسم الإداري الذي يمثل مديرية التعمير والبناء على مستوى البلدية، فهو يمثل مصالح الدولة للتعمير والبناء على المستوى المحلي، وكما هو معلوم فان مديريات التعمير والبناء في الجزائر هي الهيئات الإدارية المنفذة لسياسة الحكومة في قطاعها، وقد أنشأ قسم التعمير والبناء لدائرة بئر العاتر سنة 1987 وهو بمثابة مفتشية للتعمير، غير أن مهامه تتمثل في مراقبة العمران و متابعة المشاريع التنموية و مشاركة في العمل التنموي على المستوى المحلي[54].يكلف قسم البناء والتعمير على المستوي المحلي بالرقابة ومتابعة المشاريع التنموية التي تنجز على مستوى بلدية بئر العاتر، ومنها المشاريع التي تخص التحسين الحضري داخل الأحياء. كما يعتبر همزة وصل بين الإدارة على المستوي الإقليمي ومديرية التعمير والبناء والتمثيل الإداري على مستوى البلدية.

### 4.6. قسم السكن والتجهيزات العمومية

لقد تم أنشاء قسم السكن والتجهيزات العمومية وتحديد مهامه بموجب التقسيم الإداري الداخلي الذي مس مديرية التعمير والبناء والذي أقرته وزارة السكن والعمران لسنة 2003 وإعطائه هيكل تنظيمي إداري يخدم مصالحها، كما يلعب دور في دراسة ومتابعة إنجاز المرافق والتجهيزات العمومية خاصة في مجال التربية والتعليم والسكن الريفي. كما للقسم صلة مباشرة بالبلديات إذ يعتبر حاضن لمشاريع التنمية المحلية كإنجاز المدارس الابتدائية، والمرافق الصحية والسكن.

[54]: قريب عيسى : المرجع سابق ذكره ،ص:144 .

### 5.6. قسم الأشغال العمومية

يمثل هذا القسم مديرية الأشغال العمومية، ويسهر على تنفيذ ومتابعة ومراقبة كل ما يرتبط بقطاع الأشغال العمومية، خاصة خارج المحيط العمراني وبشكل خاص الطرق الوطنية والولائية، كما لهذا القسم مهام متعددة داخل المجال الحضري، مثل مرافقة ومساعدة الجماعات المحلية في إنجاز عمليات التهيئة الحضرية المختلفة، وفتح الطرقات وتهيئة الشوارع، بالإضافة إلى التدخل في تسيير وتحسين مخططات النقل، وإبداء الرأي في مختلف الملفات المتعلقة باختصاصاته.

### 6.6. قسم الموارد المائية

يمثل قسم الموارد المائية القطاع التابع إليه وتتجسد مهامه في إنجاز وتسيير شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الأمطار، وكل ما يتعلق بالأودية والمجاري المائية، وحماية المدن من مخاطر الفيضانات. كما يساهم هذا القسم في مساعدة البلدية بالتكفل بانشغالات المواطنين وتقديم اقتراحات وتوصيات بخصوص الحلول الآنية والمستقبلية للتنمية في هذا المجال.

### 7.6. المصالح القطاعية المختصة

ونعني بها هنا المصالح المختصة مثل شركة الكهرباء والغاز، مؤسسة تسيير المياه الصالحة للشرب، مؤسسة التطهير والصرف الصحي، مكاتب البريد والاتصالات، حيث تربط هذه المصالح بالجماعات المحلية علاقة عمل، كالمشاركة في إنجاز المرافق العمومية والمشاريع التنموية.

### 8.6. الجمعيات المختصة ومكاتب الدراسات

تتوفر البلدية على:

- تسعة جمعيات أحياء سكنية ورابطة لجمعيات الأحياء.
- خمس مكاتب دراسات للهندسة المعمارية.
- ثلاث مكاتب دراسات في الهندسة المدنية.

وتلعب هذه الجمعيات دورا هاما في تحقيق التنمية عن طريق تطبيق مبدأ التشاور والمشاركة في المشاريع المحلية، ولا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها ممثلة للمجتمع المدني. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أهمية العلاقة الفعلية بين نشاط هذه الجمعيات والتمثيليات المجتمع المدني بمدى عمل البلدية يبين في الحقيقة مبدأ عمل الديمقراطية التشاركية التي ينص عليها مفهوم الحكم الراشد .

## 7 .أهم البرامج التنموية المساعدة على تحقيق التنمية المحلية .

تعتبر البرامج التنموية المحلية، وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز، لغرض تلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين، وهذا على ضوء الأهداف التنموية الوطنية و المحلية المسطرة.

والتنمية المحلية كما اشرنا إليها يتم تجسيدها من خلال برامج تنموية تتمثل أساسا في برنامج التجهيز و البرامج المرفقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

### 1.7.برامج التجهيز

يعتبر برنامج التجهيز من أهم البرامج التي تعتمد عليهما التنمية المحلية ،حيث ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم :380/81 ،انه هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية هما :

- مخطط يتم على مستوى البلدي و يسمى المخطط البلدي للتنمية.
- مخطط قطاعي ويتم على مستوى الولاية .

### 1.1.7. المخطط البلدي للتنمية PCD

هو عبارة عن مخطط ذو تسيير لا مركزي ، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، ويهدف هذا البرنامج أساسا إلي النهوض بالتنمية المحلية و تلبية حاجيات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية ،وتمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث الاختيار وملائمة المشاريع المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والمسعى التساهمي للمواطن[55] .

ويشمل محتوى هذا المخطط عادة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه و التطهير و المراكز الصحية و غيرها ،إضافة إلي التجهيزات الفلاحية و القاعدية ،التهيئة الحضرية ،و التجهيزات التجارية ، وغيرها حسب هيكلة كل برنامج.

كما تنص المادة 107 من قانون البلدية رقم :11-10 على انه "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا ، يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي "و تسجيل المخطط يكون باسم الوالي ، وبالتالي فهو يعد بمثابة مكمل للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.

55:عبد السلام العياضي المصدر سابق ذكره ،ص:34

وكذلك بموجب المرسوم رقم :73-173[56] فانه ينبغي أن تكون كل بلدية مزودة بقائمة اسمية تسمى " القائمة اسمية للبلدية " حيث تعرض بصورة ملزمة حسب القطاع والفصل والمادة رخص البرنامج و الأجزاء السنوية لإعتمادات الدفع .

### 2.1.7. البرنامج القطاعي للتنمية ( PSD)

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذه كذلك ، ويكون تحضير المخطط بدراسة الجوانب التقنية للتنمية من طرف الهيئة التنفيذية و التي ترسل لها المخططات . كما توزع الأغلفة المالية من طرف وزارة المالية على الولايات بعد استشارة الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية ،على إن تتولى الولاية بتسطير برنامج مشاريعها التنموية الخاصة بها .ويعتبر هذا البرنامج أهم مصدر للتكفل باحتياجات المواطنين على المستوى الولاية.

وكما تنص المادة :80 من المرسوم رقم :12-07 من قانون الولاية على أن يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار المشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية .ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من اجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية[57] .

[56] :المرسوم رقم :73-136 المؤرخ في :09 اوت1973 المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية ،الجريدة الرسمية العدد :67 سنة1973.وكذلك التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 08 ديسمبر 1975 المتعلقة بشروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

[57]:المادة رقم 80 من قانون الولاية المرجع سابق ذكره ص:17.

### 3.1.7 الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL .

من خلال معرفتنا على المصادر المالية والمساعدات التي تقدمها الدولة من اجل تحقيق تنمية محلية حقيقة ،فتعدد البرامج واختلاف مصادر التمويل المالي يتضح لنا جليا الأهمية البالغة التي يكتسبها الصندوق المشترك للجماعات المحلية كون الغاية من إنشاءه هو خلق نوع من التضامن بين الجماعات المحلية عموما و البلديات خصوصا ، وذلك من خلال تقليص فجوة التفاوت المالي في ميزانية بلديات على مستوى الوطني .

يقصد بالصندوق المشترك للجماعات المحلية عبارة عن مؤسسة عمومية ذات إداري تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية يخضع سيره للأحكام المرسوم رقم:86-266 المؤرخ في:04 نوفمبر1986، والمتضمن سير وتنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية[58].

تتمثل المهمة الرئيسية التي أسندت للصندوق في تكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية. ولهذا الغرض كلف بمنح المساعدات للجماعات المحلية وتخصيص المعادلات والقروض الاستثنائية لفرع التسيير وقروض التجهيز لفرع التجهيز للميزانيات المحلية[59]،كما أنه يضطلع بالمهام التالية:

- تسيير صندوق التضامن الخاص بالجماعات المحلية.
- إعداد و إنجاز كل الدراسات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بترقية التجهيزات و الاستثمارات المحلية.
- القيام بكل نشاطات التكوين والتأهيل لفائدة موظفي الإدارة المحلية و المؤسسات و المصالح العمومية المحلية.
- تشجيع أنشطة الإعلام و تبادل الخبرات واللقاءات لغرض ترقية الجماعات المحلية.

58:المادة 01 من المرسوم رقم:86-266 المؤرخ في 1986/11/4.المتضمن تنظيم و سير الصندوق المشترك للجماعات المحلية .
59: محمول من موقع الكتروني لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية.www.interieur.gov.dz

كما يمنح الصندوق المشترك للجماعات المحلية قروض التجهيز للجماعات المحلية من أجل القيام بالعمليات الموجهة لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وهي من المهام التقليدية للجماعات المحلية.

تمنح الأولوية للجماعات المحلية المعوزة في الاستفادة من هذه القروض.

كما أنه يضمن تعويض القيمة الناقصة الجبائية برسم صندوق ضمان الجماعات المحلية.

تتكون موارد الصندوق من حصص الضرائب والرسوم المحددة في قوانين الجبائية والمعدلة عند الاقتضاء عن طريق القوانين المالية ،وتتمثل أساسا في :

- الرسم على النشاط المهني .
- الرسم على القيمة المضافة .
- قسيمة السيارات .
- اقتطاع نسبة 2 % من إيرادات الجبائية التقديرية لكل بلدية.

### 4.1.7 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE( 2001-2004)

وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات ،أي يغطي الفترة الممتدة بين (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دج ،منها 114 مليار دج موجهة للتنمية المحلية.

ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة ،وغيرها وإلي تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري ، والمنشات القاعدية وتحسين الظروف المعيشية و التنمية المحلية ،إضافة إلي التكفل بالجوانب البيئية للتنمية.

### 5.1.7 برنامج تكميلي لدعم النمو PCSC ( 2005-2009)

يعتبر هذا البرنامج تكميلي لدعم النمو مكمل للبرنامج السابق (2001-2004) والذي يهدف بدوره إلي تثبيت الإنجازات السابقة و دعم النمو الاجتماعي و تحقيق الرفاه ،وكذلك دعم و مساعدة على تحسين مستوى المعيشي للمواطن و إنجاز الهياكل القاعدية والمنشات الفنية والبنية التحتية للبلاد في مختلف القطاعات .كما يغطي هذا البرنامج الفترة بين(2005-2009) ويبلغ حجم استثماري 9533 مليار دج خصص منها 1908.50 مليار دج لبرامج التنمية المحلية .

### 6.1.7 .برنامج خاص بتنمية مناطق الجنوب[60]

إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، ويخضع للمرسوم رقم:242/2000 المؤرخ في:16اوت 2000، ويتكفل ببرنامج خاص لتنمية مناطق الجنوب ، حيث خصص حجم الاستثمار خلال الفترة ممتدة بين (2005-2009) يقدر بـ:434 مليار دج .والذي يهدف بدوره إلي التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا الميدان ، ويشمل هذا الصندوق 13 ولاية تضم 258 بلدية ، وتتمثل البرامج المخصصة لهذا الصندوق في إعادة دفع مشاريع الإصلاح الفلاحي كالواحات وتثمين القاعدية التحتية والأوساط الطبيعية للحيوانات قات وإنشاء طرقات تمويل المناطق الصحراوية البعيدة بالمياه الصالحة للشرب وغيرها من استثمارات ضخمة.

60:عبد السلام العياضي ،المرجع سابق ذكره ص: 37

### 7.1.7 برنامج الهضاب العليا PHP

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2004 في مادته 67 [61]، ويضم 19 ولاية واقعة في منطقة الهضاب العليا . والذي يهدف إلي تحقيق التنمية في هذه المناطق وإلي إعادة التوازن الجهوي ،حيث قدرت رخصة هذا البرنامج 692 مليار دج .

### 8.1.7 برنامج التجديد الريفي

إن إعادة النظر في الريف ضمن هذه الإستراتيجية بجدر بنا الذكر إلي تطوير النشاط الفلاحي ودعم السياسة الرامية إلي تحقيق هذا التوازن في الأوساط الريفية ،حيث خصصت الدولة في هذا الإطار برامج ومبالغ مالية رامية إلي تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للمجالات الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان ورفع من المستوى الإنتاجي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير المنتوج الفلاحي.

### 9.1.7. برامج قطاعية مختلفة

بعد اطلاعنا على البرامج الكبرى والمهمة التي هي في الأساس موجهة للتنمية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن ،توجد هناك برامج أخرى مهمة سواء كانت برامج ذات السيادة المركزية مثل برامج التنمية الريفية والاستثمار PDRI أو تلك البرامج المحلية مثل مساهمة البلدية بنسبة 10 % من مشاريع التنمية الاجتماعية وكذلك مشروع الجزائر البيضاء الذي هو في الحقيقة موجه إلي فئة الشباب البطال على شكل مؤسسات صغيرة مختصة في نظافة المحيط على المستوى الإقليم المحلي .

[61]:عبد السلام العياضي،المرجع سابق ذكره ،ص:38 .

## 2.7. ميزانية البلدية

حسب ماجاء به قانون البلدية رقم :11-10 ،تعتبر البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وكما جاء في المادة:03 من قانون البلدية لسنة 2011 ،انها تساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

### 1.2.7.مفهوم ميزانية البلدية

إن مفهوم ميزانية البلدية حسب ما ذكر به المادة رقم:176 من القانون رقم:11-10على أن ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية.وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار .

كما تحتوي الميزانية في بنيتها إلي فرعين منفصلين معمول بهما حسب التنظيم العام للبلدية وهما:

- فرع التسيير .
- فرع التجهيز و الاستثمار .

أكيد أن ميزانية تمثل بالنسبة البلدية العمل المالي لأكثر أهمية، لذلك ينبغي أن يحتوي التقدير الخاص بالميزانية مخطط عمل حقيقيا على المدى القصير والذي يحدد الخطوط الرئيسية لتدخل السلطات المحلية. لذا ينبغي إن تعد الميزانية البلدية وتصاغ بإشراك مختلف المسؤولين والفاعلين البلديين وبالاعتماد على تقنيات الحديثة للتسيير وإدارة أشغال

المؤسسة[62].وقد كان الدور المهم لهذه البرامج في مجموعها على تحسين إطار معيشي للسكان وتحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى والتي من خلالها يتم تحقيق التنمية الوطنية الشاملة .

يعبر الحكم الراشد عن جملة من العمليات والآليات في ممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع والدولة. ومن أهم التركيبات التي يتميز بها مفهوم الحكم الراشد، الفاعلين المحليين، حيث تم تصنيفهم حسب ما جاء به بعض الباحثين والمنظمات العالمية محاولين تحديد الفاعلين المتدلين في مدينة بئر العاتر. وانطلاقا من هنا نسعى إلي تحديد التدخلات والممارسات لكل الأطراف على المستوى المحلي بهدف تحقيق التنمية من خلال العلاقة المترابطة بينهم، باعتبار أن الجماعات المحلية، وعلى وجه الخصوص البلدية، هي القاعدة الأساسية التي تحتضن كل فاعلي الحكم الراشد.

[62]:الشريف الرحماني ،أموال البلديات الجزائرية،الاعتلال ،العجز والتحكم الجيد في التسيير ،دار القصبة للنشر ،الجزائر 2003 ص:51

بعد تطرقنا إلي تحديد الإطار النظري لمفهوم الحكم الراشد، من خلال تتبع المسار التاريخي لهذا المفهوم وتحديد العوامل التي أدت إلي ظهوره في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث سارعت المؤسسات المالية العالمية للترويج له وهي تحث دول العالم على تطبيقه وفقا للآليات والدعائم التي يعتمد عليها هذا المفهوم الجديد.

يتأكد جليا لنا ذلك من خلال محتوى هذا الفصل و المباحث الأساسية التي اعتمدنا عليها في تحديد المفهوم الواسع للحكم الراشد و العوامل التي أدت الي ظهوره الي جانب تصنيف و تحديد اطراف الحكم الراشد على مختلف المستويات لذا كان من الضروري علينا تحديد هذه الممارسات والفعاليات لجميع الأطراف ومدى تحقيق علاقة الترابط وتكافئ بين مختلف الفاعلين واسقاط هذه التجربة على واقع مدينة بئر العاتر من خلال ابراز اهم الفاعلين المحلين ومدى تحليل العلاقة في ما بينهم على ضوء تجسيد التنمية المحلية وتطبيق المبادئ العالمية لحوكمة.

وباعتبار أن الحكم الراشد يكرس مبدأ الديمقراطية والشفافية والتشاور بين مختلف الفاعلين في مختلف المجالات خاصة وأن موضوع التنمية يرتبط مباشرة بهذا المفهوم، سوف نحاول تطبيق هذا المفهوم النظري على واقع تجربة مدينة بئر العاتر التي تسعى إلي تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المحلية.

وبحكم ما تتميز به مدينة بئر العاتر من خصائص ومؤهلات اقتصادية واجتماعية، إذ تعتبر أحسن ميدان لتحليل ودراسة موضوع التنمية وعلاقته بمختلف الفاعلين المحلين في ظل مفهوم الحكم الراشد.

# *الفصل الثانـي*

## *دراسة جغرافية وعمرانية لمراحل تطور مدينة بئر العاتر*

## *(الجانب التحليلي و تطبيقي)*

- **المبحث الأول:** دراسة تحليلية وجغرافية لمدينة بئر العاتر .
- **المبحث الثاني:** نشأة وتطور مدينة بئر العاتر .
- **المبحث الثالث:** خصائص والمؤهلات الاقتصادية لمدينة بئر العاتر .

**مقدمـة**

إن الوصول إلي الأهداف المتوقعة من هذا البحث، ومدى مقارنة تطابق المفهوم النظري بجانبه التطبيقي يأتي هذا الجزء كعمل ميداني لاستخلاص النتائج على حالة الدراسة. إن تحليل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية وكذلك منها العمرانية لمدينة بئر العاتر يعطينا في الحقيقة نتائج العمل الميداني عن الواقع الذي تتميز به هذه المدينة الحدودية. كما تحتل مدينة بئر العاتر بحكم موقعها الاستراتيجي مجالات حيوية بإمكانها أن تساهم في تسريع خطى التنمية الوطنية باعتبارها مناطق عبور للأشخاص والسلع والتدفقات بكل أنواعها.وفي المقابل بإمكانها أن تكون مناطق معزولة يصعب مراقبتها وقد تصبح مجالا لكل الظواهر الهامشية كظاهرة التهريب والتجارة غير الشرعية وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى. يهدف هذا الفصل إلى تحديد المميزات الجغرافية والمؤهلات الاقتصادية لمدينة بئر العاتر باعتبارها مدينة حدودية وإبراز دورها في ظهور اقتصاد موازي ومدى تأثير تركيبتها الاجتماعية أو مايعرف بالعروشية في تسيير المدينة والنزاعات التي تطبع العلاقات بين مؤسسات الدولة والفاعلين الآخرين، في ظل العولمة ومفهوم الحكم الراشد.

## المبحث الأول: دراسة تحليلية وجغرافية لمدينة بئر العاتر

مدينة بئر العاتر من المدن الجزائرية المتوسطة حيث بلغ عدد سكانها 77727 نسمة[1] سنة2008، تقع في المنطقة الحدودية بين الجزائر وتونس وهي تابعة إداريا إلى ولاية تبسة التي تقع شمال شرق الجزائر (خريطة رقم 1). اشتهرت مدينة بئر العاتر منذ بداية الثمانينات بالتجارة الموازية وظاهرة التهريب بحكم قربها من الحدود التونسية حيث تبعد بحوالي 45 كلم على المركز الحدودي المتواجد بمنطقة بتيتة. بالإضافة إلي وجود منشآت اقتصادية كبرى بالقرب من المدينة كمنجم الفوسفات، وسونطراك لنقل الغاز وهذا ما يجعلها تحتل مكانة إستراتيجية وهامة على الشريط الحدودي. كما تتميز المدينة بتركيبة سكانية يغلب عليها الطابع القبلي أو العروشي بالتعبير الجزائري المحلي.

### 1.خصائص ومميزات الشريط الحدودي لولاية تبسة

إن التحدي الرئيسي الذي يواجه المدن الحدودية الجزائرية هو أن تستعيد أبعادها الوظيفية لتتخلص من عزلتها الجغرافية وتعمل على تحقيق التنمية بالاعتماد على مواردها المحلية. وعلى كل الفاعلين العمل من أجل توفير الظروف الملائمة والمواتية لجعلها مدن مستدامة من خلال إعداد وتطبيق برامج طموحة تشتمل على مشاريع إعادة هيكلة وضرورة تهيئة نسيجها العمراني.

تتطور المدن الحدودية الجزائرية، خاصة مدينة بئر العاتر، ومنذ مدة بعيدة على وتيرة نمو جد بطيئة مقارنة بالمدن الجزائرية الأخرى، والسبب في ذلك كونها عانت الكثير من ويلات الاستعمار الذي كان يطبق على هذه المناطق سياسة العزلة، وتسارع حركة النزوح الريفي التي مست المناطق الريفية المتواجدة على الشريط الحدودي.

1. دليل الإحصائيات لبلدية بئر العاتر، التعداد العام للسكن والسكان، الديوان الوطني للإحصاء، 2008.

ويتميز الشريط الحدودي الشرقي بخصائص طبيعية متنوعة، حيث يتكون من مرتفعات جبلية ومنخفضات في الجهة الشمالية ونطاقات شبه صحراوية في الجهة الجنوبية. تعاني المنطقة الحدودية الجنوبية لولاية تبسة من العزلة بحكم بعدها على أهم المراكز الحضرية للولاية، لكن هذا البعد جعل من مدينة بئر العاتر نقطة جذب ومجال اهتمام كبيرين من طرف المستثمرين الخواص في ميدان الصناعة والتجارة الخارجية نظرا لقربها من الحدود. كما شهدت المناطق الريفية المجاورة عزلة كبيرة بسبب قلة التجهيزات وضعف الاستثمارات الفلاحية في هذه المناطق حيث لجأ سكانها إلى نشاط اقتصادي موازي، خاصة التجارة غير الشرعية أو ما يسمى بظاهرة التهريب.

وبما أن المناطق الحدودية، مناطق عبور حساسة وهمزة وصل بين أقاليم متفاوتة اقتصاديا، يجعلها مؤهلة لهذا النوع من الممارسات غير الشرعية، وهذا بالرغم من مجهودات الدولة المبذولة من أجل فك العزلة من خلال فتح مسالك ريفية وتوفير مراكز صحية وإنشاء المؤسسات التعليمية وغيرها من التجهيزات والهياكل الحيوية، بالإضافة إلى تدعيم المناطق الفلاحية.

الخريطـــة رقـم 01 : موقـع ولا تبســـة حسـب التقســـيم الإداري لســنة 1984

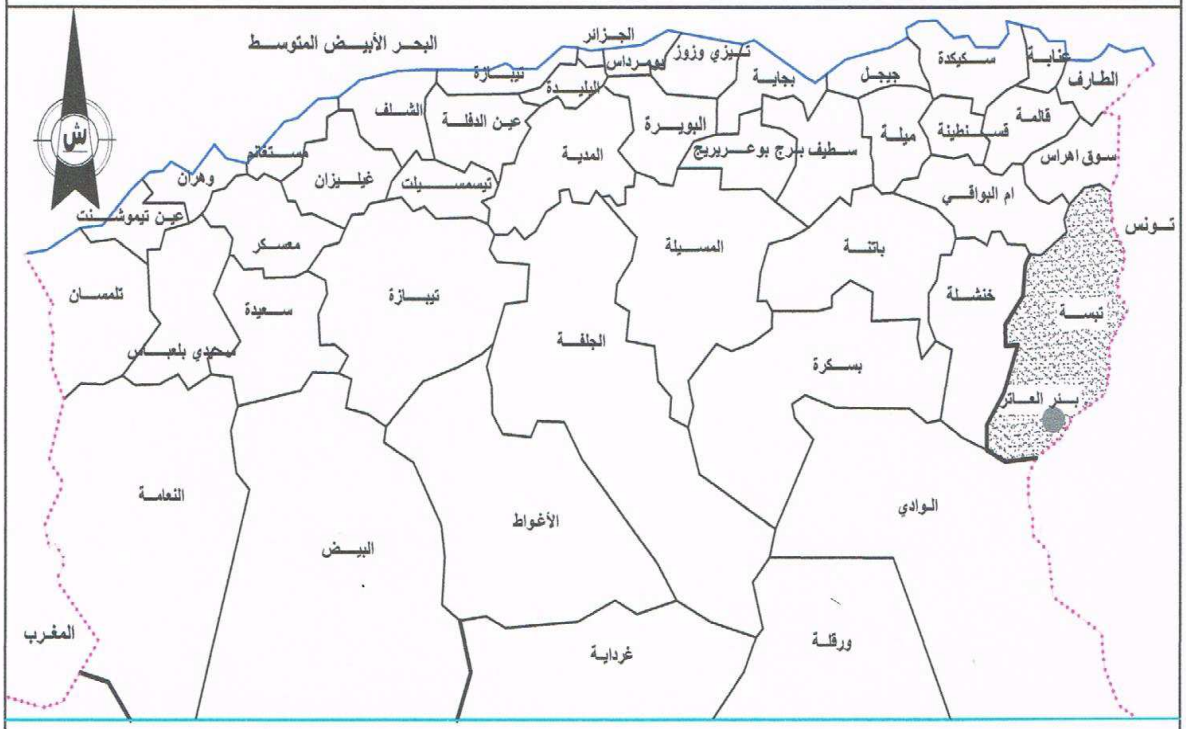


المصدر : مخطط تهيئـة الإقليـم SNAT سنة 2010 ص:78+.معالجة الباحث 2013

## 2 . تعريف الشريط الحدودي التبسي

تقع مدينة تبسة في أقصى الشمال الشرقي للقطر الجزائري، وتبعد عن الجزائر العاصمة بـ:635 كم. تحيط بها سلسلة جبال الدكان والقعقاع وبورمان. ارتقت مدينة تبسة إلى مقر ولاية إثر التقسيم الإداري لسنة 1974 وهي تضم 12 دائرة و28 بلدية. تشرف مدينة تبسة على ولاية تتربع على مساحة تقدر بـ:13.878كم ، وهي تعتبر من الولايات الحدودية الشرقية إذ تشترك مع الجمهورية التونسية بشريط حدودي يمتد على مسافة 300 كم، وتضم أربع مراكز حدودية هي: العيون، بوشبكة، المريج وبتيتة. تحدها ولاية سوق أهراس من الشمال وولايتي أم البواقي وخنشلة من الغرب وتونس من الشرق وولاية الوادي من الجنوب (خريطة رقم 1). إذا كان موقع تبسة الحدودي يجعلها تعاني نوع من العزلة الجغرافية، فإن موقعها على محاور اقتصادية نشيطة يؤهلها إلى لعب دور البوابة الشرقية للقادم من تونس والبوابة الجنوبية للقادم من ووادي سوف. أما تنوع تضاريسها ووقوعها في منطقة الهضاب العليا جعلها تكتسب طابعا فلاحيا، وتدخل كذلك ضمن نطاق المناطق الرعوية السهبية.

ينقسم إقليم تبسة إلى قسمين مختلفين من حيث الطبيعة والمظهر والمناخ:

– إقليم السهول العليا حيث توجد معظم الأراضي الزراعية لقبائل العرش، وهي منطقة سهول كبرى متنوعة الارتفاع، تتكون من شبكة معقدة من التضاريس والمسالك الطويلة التي تتخللها التضاريس وتحيط بها سلاسل جبلية، تنتهي جميعها بسهول شاسعة وأراضي خصبة.

– الإقليم الصحراوي وهو القسم الأكثر اتساعا حيث يمتد على مسافة 40 كلم ويتراوح عرضه ما بين 50 و60 كلم من الشرق إلي الغرب، وهو عبارة عن منطقة مستوية ورملية، حيث يرتادها الرحل في الشتاء بقطعانهم. كما يمتاز هذا الإقليم بوجود واحات في كل من منطقة فركان وجارش ونقرين. أما واحة بتيتة فتوجد في بلدية بئر العاتر وتمتاز

بجودة تمورها، وإلى جانب التمور يعرف القطاع الفلاحي تطورا كبيرا لزراعة الزيتون، إذ يعتبر زيت الزيتون لهذا الإقليم الجاف من أجود الزيوت الجزائرية.

خريطة رقم02 :موقع بلدية بئر العاتر ضمن اقليم ولاية تبسة

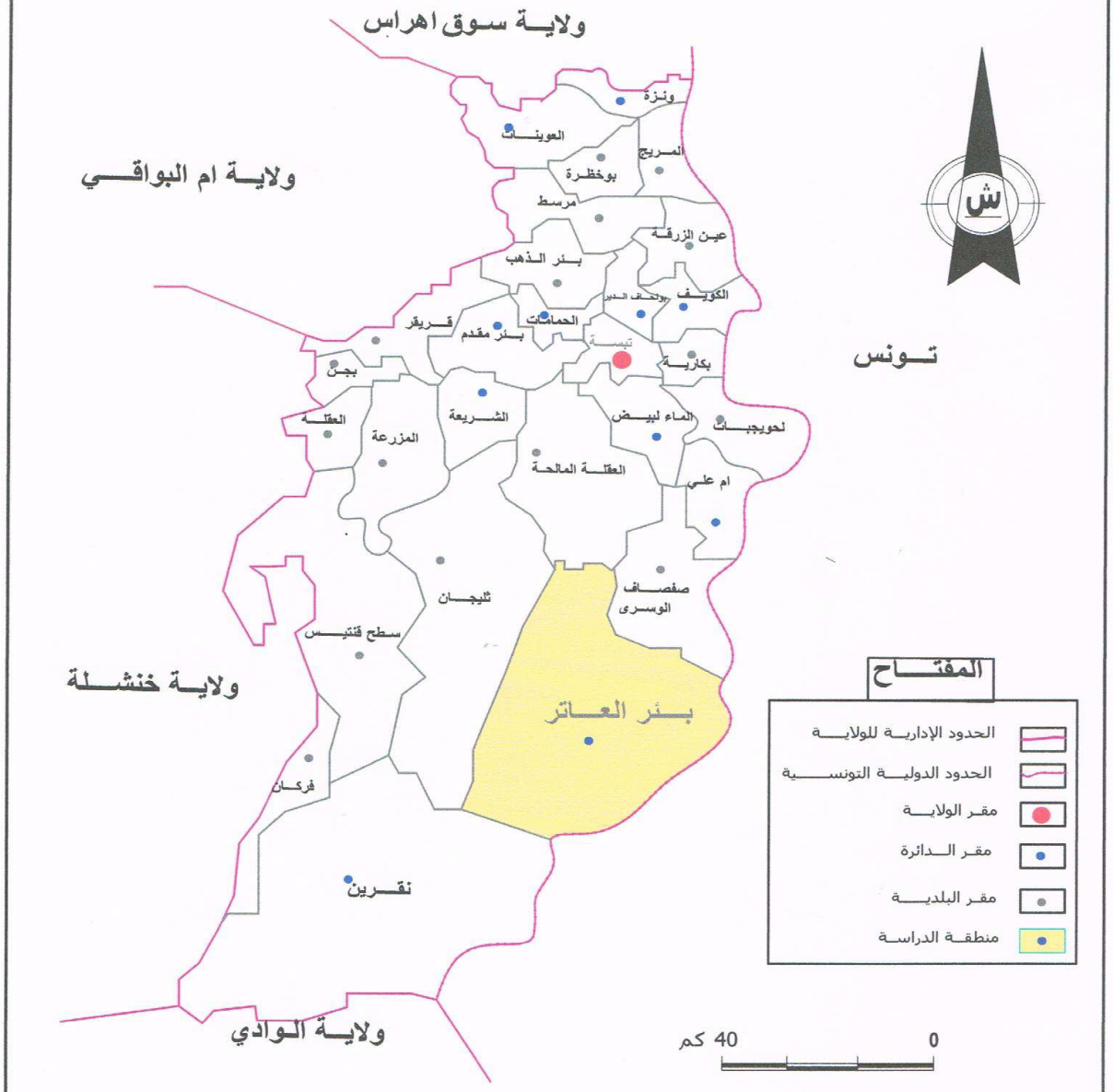


المصدر :مديرية التخطيط لولاية تبسة سنة 2012 + معالجة الباحث 2013

### 3 . تحديد الموقع الحدودي لمدينة بئر العاتر

تقع مدينة بئر العاتر في الجهة الجنوبية الشرقية لولاية تبسة (خريطة رقم 2)، وتتموضع على السفح الشمالي لجبل العنق على ارتفاع متوسط يقدر بحوالي 880م على مستوى سطح البحر. يتميز جزئها الجنوبي بتضاريس صعبة نوعا ما، وهو ما أعاق توسعها العمراني نحو الجنوب، على عكس الجهة الشمالية التي تتميز بطبوغرافية منبسطة، حيث التوسع العمراني المستقبلي. يقطعها من الشمال إلى الجنوب الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين تبسة ووادي سوف، كما تربطها بالمدن المجاورة كالعقلة المالحة والشريعة وثليجان شبكة من الطرق الولائية. كما يمر بمحاذاة المدينة خط سكة الحديد الرابط بين منجم الفوسفات لجبل عنق ومدينة عنابة.

تقع مدينة بئر العاتر في الجهة الشرقية للبلدية وتضم حوالي 90 % من سكانها البالغ عددهم 83500 نسمة حسب تقديرات 2013[2] ، وتعتبر بلدية بئر العاتر ثاني أكبر البلديات بولاية تبسة من حيث الحجم السكاني والوزن الاقتصادي.

تضم البلدية بالإضافة إلى التجمع الرئيسي ثلاث تجمعات ثانوية هي قرية سوكياس ويقدر عدد سكانها حسب أخر إحصائيات ب 556 نسمة، وبتيتة الحدودية وتضم حوالي 587 نسمة وعقلة الشحم التي تضم حوالي 110 نسمة حسب تعداد سنة 2008 ،وهو في الواقع عبارة على قرية اشتراكية يقطنها السكان الرحل.

ومن الناحية الجغرافية، تتميز بلدية بئر العاتر بطابعها السهبي الذي منحها خاصية المنطقة الرعوية، خاصة في جزئها الجنوبي، كما تتميز البلدية بوجود ثلاثة كتل جبلية، وهي:

2. مديرية التخطيط و البرمجة، التقديرات السكانية لمدينة بئر العاتر لسنة 2013.

- جبل العنق الذي يتوسط البلدية ويعد امتدادا لسلسلة الأطلس الصحراوي، ويبلغ ارتفاعه حوالي1500 م.

- جبل فوة المتواجد بالجهة الشمالية على حدود بلدية العقلة المالحة، ويبلغ ارتفاعه حوالي 1300 م.

- جبل الزريقة الممتد على الحدود الجزائرية التونسية في الجهة الشرقية للبلدية، ويبلغ ارتفاعه حوالي1000 م.

يتضح جليا من الدراسة الجغرافية للمنطقة الحدودية لولاية تبسة على وجه عام ولبلدية بئر العاتر على وجه خاص أن مجال الدراسة يحمل مميزات جغرافية خاصة تجعل منه ميدانا ملائما لقياس مفهوم الحكم الراشد في إحدى المدن الجزائرية الحدودية. جعل موقع مدينة بئر العاتر ضمن إقليم تبسة الحدودي مجالا نشيطا ومنطقة عبور دولية هامة، حيث ظهور نشاط تجاري خارجي، أكثر ما يميزه ظاهرة التهريب. ترتبت على هذا النشاط نمو عمراني سريع للمدينة بكل ما تحمله هذه الظاهرة من مشاكل كالتوسع العشوائي لنسيجها الحضري ونقص التجهيزات والمرافق العمومية وغيرها من الظواهر السلبية الأخرى التي تمس بإطار الحياة. هذا ما سوف نحاول تحديده من خلال المبحث الثاني.

## المبحث الثاني : نشأة و تطور مدينة بئر العاتر

تعتبر منطقة تبسة ككل من المناطق الأثرية التي يعود تاريخها إلي ما قبل التاريخ، حيث تعتبر أول حضارة خلفت صناعة حجرية فريدة من نوعها، ومعروفة عالميا، وهي الحضارة العاترية التي ظهرت لأول مرة في منطقة بئر العاتر وبالتحديد بوادي الجبانة (مهد الحضارة العاترية في تبسة)، إلي جانب العديد من المناطق التي استقر فيها الإنسان قديما والي جانب هذا فان قلة المعلومات والمصادر التي نعتمد عليها في سرد التاريخ جعل منا نحاول ان نبحث تاريخ المنطقة وما يتفق عليه بالإجماع في هذه اللمحة التاريخية للمنطقة .

### 1. لمحة تاريخية عن مدينة بئر العاتر

تعاقبت على منطقة بئر العاتر عدة حضارات، وجدت في فترة ما قبل التاريخ من بداية العصر الحجري القديم إلى نهاية العصر الحجري الحديث، فعلى مدار عهود طويلة من الزمن مثلت بئر العاتر مسرحا لعدة أحداث نشأت مع ظهور الإنسان البدائي، وتواصلت إلى يومنا هذا و هكذا تتأكد سمة التواصل في هذه المنطقة منذ أحقاب زمنية موغلة في القدم إذ ظهرت في أواخر العصر الحجري القديم حضارة عرفت انتشارا واسعا، تضم كامل البلدان المغاربية أطلق عليها اسم الحضارة العاترية نسبة لمكان قرب الحدود التونسية الجزائرية يدعى حاليا بئر العاتر[3]، كما تتواجد ببئر العاتر أيضا أثار ما قبل التاريخ بمواقع واد الجبانة الأثري، أين توجد مجموعة أدوات تتمثل على وجه الخصوص في رؤوس السهام وحجر الصوان[4]، ثم تلتها الحضارة الفينيقية التي جعلت من المنطقة

3. قريب عيسى : المرجع سابق ذكره ،ص:102

4. الدليل الثقافي لولاية تبسة، مشموم التراث والفنون، محافظة المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية لولاية تبسة، سنة 2011، ص:33

مركزا للمبادلات التجارية مع قرطاجة، خاصة مدينة تبسة. جاءت بعدها الحضارة الرومانية التي استقرت بالمنطقة عدة قرون وتركت أثارها وعدة معالم في مدينة تبسة.
كما توالت على المنطقة الحضارات الوندالية والبيزنطية والإسلامية، والعثمانية، وأخيرا الاستعمار الفرنسي. خلفت كل هذه الحضارات أثار ومعالم هامة لا تزال قائمة إلي يومنا هذا.
كما تشمل ولاية تبسة إلى غاية 2007 على خمسة وعشرون موقعا ومعلما مصنفا وطنيا، منها واد الجبانة ببئر العاتر الذي تم تصنيفه سنة 2008، إلا أنه بقي في انتظار تحديد مساحته[5] .

وتعود نشأة مدينة بئر العاتر إلي العهد الروماني، حيث أقام بها الرومان واستقروا، وذلك لأنها منطقة فلاحية هامة اشتهرت بزراعة الزيتون. و يرجع أصل تسمية " بئر العاتر" إلي فترة الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا، إذ تسجل المراجع أنه عند شعور الكاهنة البربرية بالهزيمة، أمرت جنودها بسكب كمية هائلة من العطور في بئر (تسمى الآن باسمها) في محاولة يائسة منها لهزم الفاتحين المسلمين وحرمانهم من الماء، وعند وصول الفاتحين إلى البئر بعد فرار الكاهنة، وقتلها فيما بعد، بعد رفضها الاستسلام، وجدوا المياه معطرة فسموا البئر "بئر العطر" ومع مرور الزمن حرفت بئر العطر إلى بئر العاتر. وما تزال معالم هذا البئر موجودة إلى يومنا هذا.

### 1.1. بئر العاتر قبل سنة 1846

إن المتفق عليه من خلال الدراسات و الأبحاث التاريخية التي درست مراحل نشأة المدينة يرجع في البداية إلي توطن السكاني بمدينة بئر العاتر إلى ما قبل سنة 1846، حيث

5. تراث ثقافي وهوية، يوم دراسي حول اليوم العالمي للمتاحف 18 ماي، مديرية الثقافة لولاية تبسة، مصلحة التراث الثقافي، مطبعة الأصيل، تبسة 2010، ص:11

ارتبط عمران المدينة بعوامل متعددة، أهمها موقعها الجغرافي الذي جعل منها نقطة عبور والتقاء للقوافل العابرة بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب. وأثر موقع المدينة المتميز بتضاريسه حتى تحول من نقطة التقاء وعبور للرحل المارين على المنطقة، ليصبح عبارة عن مكان لعرض السلع والبضائع، ثم إلى سوق عام، خاصة للمواشي. ساعد على ذلك وجود بئر الكاهنة والذي لا تزال شواهد البنايات القديمة المشيدة بجوارها دليل على توطن سكاني بالقرب من هذا المصدر الحيوي الوحيد بالمنطقة، حيث ظهرت النواة الأولى بمحاذاة وادي الجبانة غير البعيد عن بئر الكاهنة، ومع مرور الزمن انتقلت حركة العمران إلى المناطق الأكثر استواء واعتدال الموجودة بالجهة الغربية لبئر الكاهنة، وهي تمثل حاليا نواة المدينة الأم، أين يتواجد المسجد العتيق وساحة السوق وبعض المحلات التجارية (الصورة رقم 01).

صورة رقم01: أقدم أحياء مدينة بئر العاتر – حي العتيق (1960).

1. حي العتيق سابق سنة 1960.

2. تطور العمراني لحي العتيق بعد 1960 .

المصدر : معالجة الباحث 2013.

كما يوجد بئر يسميه الأهالي بئر الكاهنة، يعود إلى الفترة الرومانية، وهو موجود في مفترق الطرق، ولا تزال أثاره موجودة إلي اليوم حيث تم تشييد العديد من البنايات بجانبه .ومن ثمة انتشرت السكنات في شكل أزقة ونذكر منها " زنقة السوافة"، وهي من الأزقة العتيقة بالمدينة، وتتواجد هذه المعالم الأساسية للعمران آنذاك بحي الكاهنة الذي اخذ تسميته من " بئر الكاهنة ".

## 2.1 المرحلة الثانية ( 1954- 1962)

عرفت المدينة خلال هذه المرحلة توسعا عمرانيا حول النواة الأصلية باتجاه الشمال والشمال الشرقي، حيث عرفت المدينة أول مدرسة ابتدائية بالإضافة إلى بعض السكنات والبنايات العسكرية، التي تعبر عن استقرار العائلات وتمركزها بالقرب من وادي بئر العاتر، مع انتشار بعض المحلات التجارية خاصة قرب المسجد العتيق وساحة السوق.كما تبينه (الصورة رقم 02) لساحة السوق بحي العتيق .

صورة رقم 02: ساحة السوق بحي العتيق الي جانب بعض المحلات التجارية (1960)

المصدر: معالجة الباحث 2013.

كانت البنايات العسكرية خلال هذه المرحلة الأكثر انتشارا، وهي من انجاز المستعمر الفرنسي وتمثلت في :

- مخازن لتخزين الحبوب الموسمية خاصة بالقمح والشعير، موجودة بحي الكاهنة.
- مركز إداري وبعض السكنات المعروفة بحي المطار.
- الثكنة العسكرية بالقمة الجبلية غير البعيدة عن بئر الكاهنة ( مركز تعذيب سابقا).
- بنايات ذات استعمال مختلط سكني وعسكري بحي هواري بومدين حاليا.

شيدت أغلب البنايات العسكرية بمواقع مختلفة، نتج عنها نوع من التقطع والتشتيت العمراني، حيث كان المستعمر الفرنسي يسعى لتحقيق أمنه ومصالحه الخاصة على حساب المدينة ونموها المجالي. كما ساهم بدوره خلال هذه المرحلة في رسم المعالم الأولية للمحيط العمراني المستقبلي، الذي ينقسم بين بلديتين داخل تجمع حضري واحد.

كانت بلدية بئر العاتر أثناء الفترة الاستعمارية مقسمة إلى بلديتين، هي بلدية بحيرة الأرنب وبلدية أولاد سيدي عبيد، وبقي الوضع على حاله إلى غاية 1984، واستبدل أسماء البلديتين لتصبحا: بلدية بئر العاتر وبلدية جبل العنق ( الصورة 03).

صورة رقم :03 مقر بلدية بئر العاتر القديم و بئر الكاهنة بحي العتيق

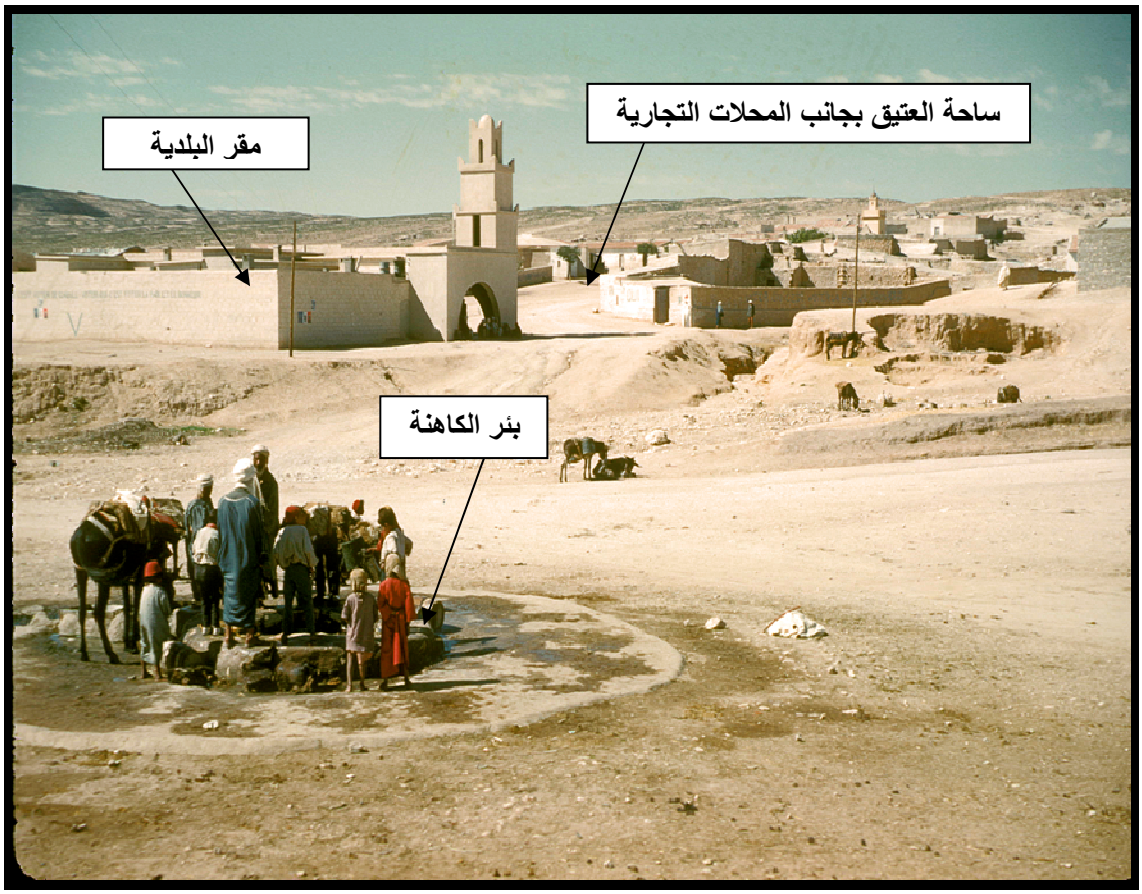


المصدر: معالجة الباحث 2013.

كما تشهد (الصورة رقم 04) على بقاء ساحة السوق والمحلات المجاورة إلي جانب المخازن التي بقيت على حالها وفي نفس الموقع والحي إلي يومنا الحالي

صورة رقم 04 :ساحة السوق بعد عملية التهيئة

المصدر : معالجة الباحث 2012 .

بل شهدت ساحة السوق عملية تهيئة و اهتمام من طرف البلدية حيث تحولت إلي ساحة عمومية بحي العتيق وهذا ما يؤكد لنا أهمية الموقع و الذي يعتبر نقطة تجمع و لقاء بين سكان الحي و تقوية العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع .

في الواقع يعبر هذا الوضع الغريب عن وجود ازدواجية اجتماعية قبلية غذتها القوانين الفرنسية المطبقة آنذاك لاسيما القانون السيناتوس كنسلت لسنة 1863، الذي أثر على وضع الحدود بين البلديتين وانعكس سلبا على عمران المدينة من بداياته.

لم تشهد مدينة بئر العاتر خلال هذه الفترة أي تخطيط عمراني، أو دراسات عمرانية أو تحصيصات سكنية، بل ما ميز هذه الفترة من الجانب العمراني كان يتمثل في انجاز المنشآت الاستعمارية والمتخصصة بمراقبة المنطقة وحركة السكان المحليين من خلال نقاط التفتيش على مستوى وادي بئر العاتر (مخطط رقم 1).

## مخطط رقم 01 : نشـــاة ومراحل تطـور مدينـــة بـــئر العـــاتر .

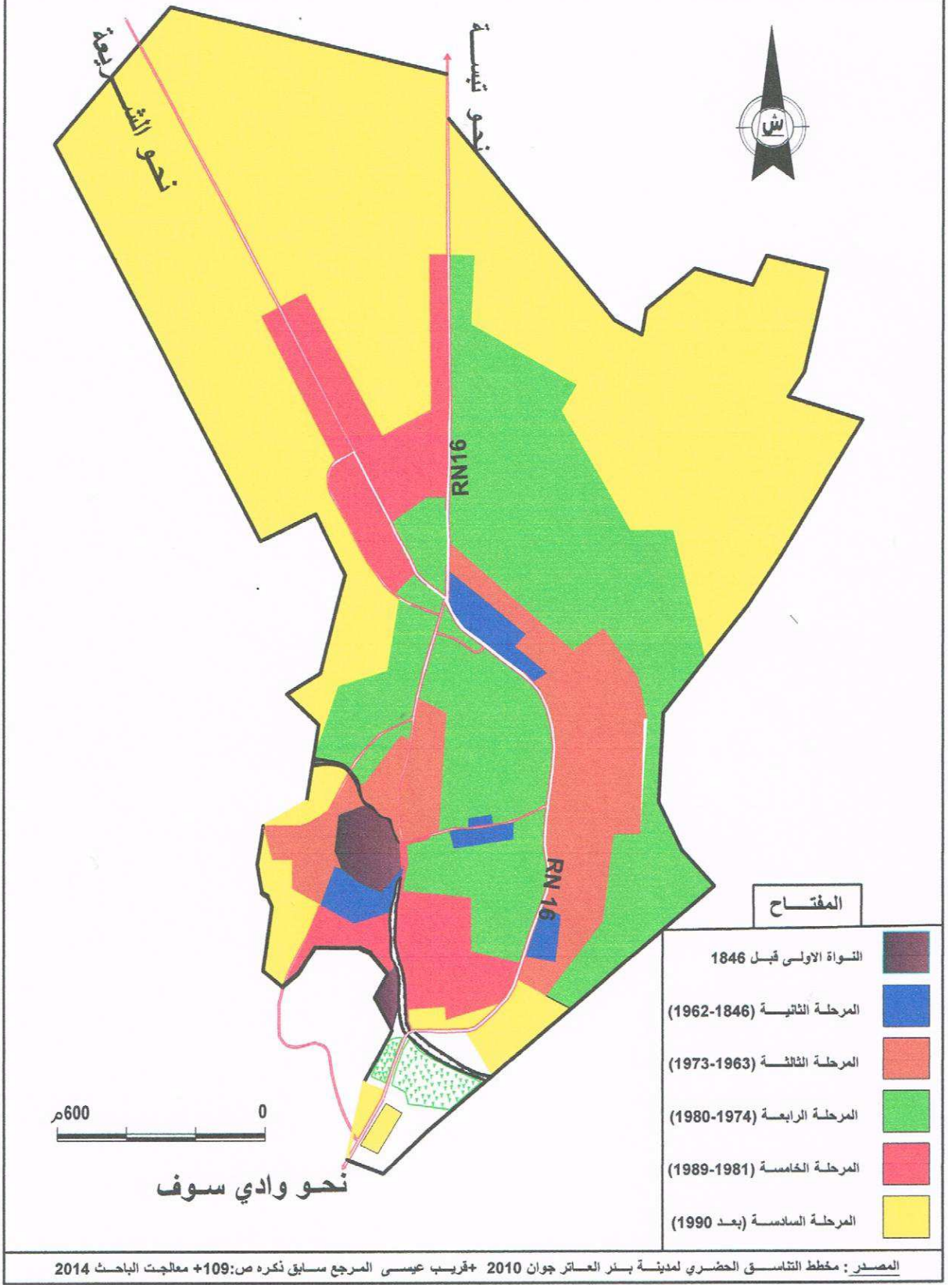


المصـدر : مخطط التناســق الحضـري لمدينـــة بـــئر العـــاتر جوان 2010 +قريـب عيســى المرجع ســابق ذكره ص:109+ معالجت الباحـث 2014

### 3.1. المرحلة الثالثة ( 1962- 1973)

شهدت مدينة بئر العاتر خلال هذه مرحلة توسعا عمرانيا سريعا أفرز عدة أحياء سكنية جديدة، وبعض المرافق العمومية. لكن ما ميز هذه الفترة هو أن المدينة كانت تظم مقرين لبلديتين مختلفتين: بلدية بئر العاتر وبلدية جبل العنق، يفصل بين البلديتين واد بئر العاتر. ومن المعروف أن الجزائر خلال هذه الفترة عرفت حركات نزوح ريفي نحو المدن، الشيء الذي أدى إلى ظهور أحياء سكنية فوضوية في مدينة بئر العاتر على غرار باقي المدن الجزائرية، وقد ساهم منجم الفوسفات لجبل العنق في توفير مناصب شغل مما ساعد على استقطاب عدد كبير من اليد العاملة بالمنطقة. ومن بين الأحياء التي ظهرت بهذا الشكل حي المطار والحي الجديد في الجزء التابع لبلدية جبل العنق، وحي الكاهنة والحي العتيق في الجزء التابع لبلدية بئر العاتر (مخطط رقم 2).

مخطط رقم 02 : الهيكلـــة العمرانيـــة لمدينـــة بـــئر العـــاتر

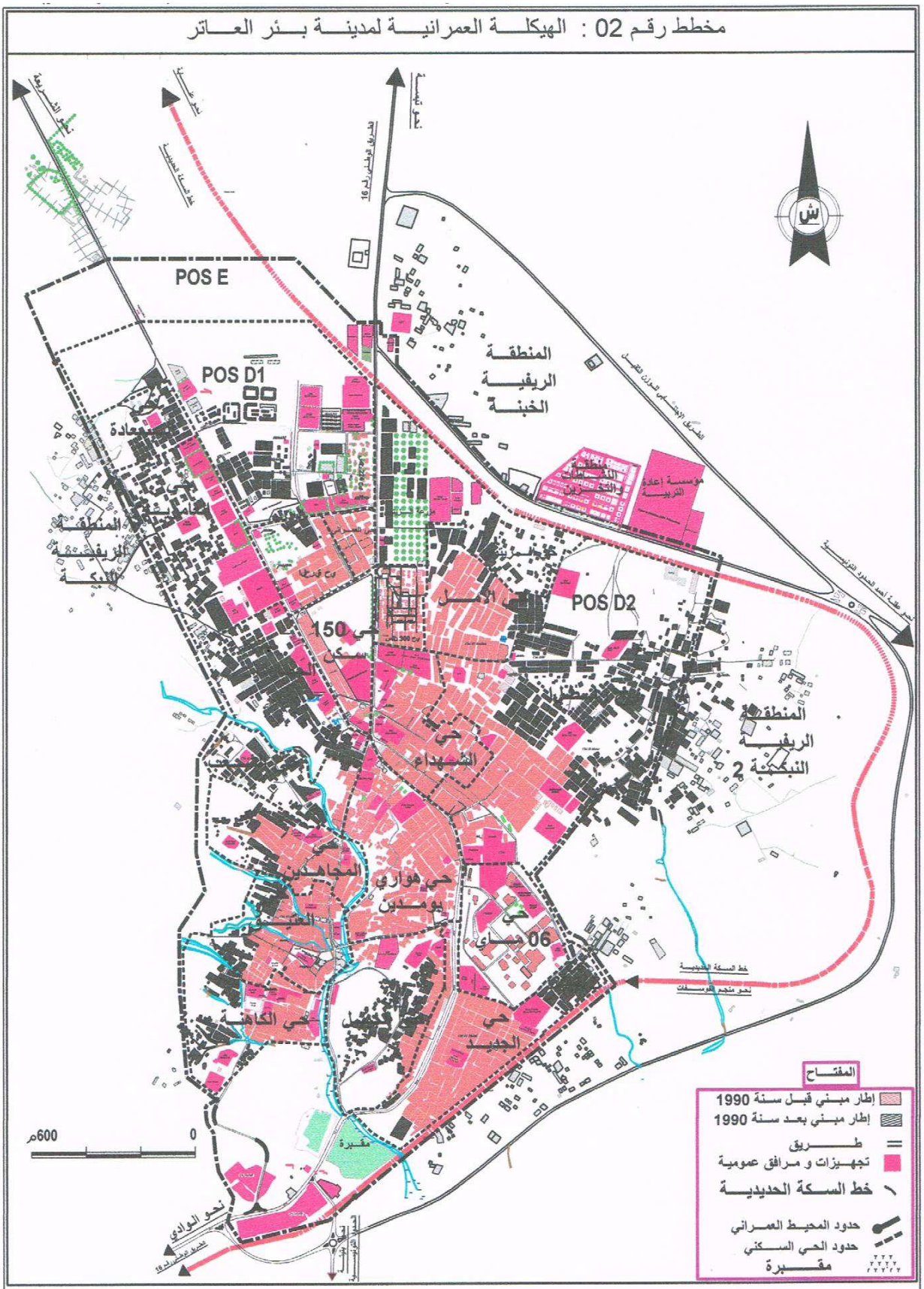


المصـــدر المخطـط التوجيهـــي للتطهـــير جوان 2010 + بلديـــة بـــئر العـــاتر +معالجـة الباحـث 2014

### 4.1. المرحلة الرابعة ( 1974– 1990)

أخذ العمران خلال هذه الفترة شكلا مخالفا عن سابقه، حيث شغلت الفراغات التي كانت تفصل الأحياء السكنية الموجودة، وظهرت أحياء سكنية جديدة كحي هواري بومدين، وتوسع حي الجبل وبعض البنايات الممتدة على طول الطريق الرئيسي المؤدي لمقر بلدية جبل العنق آنذاك، حي الشهداء حاليا، وبعض البنايات الممتدة على طول الشارع الرئيسي المؤدي إلى مقر بلدية بئر العاتر، آنذاك، حي المجاهدين حاليا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن بلدية بئر العاتر قامت بانجاز 46 مسكن فردي بحي المجاهدين، و16 مسكن فردي بحي الكاهنة، دون أن تخضع هذه الأحياء لا لدراسة عمرانية حقيقية ولا لمخطط تجزئة.

ومن جهة أخرى قامت بلدية جبل العنق سابقا بتسليم بعض السكنات للنازحين من الأرياف ولعمال القطاع الصناعي، خاصة وأن منجم جبل العنق يقع في إقليمها الإداري، بالإضافة إلى تخصيص حصص عقارية داخل المحيط الحضري المؤقت من أجل بناء سكنات فردية، لكن لم تتبع هذه العمليات للإجراءات القانونية اللازمة، هذا ما أدى إلى وضعيات معقدة وبروز نزاعات عقارية لم تسوى إلى يومنا هذا.

تعد هذه الفترة حاسمة في تاريخ عمران مدينة بئر العاتر وتطورها المجالي بسبب استقطاب أعداد هائلة من النازحين سوى من البلديات المجاورة أو من أرياف البلدية نفسها، وقد شهدت المدينة خلال هذه الفترة عملية دمج البلديتين تحت بلدية واحدة تحمل اسم بلدية بئر العاتر، وهذا خلال التقسيم الإداري لسنة 1984. وقد عرفت مدينة بئر العاتر نموا سكانيا معتبرا خاصة خلال الفترة (1977–1987) حيث تضاعف عدد السكان ليصل إلى 39867 نسمة سنة 1987، و بلغ معدل النمو السنوي 5.55 % ، علما أن هذا

المعدل يفوق بكثير المعدل الوطني لتلك الفترة المقدر بـ: 3,08 %[6]. ويمكن تفسير هذا النمو الحضري الهائل خلال هذه الفترة بسبب استقطاب اليد العاملة في القطاع الصناعي بفضل منجم جبل العنق للحديد والفوسفات وشركة سوناطراك لنقل الغاز والتخزين، وبفضل إدماج البلديتين وظهور حركة تجارية عبر الحدود الدولية. ساهمت كل هذه العوامل في توسع النسيج العمراني للمدينة الذي أخذ عدة اتجاهات، خاصة على طول الطرق الرئيسية .أنشئت الأحياء المخططة في إطار سياسة الدولة الرامية إلى القضاء على أزمة السكن وهذا نتيجة التطور العمراني وزيادة النمو السكاني الذي عرفته مدينة بئر العاتر ،كما هو مبين في (الصورة رقم 05) للأحد الأحياء التي أنشئت في سنة 1981 حي 300 سكن اجتماعي . وظهور أحياء سكنية أخرى بالوسط الحضري للمدينة، كما هو مبين في المخطط رقم 03 والجدول رقم 01.

صورة رقم 05: لحي 300 سكن الذي أنشأ سنة 1981 .

المصدر : قسم التعمير و البناء لبلدية بئر العاتر في إطار التحسين الحضري للأحياء السكنية حالة حي 300 سكن سنة 2011.

6. تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بئر العاتر، مكتب الدراسات قسنطينة (urbaco) سنة 1995 ص:38

جدول رقم:01 يبين التطور السكني و العمراني لمدينة بئر العاتر .

| الرقم | اسم البرنامج | اسم الحي أو التحصيص | عدد المساكن او القطع الأرضية | تاريخ النشأة |
|---|---|---|---|---|
| **01** | 150 سكن فردي اجتماعي | حي 150سكن طريق الشريعة | 150 مسكن | 1980 |
| **02** | 84 سكن فردي اجتماعي | حي الدائرة | 84 مسكن | 1980 |
| **03** | 300 سكن جماعي اجتماعي | حي 300 سكن طريق تبسة | 300 مسكن | 1981 |
| **04** | 224 سكن جماعي مهني | حي 224 سكن سوناريم | 224 مسكن | 1984 |
| **05** | 69 سكن جماعي | حي العمراني | 69 مسكن | 1989 |
| **06** | تحصيص الحرية الاجتماعي | حي الحرية | 159 قطعة | 1981 |
| **07** | تحصيص الشهداء الاجتماعي | حي الشهداء | 56 قطعة | 1981 |
| **08** | تحصيص المطار الاجتماعي | حي المطار | 116 قطعة | 1982 |
| **09** | تحصيص الأمل الاجتماعي | حي الأمل | 248 قطعة | 1987 |
| **10** | تحصيص السلام الاجتماعي | بجانب حي الأمل | 68 قطعة | 1988 |

المصدر :المصالح التقنية لبلدية بئر العاتر ،مكتب التعمير +معالجة الباحث سنة 2013 .

**مخطط رقم 03 : توزيع الأحياء السكنية في مدينة بئر العاتر**

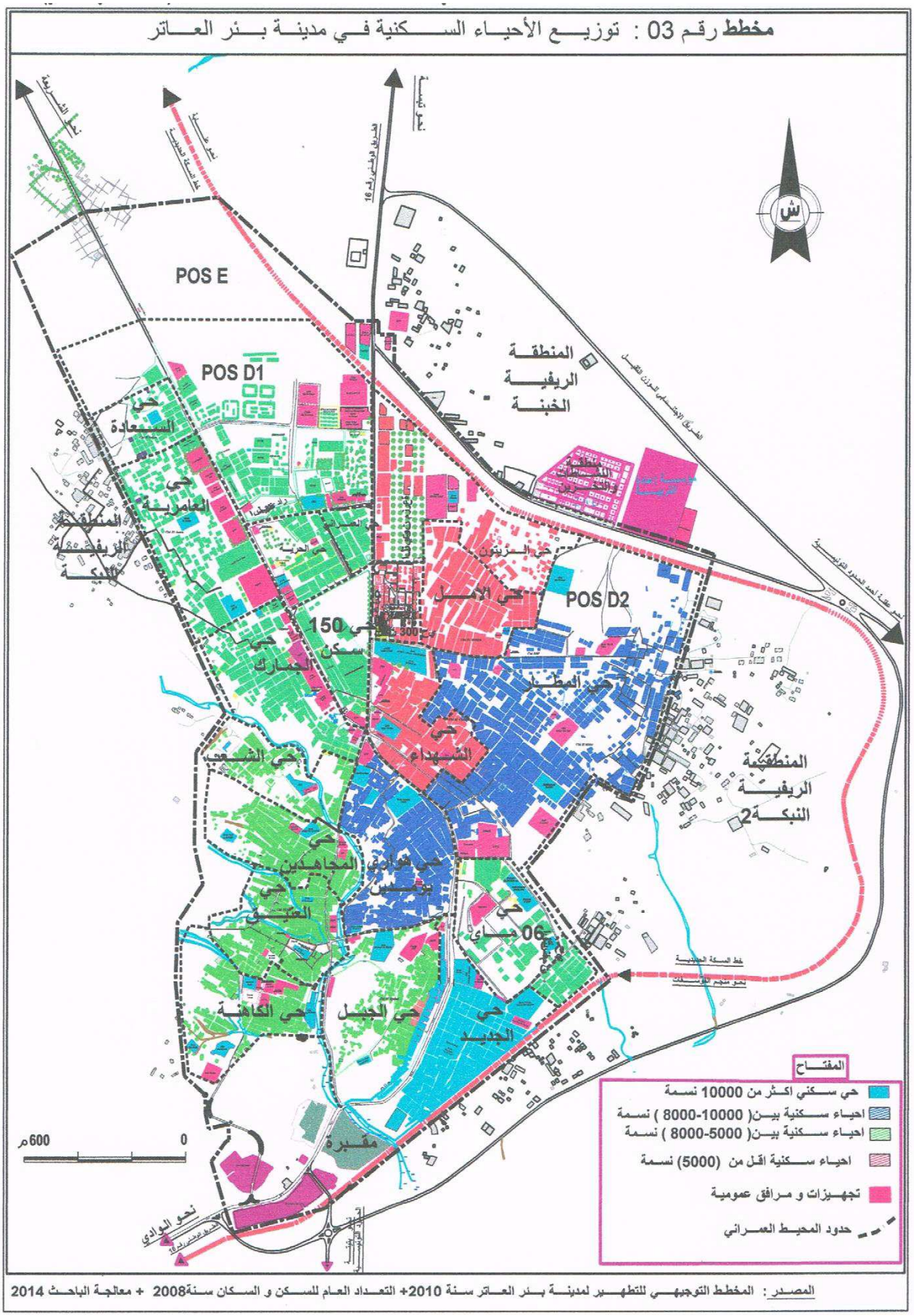


المصدر : المخطط التوجيهي للتطهير لمدينة بئر العاتر سنة 2010+ التعداد العام للسكن و السكان سنة2008 + معالجة الباحث 2014

ظهر هذا التطور العمراني خلال فترة تطبيق سياسة الاحتياطات العقارية البلدية (قانون 1974)، التي حددت ضمن الحيز العمراني المؤقت والمصادق عليه سنة 1977، والذي ادمج بعد ذلك ضمن المخطط العمراني الرئيسي للبلدية المصادق عليه سنة 1984. ورغم هذا لم تقوى هذه المجهودات التوسعية على تغطية الطلب المتزايد في مجال السكن، مما ساعد على ظهور أحياء فوضوية كحي الشعب، وحي المطار، وحي المجاهدين، وحي الجديد وغيرها من التوسعات الغير شرعية التي تفتقد إلى المرافق العمومية الضرورية، والبنية التحتية من شبكات وطرق، مع الإشارة أن هذه الأحياء أصبحت مجالات توسع عمران غير متحكم فيه خاصة في غياب الرقابة للمصالح المختصة التي كانت تابعة لمقر الولاية تبسة التي تبعد بحوالي 90 كم عن بئر العاتر. وتكاد تكون كل البنايات المشيدة بطريقة عشوائية متشابهة ولا توحي بأي نمط معماري يميز المنطقة أو ينبع من تاريخها أو إقليمها الجغرافي.

و بالنظر لطبيعة العقار في المدينة الذي يغلب عليه الطابع العمومي، كان من الممكن إنشاء تحصيصات سكنية في نفس مواقع الأحياء الفوضوية، باعتبار أن أغلبية أراضي بلدية بئر العاتر تابعة للقطاع العام (أملاك الدولة وأراضي بلدية)، علما أن العقارات الحضرية لبلدية جبل العنق سابقا تابعة لأملاكها، وعقارات بلدية بئر العاتر سابقا تابعة لأملاك الدولة.

تنقسم ملكية الوعاء العقاري لبلدية بئر العاتر إلى أملاك البلدية وأملاك الدولة (المخطط رقم 04) الذي يوضح الطبيعة العقارية لمدينة بئر العاتر، وهي عبارة عن مجموعات ملكية محددة بأرقام ومخططات ،منها أملاك البلدية المجموعة رقم 36 دوار أولاد سيدي عبيد وأملاك الدولة مجموع رقم 149 دوار بحيرة الأرنب[7]،وتقدر مساحة أملاك البلدية بـ: 698.30هكتار[8] بنسبة 0.35 % من المساحة الإجمالية لإقليم

7 .مديرية مسح الأراضي لولاية تبسة سنة 2010
8 .المسح العام السهبي لبلدية بئر العاتر سنة 2009 .

البلدية، تتواجد كلها داخل المحيط الحضري للمدينة بالجهة الشرقية،وتمثل نسبة 67 % من مساحته، و هي الرقعة الجغرافية التي كانت تتبع بلدية جبل العنق سابقا . بينما تقدر مساحة أملاك الدولة بـ: 198036 هكتار منها 344.20 هكتار تتواجد بالمحيط الحضري، أي تحتل نسبة 33 % منه على الجهة الغربية، و هي تمثل جزء من بلدية بئر العاتر سابقا. يوضح هذا التقسيم أن كل الأملاك العقارية المتواجدة خارج حدود المحيط العمراني تابعة لأملاك الدولة. والملاحظ أن هذه الوضعية العقارية غير معقدة بالنظر للطبيعة القانونية التي تتبع الأملاك الوطنية وهو ما يفسر إمكانية وسهولة الإجراءات المتعلقة بتحويل وتوظيف هذه الأراضي. كما يفسر كذلك عدم طرح أية إشكالات فيما يخص التوسع المستقبلي للمدينة، حيث تنعدم الأملاك الخاصة للأفراد، وكذا الأملاك العسكرية أو الغابية أو أملاك الوقف، وهو ما يشجع التوسع العمراني في كل الاتجاهات الممكنة حسب الخيارات التي تفرضها الدراسات العمرانية[9] .

9. قريب عيسى المرجع سابق ذكره ص:130.

مخطط رقم 04 : الطبيعة القانونية للعقار مدينة بئر العاتر

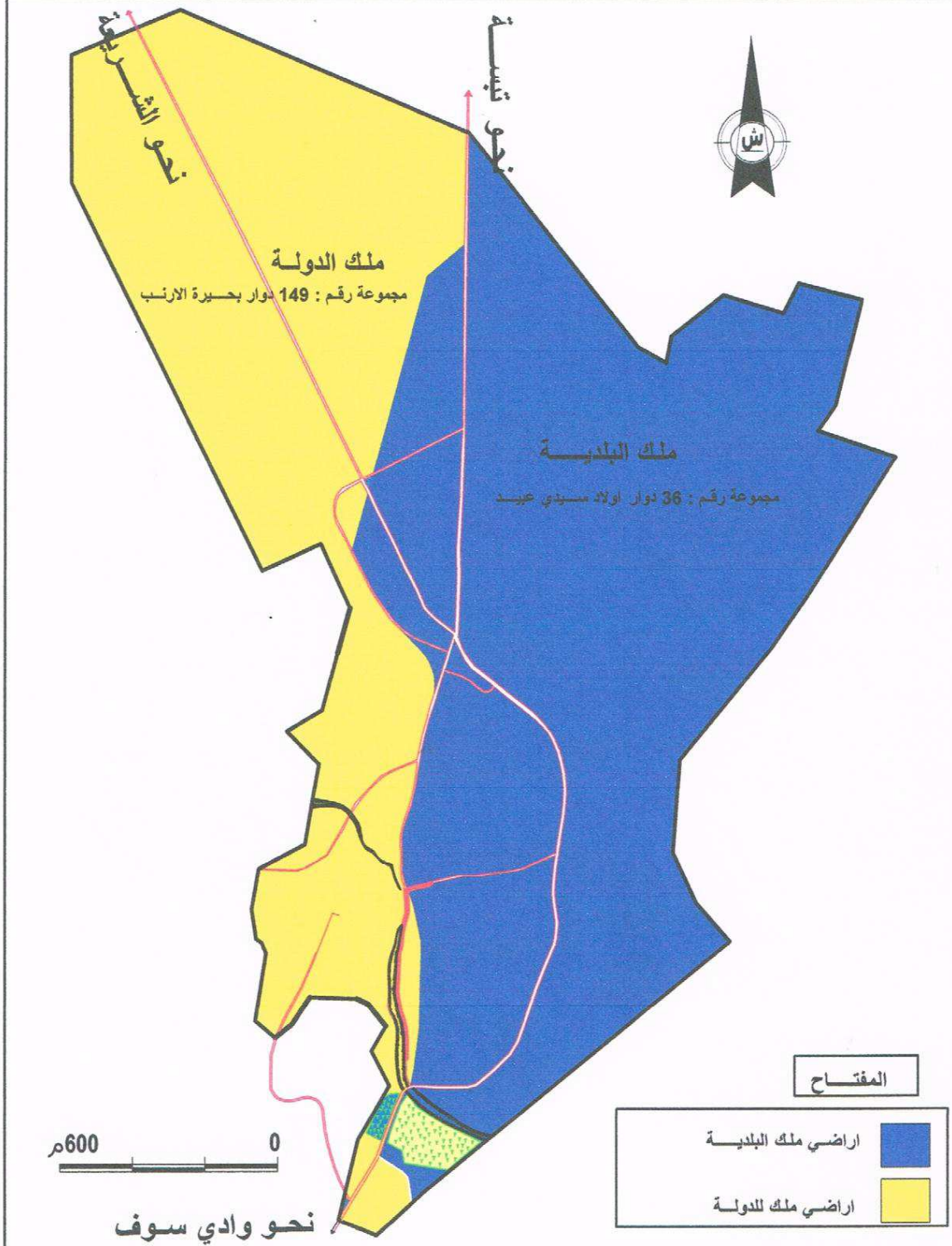


المصدر : قريب عيسى المرجع سابق ذكره ص:131

### 5.1. المرحلة الخامسة بعد سنة 1990

شهدت هذه الفترة مع بداية التسعينات عدة إصلاحات قامت بها الدول وهي إعادة تنظيم هياكلها المحلية من خلال صدور قانوني البلدية والولاية سنة 1990، كما صاحب هذا الإصلاح ظهور أدوات تعمير جديدة وفقا لقانون التعمير الجديد سنة 1990، كل هذا كان له الأثر المباشر على واقع تسيير الجماعات المحلية. وشهدت بدورها مدينة بئر العاتر ظهور العديد من المتدخلين والفاعلين المحليين بمختلف اختصاصاتهم، اظهروا نوعا من التحكم في وتيرة التعمير وتوسع المدينة، من خلال شغل الفضاءات الحضرية الشاغرة. إلا أن هذه الترتيبات لم تستمر طويلا، بدليل أن السلطات المحلية لم تتمكن من احتواء الحركة العمرانية التي عرفتها المدينة منتصف التسعينيات بسبب زيادة توافد سكان الأرياف الناتج عن تدهور الأوضاع الأمنية السائدة آنذاك. لكن في المقابل شهد قطاع التجارة بمدينة بئر العاتر انتعاشا كبير منذ سنة 1994 وحركة غير مسبوقة للتبادلات التجارية خاصة ما يعرف بسوق ليبيا الذي جعل من مدينة بئر العاتر قطب للتجارة الموازية التي فتحت باب ظاهرة التهريب الذي اشتهرت به المنطقة.

كما أثرت العشرية السوداء على تطور المدينة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، حيث شهدت مدينة بئر العاتر تتطورا ملحوظا بعد سنة 1999 ، حيث اهتمت السلطات المحلية بهذه المدينة الحدودية بتوفير وإنجاز تجهيزات كبرى وخلق مناطق توسع عمراني جديدة وتدعيم الاستثمارات من أجل تحقيق التنمية المحلية (صورة رقم 06).

صورة رقم : 06 موقع الثانوية الجديدة مولود قاسم نايت بلقاسم بحي الجبل سنة 2012 .

المصدر: معالجة الباحث 2012.

لكن ورغم كل المجهودات المبذولة، بقى النسيج العمراني للمدينة في حالة متدهورة جراء التوسع العمراني السريع للمدينة، وهذا ما تبينه (الصورة رقم 07 ) لحالة الإطار المبني بحي الجديد بعد سنة 1990 .

صورة رقم 07: الحالة العمرانية لحي الجديد سنة 2012.

المصدر: معالجة الباحث 2012.

وباعتبار أن الطريق الوطني رقم 16 يمثل المحور الرئيسي للمدينة و المار بوسط المدينة إلا أنه في وضعية متدهورة مما أثر سلبا على حركة المرور بالمدينة، وهذا ما تبينه (الصورة 08).

الصورة رقم 08:الوضعية المتدهورة للطريق الوطني رقم 16 المار بحي الجديد

المصدر: معالجة الباحث 2012.

مخطط رقم 05 :اهم مناطق التوسع العمراني في مدينة بئر العاتر

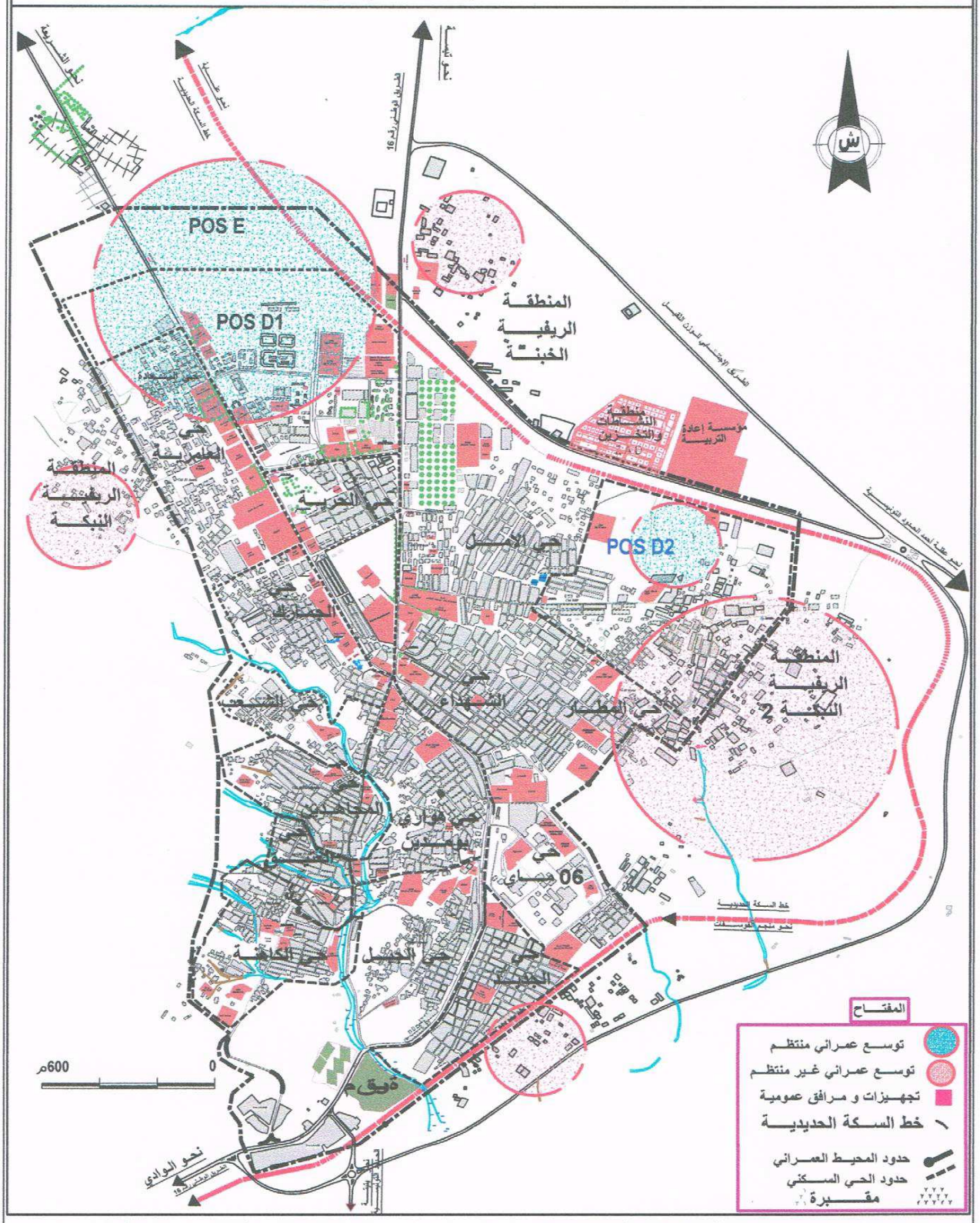


المصدر : المخطط التوجيهي للتطهير لمدينة بئر العاتر سنة 2010+مخطط التناسق الحضري لمدينة بئر العاتر جوان 2010 + بلدية بئر العاتر + معالجة الباحث 2014

## 2. دراسة التركيبة الاجتماعية

يعتبر الجانب السكاني من ضمن العناصر الهامة في الدراسات العمرانية، كونه يعكس الصورة الحقيقية للوضعية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى التغييرات التي طرأت على بنيتها الديمغرافية، ومدى علاقة ذلك بالجانب العمراني للمدينة.

في الواقع لا وجود للعرش كتنظيم مؤسساتي منذ الاستعمار الفرنسي، خاصة بعد قانون السيناتوس كونسلت (1863) وقانون فرنيه (1873)، لكن المتتبع لواقع المجتمع الجزائري يعرف أن العرش كتنظيم تقليدي لم يذوب تماما، بل ما زال يؤثر على المجتمع الجزائري ويتدخل في شؤون المؤسسات الرسمية للدولة بطرق وأساليب خاصة[10].

### 1.2. أصل سكان منطقة تبسة

يقطن بولاية تبسة منذ الفتح الإسلامي القبائل البربرية المستعربة المعروفة بقبائل "النمامشة"، بالإضافة إلي القبائل التي سكنتها بعد موجات الهجرات العربية إليها في القرنيين الرابع والخامس الهجريين. وتعد قبيلة النمامشة أكبر قبيلة تهيمن على المنطقة منذ العهود الرومانية القديمة إلي جانب العديد من القبائل العربية. ومن الواضح أن التقسيم الهيكلي لهذه القبائل له ميزة خاصة، حيث تنقسم قبيلة النمامشة إلي قسمين: العلاونة وهم سكان أعالي الجبال، والبرارشة وهم سكان منطقة السهول والبراري

10. Bouchemal Salah (2004), Pratiques communautaires et rapports à l'espace en Algérie, Université Larbi Ben M'hidi (Algérie) Laboratoire de recherche RNAMS, Colloque international « Espaces et Sociétés aujourd'hui », Rennes, 21 et 22 octobre 2004

المنخفضة، وآخذو تسميتهم من سكان البراري. أما قبيلة أولاد سيدي عبيد فهم عشائر عربية الأصل كبيرة العدد[11].

ويمثل النمامشة العنصر الأهلي أي البربري الذي تأثر بالحضارات التي تعاقبت على شمال إفريقيا، خاصة الرومان والو ندال وأعراب بنو هلال[12] .أما أهالي قبيلة أولاد سيدي عبيد فيدعون أنهم من أصول مرابطية، ويعتقد هؤلاء أنهم ينحدرون من سلالة النبى(ص) من ابنته فاطمة الزهراء[13]، ويتم الزواج في ما بينهم حفاظا على هذا النسب وحرصا على نقاء أصولهم وما يزال هذا الاعتقاد قائم بين أوساط ومشايخ هذه القبيلة إلى يومنا الحالي.

ويتوزع جغرافيا سكان المنطقة حسب انتمائهم القبلية والعشائرية في حوز تبسة ونعني بالحوز هو المنطقة الإدارية[14] ، وإذا قصدنا حوز تبسة فنعني الإقليم الجغرافي والإداري للمدينة حيث يتكون إقليم حوز تبسة من قسمين مختلفين من حيث الطبيعة والمظهر والمناخ ،الأول هو إقليم السهول العليا حيث توجد معظم الأراضي الزراعية لقبائل العرش ،وهو منطقة سهول كبرى والقسم الأخر هو الصحراء وهو القسم الأكبر اتساعا ويحتوي على الخصوص على أراضي الانتجاع ،كما قدر عدد سكان الحوزالعام1903بـ:39550 نسمة[15] وينقسمون إلي قبيلتين هما أولاد عبيد والنمامشة .

11. الدكتور احمد عيساوي ، مدينة تبسة وأعلامها، بوابة الشرق ورئة العروبة و أريج الحضارات، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى سنة 2005 ، ص: 20 .
12. الدكتور العربي عقون :دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة واعراشه من فجر التاريخ إلي بداية القرن العشرين،مطبعة بغيجة حسام سنة 2010 ، ص:93
13. الدكتور العربي عقون،المرجع سابق ذكره ،ص:94.
14. الدكتور العربي عقون،المرجع سابق ذكره ،ص:16.
15. الدكتور العربي عقون،المرجع سابق ذكره ،ص:93 .

## 2.2. التطور السكاني لمدينة بئر العاتر

عرفت مدينة بئر العاتر نموا سكانيا معتبرا خلال الفترة ما بين 1977 و1987، حيث تضاعف عدد السكان ليصل إلى 39867 نسمة سنة 1987، بعدما أن كان عدد السكان 23221 نسمة سنة 1977، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي 5،5% وهو يفوق المعدل الوطني لتلك الفترة الذي قدر بـ 3,08 %. بينما انخفض معدل نمو السكان للفترة ما بين 1987 و1998 إلى 3،66 % وأستمر في الانخفاض ليصل إلى 2،8 % خلال الفترة ما بين 1998 و2008 ليصل بذلك عدد سكان مدينة بئر العاتر إلى 77727 نسمة ، وهو يمثل 90% من إجمالي سكان البلدية.(الجدول 02).

الجدول رقم 02 : مراحل تطور سكان بلدية بئر العاتر خلال الفترة ما بين 1977 و2008

| التجمع | عدد السكان | | | | معدلات النمو السنوية (%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1977 | 1987 | 1998 | 2008 | 87-77 | 98-87 | 08-98 |
| التجمع الرئيسي | 17496 | 33364 | 52016 | 70749 | 3.77 | 2.05 | 1.49 |
| التجمعات الثانوية | 91 | 224 | 80 | 110 | 4.22 | 4.73- | 1.57 |
| المناطق المبعثرة | 5634 | 6279 | 6532 | 6868 | 0.53 | 0.19 | 0.24 |
| البلديـة | 23221 | 39867 | 58628 | 77727 | 2.49 | 1.87 | 1.33 |

المصدر : دليل البلدية للإحصائيات السكنية و السكان ،الديوان الوطني للإحصاء ONS قسنطينة : 2008 .

في حين انخفض معدل شغل السكن من 12،6 فرد/سكن سنة 1977 إلى 5,23 فرد/سكن سنة 1987، ويوحي ذلك على العجز الكبير الذي عانته البلدية خلال سنوات السبعينيات، ويرجع تحسن معدل شغل المساكن إلى برامج السكن التي أنجزتها الدولة كأحياء 300 سكن،و224 سكن،و150 سكن،و50 سكن،و84 سكن، التي أنجزت كلها قبل سنة 1990.

أدت حركات النزوح الريفي التي تدفقت على مدينة بئر العاتر إلى توسع نسيجها العمراني وتقليص الأوعية العقارية وظهور السكن الفوضوي.

مخطط رقم 06 : توزيـــع الأنمـاط الســـكنية فـي مدينـة بـئر العـاتر

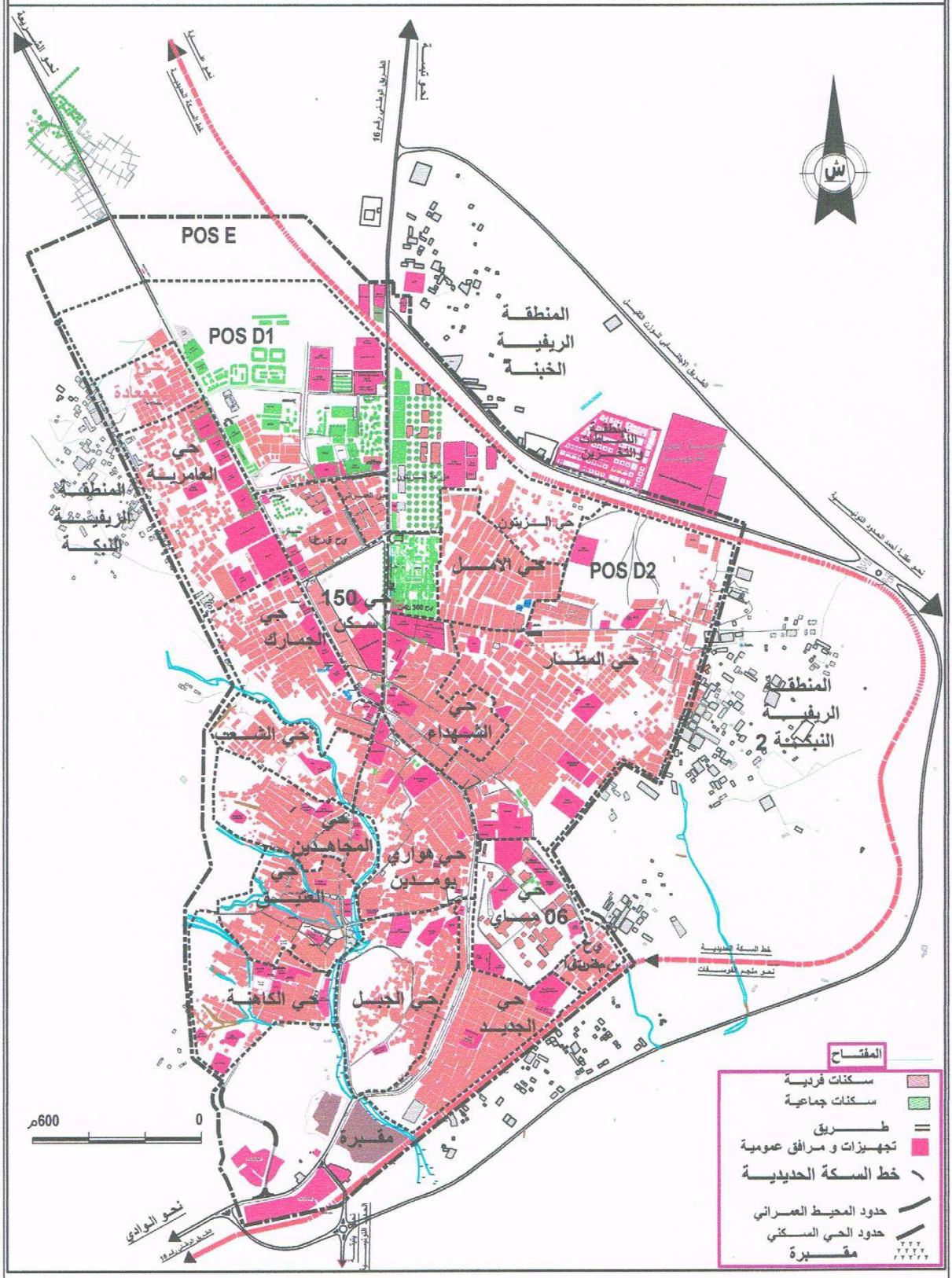


المصدر: المخطط التوجيهي للتطهير لمدينة بئر العاتر سنة 2010+مخطط التناسق الحضري لمدينة بئر العاتر جوان 2010 + بلدية بئر العاتر + معالجة الباحث 2014

ساعدنا هذا المبحث على دراسة تطور ونشأة مدينة بئر العاتر عبر المراحل التاريخية التي عرفتها، حيث تتميز كل مرحلة عن الأخرى. حاولنا تحديد أهم المراحل التي طبعت تطور مدينة بئر العاتر بهدف دراسة الجانب السكاني من حيث النمو الديموغرافي الذي ميز كل مرحلة ومن حيث التركيبة الاجتماعية للمدينة. يغلب على هذه التركيبة الطابع العروشي، مما أثر على تسيير المدينة بسبب الصراعات القائمة بين عرشي النمامشة وأولاد سيدي عبيد.

## المبحث الثالث. الخصائص والمؤهلات الاقتصادية لمدينة بئر العاتر

في الحقيقة إن تحليلينا للخصائص والمؤهلات الاقتصادية التي تتمتع بها أي مدينة، يدفعنا إلى الاهتمام بالجانب التنموي، كما هو الحال بالنسبة لمدينة بئر العاتر. ونظرا لهذه الأهمية سوف نتطرق إلي دراسة الجانب الاقتصادي للمدينة والهياكل والمرافق التي تتمتع باعتبارها نقطة جذب لقربها من الشريط الحدودي.

### 1.المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها مدينة بئر العاتر

الظاهر أن ترقية مدينة بئر العاتر إلي مقر دائرة سنة 1974 ساهم في تدعيم هياكلها الاستقبالية كالمنشآت الإدارية والتعليمية والسكنات والمرافق الأخرى. لكن يبقى أن أهم مورد اقتصادي محلي هو مركب جبل العنق لاستخراج الفوسفات، المتواجد على بعد حوالي 9 كلم جنوب المدينة، والذي يشغل حوالي 1200 عامل. كما يوجد فرع لاستغلال وتغزين الغاز التابع لشركة سوناطراك الذي يشغل حوالي 200 عامل. ويختص هذا الفرع في استغلال آبار البترول المتواجدة بالمنطقة، والتي بلغ عددها حوالي 7 آبار. أما فرع نقل الغاز الذي يعتبر آخر محطة داخل الوطن لمراقبة أنبوب نقل الغاز الموجه نحو إيطاليا انطلاقا من حاسي الرمل ومرورا بتونس، حيث يقطع تراب البلدية على بعد 2.5كم من مدينة بئر العاتر.

ومن جهة أخرى فإن موقع مدينة بئر العاتر على الحدود الدولية التونسية ساعدها على خلق حركة تجارية هامة استقطبت إليها عدد هام من التجار والمتعاملين الاقتصاديين من مختلف جهات الوطن، حيث ظهرت فيها شركات خاصة تنشط في مجال الاستيراد والتصدير إلي جانب مؤسسات صغيرة وشركات الأشغال العمومية والبناء(جدول رقم03).

جدول رقم 03: أهم المؤسسات و الشركات التي تنشط في بلدية بئر العاتر

| اسم المؤسسة | القطاع القانوني | قطاع النشاط | طبيعة النشاط | عدد العمال |
|---|---|---|---|---|
| منجم الفوسفات بجبل العنق | قطاع عام | صناعة | إنتاج الفوسفات | 1127 |
| سونطراك نقل الغاز بواد الصفصاف | قطاع عام | صناعة | النقل الغاز عبر الأنابيب | 1100 |
| سونطراك إنتاج قطاع جبل العنق | قطاع عام | صناعة | إنتاج البترول | 200 |
| وحدة تصليح السكة الحديدية– البرج الكبير | قطاع عام | خدمات | النقل بالسكة | 15 |
| وحدة المرجان لإنتاج السميد | قطاع خاص | صناعة | انتاج السميد | 40 |
| وحدة السنابل الماسية انتاج السميد | قطاع خاص | صناعة | انتاج السميد | 30 |
| وحدة مناس عبد الله لتركيب الأجهزة الكهرومنزلية | قطاع خاص | صناعة | تركيب الأجهزة | 35 |
| شركة مناتاكس مركب الملابس المستعملة | قطاع خاص | صناعة | خياطة و فرز | 46 |
| شركة الصفصاف للملابس | قطاع خاص | صناعة | الفرز | 30 |
| وحدة مومن انتاج السميد | قطاع خاص | صناعة | انتاج السميد | 25 |
| شركة بن عمر و موسي لصناعة الأحذية | قطاع خاص | صناعة | صناعة الأحذية | 35 |
| مؤسسة الأخوة مناس لتركيب الأجهزة كهرومنزلية | قطاع خاص | صناعة | تركيب الأجهزة | 25 |
| مؤسسة رجال البير للملابس المستعملة | قطاع خاص | صناعة | تحويل و الفرز | 15 |
| شركة الجزائر لتحويل الرثاثة | قطاع خاص | صناعة | تحويل الرثاثة | 37 |
| شركة سها لتحويل الرثاثة | قطاع خاص | صناعة | تحويل الرثاثة | 20 |
| شركة السهوب للتموين و الخدمات و اشغال البناء | قطاع خاص | خدمات | تموين عام | 80 |
| مقاولة الأشغال العمومية الكبرى و الري –قوري عبد الغاني | قطاع خاص | بناء و اشغال | اشغال البناء | 120 |
| مصنع THEVESTE للمياه المعدنية عين فوريس | قطاع خاص | صناعة | انتاج المياه المعدنية | 30 |
| **مجموع العمال** | | | | **3075** |

المصدر :توفيق بوزناشة دليل الجمهورية،الولايات والبلديات الطبعة الأولى،الجزء الأول.جانفي 2006،ص:139+معالجة الباحث سنة :2013.

ومنذ التسعينات عرفت بلدية بئر العاتر زيادة في مداخلها الجبائية بفضل تطور منجم الفوسفات منذ أن زاد الطلب على هذه المادة في الأسواق العالمية، الشيء الذي جعل من منجم الفوسفات يزيد في طاقته الإنتاجية إلى أن بلغت 1.186.335 طن/سنة واحتياط منجمي يقدر بـ: 2 مليار طن[16] (الصورة رقم 09).

صورة رقم09: لمركب الفوسفات جبل العنق .

المصدر: معالجة الباحث سنة 2012 .

[16]:مصلحة الإنتاج لمنجم الفوسفات جبل العنق ،فرع بئر العاتر سنة 2014 .

جدول رقم 04: توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى لبلدية بئر العاتر سنتي 2008 و2009.

| قطاع النشاطات | عدد المشتغلين(2008) | النسبة % | عدد المشتغلين (2009) | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| **فلاحة** | 2836 | 21.64 | 2892 | 21.63 |
| **أشغال عمومية و بناء** | 2224 | 16.97 | 2268 | 16.96 |
| **صناعة** | 1273 | 9.71 | 1298 | 9.71 |
| **خدمات** | 1514 | 11.55 | 1544 | 11.55 |
| **قطاع إداري** | 2410 | 18.39 | 2458 | 18.39 |
| **أنشطة تقليدية** | 944 | 7.20 | 966 | 7.22 |
| **سياحة** | 744 | 5.67 | 758 | 5.67 |
| **قطاعات مختلفة** | 1158 | 8.83 | 1181 | 8.83 |
| **المجموع** | 13103 | 100 | 13365 | 100 |

**المصدر** : مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية سنة 2008 .مخطط التناسق الحضري لمدينة بئر العاتر (2010) .مكتب الدراسات URBACO ص: 67 .

يوضح الجدول رقم 04 أن قطاع الفلاحة يمثل اعلي نسبة من المشتغلين خلال سنتي2008 و2009 بنسبة 21.64 % ، مما يفسر الاهتمام الكبير الذي حضي به قطاع الفلاحة من طرف الدولة من تدعيم للاستثمارات الفلاحية بهذه المنطقة.فامن خلال معطيات هذا الجدول نستنتج إن القطاع الإداري والبناء والخدمات تشكل نسبة متقاربة أي تقدر بـ: 18.39% و16.96% و11.55 % على التوالي وهذه النسب اكبر بالمقارنة بالنسب الأخرى في مختلف المجالات وهذا ما يفسر تراجع النشاط الصناعي بالمنطقة و ضعف قطاع البناء في استيعاب اليد العاملة وضعف البرامج التنموية خلال هذه الفترة كما كان لقطاع الخدمات دور في خلق هذه الحركة الدينامكية بالمدينة أما قطاع السياحة

فيمثل نسبة :5.67%.وهي اضعف نسبة بالنسبة لمختلف القطاع وهذا دليل على تراجع قطاع السياحة بالمنطقة وعدم اهتمام السلطات المحلية بهذا القطاع بالرغم ما تسخر به المنطقة من معالم تاريخية ومواقع طبيعية وواحات بمنطقة بتيتة الحدودية التي توجد مراكز عبور دولية التي هي بمثابة الواجهة العمرانية و السياحية للمدينة

وتراجع النشاط التجاري مع مطلع التسعينيات وهذا بعد غلق الأسواق الكبرى التي كانت موجودة بالمدينة بسبب التقيد الجمركي والضريبي الذي فرض على التجار، وتراجع عدد الزبائن وبقي القطاع الصناعي هو المشغل الأول لليد العاملة المحلية.

## 2.الواقع الاقتصادي لمدينة بئر العاتر

إن الملمح الاقتصادي لمدينة بئر العاتر تميز بعدة مراحل وخصائص تميزه عن غيره حيث عرفت المدينة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات انتعاش كبير للتجارة لخارجية والحرة وهو ما جعلها نقطة جذب قوية من خلال سوق ليبيا سابقا ، لكن هذا الواقع لم يدم طويلا بسبب عدم تنظيم السوق والتهرب من الضرائب مما جعل التجار الخواص المهيمنون على هذه التجارة يعتمدون على ظاهرة التهريب ،التجارة غير الشرعية ، في تحقيق المكاسب والأرباح بسرعة، ورغم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي باشرت بها الدولة لخلق فرص الاستثمار، ومن جهة أخرى لم تفلح الدولة في تغطية التحصيل الضريبي للسلع المعروضة، خاصة بعد قانون المالية لسنة 2010 ،الذي ينص على إخضاع تجارة الملابس المستعملة إلى الجمركة مع تشديد المراقبة في مراكز العبور الحدودية، مما أدى إلي تقليص هذا النشاط وغلق العديد من الورشات بسبب رفض أصحابها الخضوع إلى الإجراءات القانونية الجديدة، ولجأ هؤلاء إلى استيراد هذه السلع عن طريق التهريب عبر الحدود البرية. لكن تجدر الإشارة أن اهتمام الدولة بالجانب

الأمني، خاصة في المناطق الحدودية، ومراقبة الاقتصاد الوطني عبر آليات الرقابة المالية والجبائية، والحد من ظاهرة التهريب ودعم الاقتصاد الوطني، كان لها الفضل في إنشاء مناطق صناعية ودعم الاستثمار المحلي. ويتضح مجهود الدولة من خلال توفير العقار لتشجيع الاستثمار وبعث مشاريع تنموية جديدة (جدول رقم 05).

الجدول رقم 05: تطور النشأة القانونية للعقار التجاري والصناعي خلال الفترة: 1999-2001.

| الرقم | اسم التحصيص | الطبيعة | المساحة (هكتار) | تاريخ الإنشاء | عدد القطع |
|---|---|---|---|---|---|
| **1** | سوق ليبيا | تجاري | 0.44 | 1999 | 58 |
| **2** | 10 قطع ارضية | تجاري | 0.06 | 2001 | 10 |
| **3** | المنطقة الصناعية | صناعي | 15.46 | 2001 | 75 |

المصدر : بلدية بئر العاتر + فرع الوكالة العقارية الولائية ببئر العاتر 2013.

يوضح الجدول رقم 05 أن سوق ليبيا الذي جزء إلى 58 قطعة عقارية يبقى أهم فضاء قابل للاستثمار التجاري، ورغم هذا لم يرقى هذا العرض إلى مستوى الطلب المتزايد على العقار التجاري.

إلى جانب النشاط التجاري، شجعت الدولة الاستثمار الصناعي من خلال إنشاء مناطق صناعية بمدينة بئر العاتر، حيث بلغ عدد القطع العقارية 75 قطعة، لكنها بقيت معطلة بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة ولم يجسد فيها سوى مشروع واحد فقط، يتمثل في إنشاء وكالة تقنية لمراقبة السيارات[17] ، والغريب أن عدد الطلبات في تزايد مستمر (حوالي 128 طلب) وفي مختلف الاختصاصات منها مصانع للألبسة، ووحدات إنتاج مادة الطلاء وغيرها.

[17]: مديرية التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2013 .

## 3. التأثيرات الاقتصادية و التجارة غير الشرعية على تطور المدينة

تعتبر مدينة بئر العاتر مدينة تجارية بالدرجة الأولى وهذا بحكم موقعها الجغرافي على الحدود الدولية التونسية، وما تتميز به من نشاط وحركة تجارية حرة. توجد بها العديد من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص، فمنها وحدات تحويل الألبسة المستعملة، ومراكز تجارية، ومصانع ووحدات تركيب الأجهزة وغيرها من الأنشطة الأخرى. كما تحتوي المدينة على 2576[18] تاجر مسجل لدى مديرية التجارة، حيث تتمركز المحلات التجارية الخاصة بالاستيراد والبيع بالجملة لمختلف المنتجات والسلع على طول الطريق الوطني رقم16 بوسط المدينة. وإلى جانب المحلات التجارية يوجد السوق الأسبوعي المعروف بسوق لبيبا سابقا الذي اشتهر بالتجارة غير الشرعية التي أعطت لبئر العاتر قوة اقتصادية وتبادلات مالية هامة وإشعاع تجاري واسع.بالإضافة إلى هذه المؤسسات الاقتصادية تضم مدينة بئر العاتر أربع أسواق أسبوعية كما هو مبين في(الجدول رقم06).

جدول رقم06: أهم الأسواق الأسبوعية لمدينة بئر العاتر

| الرقم | اسم السوق | المساحة | الموقع | عدد التجار | اليوم المحدد في الأسبوع |
|---|---|---|---|---|---|
| **01** | السوق الأسبوعي الكبير (سوق ليبيا سابقا) | 6500 م2 | حي المطار | 250 | الجمعة |
| **02** | سوق الخضر والفواكه بالتجزئة | 1200 م2 | حي العتيق | 95 | الاثنين |
| **03** | سوق الماشية | 10000 م2 | حي الكاهنة | 1000 | الثلاثاء |
| **04** | سوق الجملة للخضر والفواكه | 6500م2 | سوق ليبيا سابقا | 25 | الخميس |

المصدر: فرع مديرية التجارة بئر العاتر+ معالجة الباحث 2013

[18]:مديرية التجارة ،ولاية تبسة ، فرع بئر العاتر سنة 2013 .

والملاحظ أن مدينة بئر العاتر تشهد حركة تجارية دائمة من خلال الأسواق الأسبوعية المتواجدة بها وهذا ما يجعلها مكان لتدفق السلع والتبادلات التجارية، مما يساهم في مداخيل البلدية بصفة مباشرة أو غير مباشرة كما هو مبين في (الجدول رقم 07 ).

جدول رقم:07 توزيع الأسواق الأسبوعية حسب أسعار المزايدة العلنية لسنة 2014.

| الرقم | التسمية | مبلغ الافتتاحي للمزايدة | مبلغ كراء السوق المتفق عليه |
|---|---|---|---|
| **01** | السوق الأسبوعي الكبير (سوق ليبيا سابقا) | 370.000.00 دج | 540.000.00 دج |
| **02** | سوق الخضر والفواكه بالتجزئة | 370.000.00 دج | 450.000.00 دج |
| **03** | سوق الماشية | 2.500.000.00 دج | 4.750.000.00 دج |
| **04** | سوق الجملة للخضر والفواكه | 370.000.00 دج | 450.000.00 دج |

المصدر :مكتب أملاك البلدية سنة 2014 + معالجة الباحث .

يوضح الجدول رقم 07 إن المبالغ المالية التي تحدد تنظيم هذه الأسواق، تعود بالدرجة الأولى إلي خزينة البلدية، حيث نجد أن سوق المواشي يتمتع بأكبر حصة من مبلغ الكراء مقارنة بالأسواق الأخرى، وهو ما يوضح مدى أهمية المنطقة من حيث تربية المواشي. وفي المقابل نلاحظ تراجع قيمة سوق ليبيا نظرا لتراجع نشاط التجارة الخارجية عبر الحدود وغلق الحدود الليبية. أثر هذا الوضع مباشرة على نشاط هذه السوق بعدما تراجعت الدولة عن احتكار التجارة الخارجية.

## 4. الخاصية الاقتصادية لمدينة بئر العاتر

أعطى هذا النسيج الاقتصادي لمدينة بئر العاتر قوة جذب تجارية، حيث يتوافد عليها الزبائن من جميع أنحاء البلاد إلى درجة أن المدينة أصبحت غير قادرة على استيعاب حركة الوافدين إليها. وهذا راجع إلى تأخر المدينة من حيث التجهيزات العمومية اللازمة ورداءة الطرقات المؤدية إلى الأسواق وغياب تهيئة الفضاءات الخاصة بها وغيرها من النقائص الأخرى. وما هذا إلا دليل على سوء أداء الفاعلين المحليين لأدوارهم وتخليهم على تنظيم هذه الأسواق وباقي الأنشطة التجارية. أدى هذا النقص إلى تطور تجارة فوضوية وغير منظمة، ما ساهم في انتشار التجارة غير الشرعية التي استحوذت على جل النشاطات والقطاعات المختلفة، كالمواد الغذائية والعجائن والمواد النفطية ومشتقاتها،والأجهزة الكهرو–منزلية وغيرها من الأنشطة الأخرى.ومن العوامل التي ساعدت على تطور النشاطات الاقتصادية غير الشرعية في مدينة بئر العاتر هي موقعها كنقطة عبور للمهربين بين الدول الثلاث (الجزائر، تونس وليبيا)، حيث تحولت المدينة إلى قاعدة لتهريب السلع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع إقبال فئة الشباب البطال على هذا النوع من النشاط نظرا لما يحققه من أرباح سريعة. كما تتميز التجارة غير الشرعية في مدينة بئر العاتر بالطابع التضامني للفئات الممارسة لهذا النشاط بحكم التنظيم العروشي التي تتميز به المدينة، ويتجلى هذا التضامن في خلق شبكة من المتعاملين في كل المصالح الإدارية وأسلاك الأمن والجمارك للتخلص من مراقبة الدولة. وعوض أن تجر هذه الديناميكية الاقتصادية مدينة بئر العاتر نحو الرقي والتطور، أثرت عليها سلبا، بل أدت إلى ظهور آفات اجتماعية خطيرة كالمخدرات وتعميم ظاهرة التهريب في أوساط الأطفال وآفات أخرى.

ومع مرور الوقت، أثر النشاط الاقتصادي غير الشرعي على تطور القطاعات الأخرى، خاصة ما يتعلق بمؤسسات الأشغال العمومية والبناء، حيث لاحظنا أن جل المشاريع

التنموية التي هي في طور الإنجاز تعرف تأخرا كبيرا بسبب نقص مقاولات الإنجاز ونقص اليد العاملة المحلية ونقص الكفاءات نظرا لضعف الأجور في هذا القطاع مقارنة بالأجور القطاع غير الشرعي. فمن خلال معاينتنا الميدانية لأهم المشاريع الجارية في المدينة، لاحظنا أن أغلب المقاولات المكلفة بإنجاز هذه المشاريع أتت من البلديات المجاورة ومن ولايات أخرى كواد سوف (جدول رقم:08).

جدول رقم08: توزيع لأهم مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية التي تنشط في مدينة بئر العاتر سنة 2014.

| الرقم | اسم المؤسسة | طبيعة النشاط | المقر الاجتماعي | عدد العمال | اصل المؤسسة |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | مؤسسة أشغال العمومية و الري –قوري عبد الغاني – | أشغال الري | بئر العاتر | 120 | ولاية الوادي |
| 02 | مؤسسة أشغال الخدمات و الطرقات –تواتي حمد الأخضر | أشغال عمومية | بئر العاتر | 45 | ولاية الوادي |
| 03 | مؤسسة أشغال البناء الوافي صالح | أشغال البناء | الشريعة | 15 | ولاية تبسة |
| 04 | المؤسسة الصينية الأجنبية للبناء | أشغال البناء | بئر العاتر | 300 | مؤسسة دولية |
| 05 | مؤسسة أشغال الري –ملاوي بوبكر | أشغال الري | بئر العاتر | 10 | بئر العاتر |
| 06 | مؤسسة أشغال البناء – علوان عبد الرحمان | أشغال البناء | بئر العاتر | 8 | بئر العاتر |
| 07 | شركة التيمن للمقاولات – طالب العيد | أشغال الري | بئر العاتر | 10 | بئر العاتر |
| 08 | مؤسسة أشغال البناء – بوالديار محفوظ | أشغال البناء | بئر العاتر | 6 | بئر العاتر |
| 10 | مؤسسة حلايمية توفيق للبناء | أشغال البناء | بئر العاتر | 12 | بئر العاتر |
| 11 | مؤسسة أشغال الكهرباء ،ساكر سعد | أشغال الكهرباء | تبسة | 25 | تبسة |

المصدر :معالجة الباحث +المصالح التقنية للبلدية سنة 2013 .

ومن جانب آخر، يبدو أن كبار تجار بئر العاتر كونوا ثروات طائلة بفضل الربح السريع وبسطوا نفوذهم على المدينة، حيث وسعوا نشاطاتهم الاقتصادية باقتناء محلات وعقارات وإنشاء مراكز تجارية. لكن حسب المعلومات الميدانية الاقتصادية التي أنجزت في إطار الإحصاء الاقتصادية[19] ، تشير إلى أن أغلبية نشاطات تجار مدينة بئر العاتر تتميز بغير الشرعية والتهرب من النظام الجبائي. كما أدت هذه الديناميكية التجارية بارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية التي بلغت 250 مشروع سنة 2013 وبالتالي زيادة الطلب على العقار. وأمام نقص العقار، لجأت السلطات المحلية إلى تخصيص مساحات جديدة لاحتضان هذه المشاريع، فكان التوسع على حساب منطقة التوسع العمراني المستقبلية والأراضي الفلاحية الخصبة.

إن دراسة الخصائص والمؤهلات الاقتصادية لمدينة بئر العاتر سمحت لنا بتحديد أهم القطاعات الاقتصادية الموجودة بالمدينة، كالقطاعات الصناعية المتمثلة في منجم الفوسفات وسونطراك لنقل الغاز وغيرها من المصانع الخاصة التي ساهمت بدورها في توفير مناصب شغل هامة. غير أن هذا الواقع الاقتصادي تراجع بسبب فتح السوق الجزائرية أمام التجارة الخارجية وتشجيع الاستيراد، أدى إلى تراجع الصناعات الوطنية وظهور اقتصاد موازي وانتشار ظاهرة التهريب، خاصة في المناطق الحدودية. وعلى مستوى مدينة بئر العاتر أدى هذا الوضع إلى استقطاب المستثمرين بسبب الربح السريع. وكان لهذا الوضع الأثر السلبي على القطاعات الأخرى كتراجع قطاع البناء والخدمات والسياحة وغيرها. وللحد من تراجع القطاعات الاقتصادية المنظمة، عمدت الدولة فتح مجال الاستثمارات أمام القطاع الخاص من خلال الامتيازات الممنوحة في المجال الفلاحي ومحاولة توظيف رأس المال المحلي وتغيير فكرة الربح السريع الناتج على ظاهرة التهريب والتجارة غير الشرعية.

[19]:مديرية البرمجة و المتابعة ،التقديرات الإحصاء الاقتصادي لولاية تبسة،سنة 2011 .

حاولنا من خلال هذا الفصل ومباحثه دراسة المميزات الجغرافية والعمرانية والسكانية لمدينة بئر العاتر، مبرزين أهم مراحل تطور المدينة ونشأتها، والوقوف عند التطورات العمرانية الحاصلة في المدينة عبر مختلف المراحل الزمنية. ويمكن أن نستنتج أن مدينة بئر العاتر تتميز بنمو سكاني سريع أثر سلبا على توسع المدينة بسبب زيادة الطلب على السكن، ونقص التجهيزات والمرافق العامة، مما جعل المدينة تنمو بشكل غير منتظم. كما تتميز المدينة بتركيبة اجتماعية مبنية على العرش، حيث كان للصراعات الحاصلة بين العرشين أثرا سلبيا على التنمية المحلية، وهذا رغم المؤهلات الاقتصادية التي تتمتع بها المدينة. لم تكف هذه الثروات في تغطية الحاجيات وتحقيق الأهداف المسطرة، بل كان للتجارة الغير شرعية الدور الحاسم في الطابع الذي رسمته للنشاط الاقتصادي السائد بمدينة بئر العاتر، سمح هذا الوضع بظهور أثرياء جدد. وبما أن بحثنا يهتم بموضع الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية، فإن هذا الواقع يأتي عكس مبادئ هذا المفهوم. وتبقى محاولة إسقاطه على التجربة الجزائرية حقيقة وهمية. لكن يحق لنا أن نتساءل إن كان هذا الوضع يعود إلى ضعف الفاعلين في تحقيق التنمية ؟ أم أن سببه هو التدخل المفرط للعرش في صلاحيات الفاعلين المحليين؟ أسئلة نحاول الإجابة عليها خلال الفصل الثالث والأخير.

# الفصل الثالث

## تحليل واقع التنمية وعلاقتها بالفاعلين المحليين

## حالة مدينة بئر العاتر

- **المبحث الأول:** إشكالية التنمية في المناطق الحدودية حالة مدينة بئر العاتر .
- **المبحث الثاني:** أهم العوائق الميدانية التي تواجه أكبر المشاريع.
- **المبحث الثالث:** المجهود التنموي لبلدية بئر العاتر.

## مقدمة

نصل بهذا الفصل إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه مدينة بئر العاتر أمام سعيها إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة. وسوف نضع أهم البرامج التنموية التي قامت بها البلدية باعتبارها المؤسسة الفاعلة الأساسية التي تهتم بتسيير مدينة بئر العاتر وتطويرها، في إطارها الحقيقي مع التركيز على أهم العوائق والتناقضات التي تميز علاقات كل الفاعلين الحضريين.

ومن أهم التحديات التي تواجهها مدينة بئر العاتر برمجة المشاريع الكبرى وإنجازها، حيث تعكس العمليات المسجلة العلاقات التي تطبع المؤسسات القطاعية المسؤولة والسلطات المحلية والمنتخبين والقطاع الخاص والمجتمع المدني. كما سوف نحاول قراءة تدخل العرش باعتباره فاعل غير مرئي لكنه فعال.

وقد رصدنا أهم المشاريع التنموية التي برمجت خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2014 لكي نحدد أسباب ودواعي تعطيل هذه المشاريع لتحديد العوائق وتصنيفها لإبراز الخلل وتشخيصه.

## المبحث الأول: إشكالية التنمية في المناطق الحدودية، حالة مدينة بئر العاتر

من أهم التحديات التي تواجهها التنمية في المناطق الحدودية هو الرهان حول عمل ومشاركة كل الأطراف المتدخلة في سياسة التنمية المحلية. وانطلاقا من هنا نسعى إلي شرح الإشكاليات التي تواجه التنمية في هذه المناطق والتناقضات الحاصلة في المدينة على ضوء تطبيق الحكم الراشد.

### 1.أهم الإستراتيجيات التنموية حسب المخططات الوطنية

من أهم المخططات التي ترسم الاستراتيجيات التنموية، مخطط تهيئة الإقليم ومخطط تهيئة ولاية تبسة. تحدد هذه المخططات الأهداف والأبعاد المستقبلية للتنمية على ضوء المميزات الطبيعية والبشرية للمنطقة.

لهذا فإن الإستراتيجية العامة للتنمية لا يمكن أن توضع بصورة مجردة وعفوية، لأنها ترتبط بواقع له جذور عميقة ناتج عن مراحل تاريخية مرت بها المنطقة. لهذا يستوجب تحليل الأوضاع الراهنة على الواقع الحقيقي لمدينة بئر العاتر في جميع المجالات لكي تتضح الأولويات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة جلية.[1] .

تخضع مشاريع البحث والدراسات الأولية لاختيارات سياسية واقتصادية محددة، تبنى أساسا بإدماج عدد من المهام والأوليات، نذكر منها[2] :

- تهيئة وتنمية المناطق الحدودية.
- دعم سهولة الوصول والحركية في المناطق الحدودية.
- دعم التجهيزات والخدمات في المناطق الحدودية.
- دعم تنمية العلاقات العابرة للحدود.
- تهيئة نقاط العبور الحدودية.

1. البحث العلمي في الجزائر ومكانته في الاستراتيجيات العامة للتنمية، ملف العدد، مجلة الجيش العدد 156 مارس 1977 ، ص: 24.

2. برنامج العمل الإقليمي للانفتاح على الخارج ، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،SANAT، 2025، ص:88

لكن لم تجد هذه المخططات، على الصعيد المحلي، مجالا لتطبيقها، حيث مازالت المناطق الحدودية تعاني من عزلة جغرافية واقتصادية، ما فتئت تتحول إلى مناطق "دون قانون". وعلى مستوى مجال الدراسة، تواجه التنمية المحلية في مدينة بئر العاتر غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين عند تنفيذ البرامج التنموية المسطرة. مما يجعل المدينة تتخبط في عمران غير منظم، تطبعه توسعات عشوائية، وتدهور البنية التحتية للطرقات ونقص التجهيزات والمرافق العمومية، رغم أن المدينة تحتل المرتبة الثانية بعد مدينة تبسة من حيث الحجم السكاني. ومن جهة أخرى أدى حجمها السكاني إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولم ترقى البلدية باعتبارها الهيئة القاعدية في تنفيذ هذه البرامج التنموية إلي المستوى المطلوب. ويمكن إرجاع هذا الوضع إلي تقصير الفاعلين عند أداء مهامهم وعدم التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة، رغم كل الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة.

تتمتع مدينة بئر العاتر في الحقيقة بإمكانيات مالية تمكنها من حل هذه المشاكل وانشغالات السكان، الشيء الذي دفع بالفاعلين والسلطات المحلية بإيجاد حلول آنية دون مراعاة الأهداف المستقبلية للمدينة. وبقيت مدينة بئر العاتر تسير بشكل غير منسجم في غياب تنسيق شبه كلي بين مختلف الفاعلين وتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وبسبب كل هذه الاعتبارات لم يستطيع الفاعلون المحليون الاهتمام بتوجيهات المخططات الوطنية، حيث يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الفرصة الكبرى لتوضيح الدور التشاركي لمختلف الفاعلين الوطنيين والمحليين والعموميين والخواص لتجديد نمط الحكم. وعليه ينبغي على كل الأطراف المشاركة في تنمية مدينة بئر العاتر اتخاذ كل التدابير حسب الإستراتيجيات المحددة لهذه المناطق الحدودية من أجل الوصول إلي تطور تنموي حقيقي وتغطية كل الحاجيات الضرورية للسكان.

## 2. تأثير النمو الحضري على التنمية في مدينة بئر العاتر

تشرف مدينة بئر العاتر على إقليم يتمتع بموارد طبيعية ومنجميه يضفي عليها طابعا صناعيا، وبحكم موقعها على الحدود الدولية الجزائرية–التونسية جعل منها منطقة عبور ومجال للتبادلات التجارية، ساهمت كل هذه العوامل في تطور ونمو المدينة.

ومن جهة أخرى، تتميز مدينة بئر العاتر بتنوع في تركيبتها الاجتماعية بحكم تنظيمها القبلي أو العروشي، حيث يسودها عرشين هامين: النمامشة وأولاد سيدي عبيد. تاريخيا عرف المستعمر كيف يستغل هذا التنظيم التقليدي، وأكده إلى درجة خلق بلديتين لتسيير مدينة واحدة: بلدية بحيرة الأرنب وبلدية أولاد سيدي عبيد. ولم تستطيع الجزائر المستقلة تغيير هذا الوضع المتناقض بل أبقت عليه خلال التقسيم الإداري لسنة 1974، وغيرت تسمية البلديتين، حيث أصبحت الأولى تسمى جبل العنق والثانية بئر العاتر. ولم تصحح الدولة هذا الوضع إلا بعد التقسيم الإداري الأخير الذي جاء سنة 1984، حيث وحدت البلديتين وأطلق عليها اسم بئر العاتر. أثر هذا الوضع الغريب على التنمية في مدينة بئر العاتر حيث عرفت نموا بطيئا خلال فترة انقسام المدينة إلى بلديتين (1974–1985) رغم توفر المدينة على مؤهلات اقتصادية هامة منها مصنع الفوسفات وسونطراك لنقل الغاز إلي ايطاليا وكذلك مصانع الألبسة المستعملة ووحدات صناعية وهياكل إدارية وتربوية ورياضية وصحية. أدى بها هذا الصراع القديم بين العرشين وتقسيم المدينة إلي بلديتين تتطور في إطار عمراني غير منتظم.

شهدت مدينة بئر العاتر نموا عمرانيا متميزا خاصة بعد ترقيتها إلي مقر دائرة، حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا بالتنمية في هذه المنطقة الحساسة من الجزائر بفك العزلة عنها من خلال انجاز هياكل قاعدية هامة. يعود هذا النمو السريع إلى حركات النزوح الريفي الوافدة على المدينة باعتبارها تقع في منطقة حدودية تشهد حركة دخول وخروج وانفتاح على الخارج، خاصة سوقها الشهير المعروف بسوق ليبيا الذي كان نقطة جذب و تبادل تجاري فاق مجالها الإقليمي.

انعكس هذا النمو المتسارع على زيادة الطلب على السكن بمختلف أنواعه، كما تفاقمت أزمة السكن وظهرت أحياء فوضوية بسبب عجز الدولة على تلبية كل الطلبات بالرغم مما أنجزته من برامج سكنية، حيث فاق عدد السكنات المنجزة خلال سنتي 2008 و2009 إلي 14222 [3] وحدة سكنية، بالإضافة إلى التحصيصات السكنية التي أنشأت خلال نفس الفترة.

ومن بين الأحياء القديمة التي ظهرت، نذكر الحي العتيق وحي المجاهدين وحي الكاهنة بالنسبة إلي الجهة التي يتمركز فيها عرش النمامشة، أما الأحياء التي يتركز فيها سكان قبيلة أولاد سيدي عبيد فهي حي الشهداء والمطار والجبل وهواري بومدين والحي الجديد الذي يعتبر أكبر حي من حيث الحجم السكاني (12560 نسمة)[4] ،والملاحظ أن هذه الأحياء تعاني من عدم التناسق المعماري للواجهات وعدم اكتمال المباني الشيء الذي أثر سلبا على المنظر العمراني للمدينة الذي لا يوحي بأي نمط معماري يميز المنطقة أو ينبع من تاريخها أو إقليمها الجغرافي.

وبرغم من الترسانة الردعية التي وضعتها الدولة من أجل الحد من السكن الفوضوي إلا أن الظاهرة ما زالت تتوسع، بدليل أن مخطط شغل الأراضي المصادق عليه سنة 2002 الذي كان موجه إلى دمج السكن الهش وتدعيمه بمختلف المرافق والتجهيزات العمومية لم ينجز منه سوى 20%، بل تم الاستحواذ على جزء كبير من المساحات المبرمجة للتهيئة بطريقة فوضوية، حيث تم تشييد العديد من البنايات بطريقة غير قانونية.

كما تأكد معطيات وزارة السكن والعمران بالنسبة للسداسي الأخير من سنة 2007، أنه تم تهديم 20% فقط من المباني الفوضوية، والواقع إن الجماعات المحلية تتصرف بالنسبة لهذا الأمر لمصالح انتخابية أو على هاجس الخوف من أعمال الشغب التي تطبع في

3. قسم السكن و التجهيزات العمومية فرع بئر العاتر سنة 2009.
4. دفتر الإحصائيات للبلدية، المصلحة التقنية لبلدية بئر العاتر، RGPH ،2008 .

أغلب الأحوال عمليات التهديم أو أنها غير قادرة على توفير المأوى للأصحاب المباني بعد إخلائها[5].

ويبقى أن الواقع الميداني يفرض على الجماعات المحلية أن تتصرف دون هذه الاعتبارات والحسابات الانتخابية الضيقة لأن مثل هذه الممارسات تأثر على سلوك المواطنين داخل الحيز الحضري الذي يعيشون فيه ويدفعهم لمخالفة القوانين العمرانية. والواقع بالنسبة لبئر العاتر ورغم توحيد البلدتين إلا أنها بقيت تعاني من نزاعات "عرشية" لم تساعدها لى مراقبة توسع المدينة والحد من الممارسات غير القانونية. وعلى سبيل المثال لم تتمكن إدارة البلدية الحالية من تحويل المبنى السابق لبلدية جبل عنق سابقا إلى مكتبة بسبب رفض بعض الأطراف لهذا المشروع لعدة اعتبارات سابقة ،وهذا رغم كل الجهود والأفكار للمسؤولين المحليين باستغلال هذا المرفق القديم .

### 3. تأثيرات العرش على الفاعلين الحضريين

من أهم الصعوبات التي تواجه القائمين على تسيير المدينة مشكل التحكم في العقار، حيث تعطل العديد من المشاريع بسبب عدم توفر الأوعية العقارية، ليس لندرة الأراضي الصالحة للبناء بل بسبب تدخل بعض الأفراد بحجة الدفاع عن مصالح العرش. تعيق هذه التصرفات غير القانونية تسيير المدينة وتمنع السلطات المحلية من التكفل بكامل انشغالات وحاجيات المواطنين في تهيئة مجالاتهم السكنية من انجاز لمختلف الشبكات وفتح الطرق وغيرها من الحاجيات الأخرى بهدف إعادة إدماجها في المدينة مجاليا وظيفيا.

5. محمد الهادي لعروق، المرجع سابق ذكره ،ص:44.

فتسيير المدينة، يتطلب الابتعاد عن العشوائية واتخاذ قرارات تخدم الصالح العام، بل يصادف الكثير من الفاعلين الحضريين صعوبات جمة في تنفيذ البرامج التنموية نظرا للتدخل المفرط للعرش، مما خلق عدم توازن في عمران المدينة من نقص التجهيزات القاعدية ورداءة الطرقات وغيرها من المشاكل التي لا تعد ولا تحصى. وبإمكاننا حصر بعض السلبيات التي تأثر على التنمية وعلى تسيير المدينة (الصور رقم 10 ).

صورة رقم10: تدهور الإطار الحضري بإحدى شوارع المدينة ، حي العتيق (2012).

المصدر :قسم التعمير والبناء فرع بئر العاتر سنة 2012 ،الأحياء التي لم يمسها التحسين الحضري .

صورة رقم11: تعدي على الأراضي الفلاحية وتشييد بنايات فوضوية بمستثمرة الزيتون

المصدر :مكتب التعمير و البناء بلدية بئر العاتر سنة 2010 .

توضح الصورة حالة التدهور التي تعاني منه أغلبية أحياء المدينة وما هو إلا دلالة على تقصير في أداء الفاعلين الحضريين لأدوارهم من أجل تحسين الإطار المعيشي للمواطن بل في الحقيقة تعود أسباب هذه الإشكاليات إلى ما يلي:

- تدخل الفاعلين غير المرئيين ومدى تأثيرهم السلبي على عمل المجالس المنتخبة.

- نمو عمراني غير متحكم فيه أدى إلي ظهور أحياء فوضوية، وتدهور الإطار المعيشي

- عدم مشاركة المواطن في صناعة القرار، غالبا ما يكون سببا في فشل مشاريع التهيئة وتحسين إطار الحياة.

يبقى أن واقع التنمية في هذه المنطقة الحدودية من الجزائر، لا يعكس الإستراتيجية الوطنية بسبب تداخل صلاحيات الفاعلين المحليين. فمن خلال تحليلنا ودراستنا لمراحل تطور مدينة بئر العاتر ونموها الاقتصادي وما تتمتع به من إمكانيات اقتصادية هامة، إلا أنها لم ترقى إلي المستوى الحقيقي للمدن الجزائرية التي هي من مصفها. ومن أهم المشاكل التي تعيق التنمية في مدينة بئر العاتر بغض النظر على عزلتها الجغرافية، مشكلة تضارب مصالح العرشين السائدين في المنطقة. لم تستطيع المدينة إذابة العرش في حد ذاته كتنظيم تقليدي، بل هناك صراع غير "معلن عليه" بين العرشين، يتجلى تأثيره عند برمجة وإنجاز المشاريع التنموية الكبرى التي من شأنها إخراج مدينة بئر العاتر من عزلتها وتحسين إطار الحياة. فما هي أهم العراقيل التي تعاني منها أهم المشاريع التي أنجزتها المدينة؟

## المبحث الثاني : أهم العوائق الميدانية التي تواجه أكبر المشاريع

تحديد العوائق والإشكاليات التي تواجهها المشاريع التنموية في المدينة سواء من الناحية الإدارية أو المالية، يدفعنا بالضرورة إلي الإلمام بأهم العوائق التي تعترض هذه المشاريع عند إنجازها. ومن أهم هذه العوائق عدم تمكن الفاعلين المحليين من تنسيق عملهم، نظرا للانتماءات الاجتماعية، ونعني بها الانتماءات العروشية، ما يفسر الوجود القوي للعرش في تسيير شؤون المدينة.

### 1. أهم المشاريع ومعوقاتها

تبذل الجزائر مجهودات ضخمة بهدف انجاز المشاريع التنموية المسجلة ضمن البرامج التنموية الوطنية. وفي هذا الإطار استفادت ولاية تبسة من برامج تنموية عديدة شأنها شأن باقي الولايات الجزائرية، ساعدتها على تطوير البلديات التابعة لها، ومن بينها بلدية بئر العاتر. لكن عانت أغلب المشاريع التي استفادت منها البلدية وبالأخص مدينة بئر العاتر من عراقيل سوف نحاول تفسيرها من خلال عرض لأهم المشاريع.

#### 1.1. مشروع حماية المدينة من الفيضانات

مر مشروع حماية المدينة من فيضانات وادي الجرعة بظروف صعبة وعراقيل عدة، ورغم إنجازها بعد توقف دام عدة سنوات إلا أنه لم يحقق أهدافه وبقيت مدينة بئر العاتر تعاني من الفيضانات في 2002، رصدت البلدية لهذا المشروع على عاتق ميزانيتها الخاصة مبلغ يقدر بـ3 مليون دينار جزائري لإجراء الدراسة التقنية، وقد كلفت البلدية بمتابعة وإنجاز المشروع. لكن بين التقييم الإداري للمشروع أنه لا يمكن قانونيا للبلدية بإنجاز هذا المشروع لأن قانون الصفقات العمومية يحدد مبلغ 50 مليون دج كسقف للبلديات التي لا

يتجاوز عدد سكانها 100 ألف نسمة، وهذا قبل تعديل قانون الصفقات العمومية سنة 2012، وهو حال بلدية بئر العاتر. مع العلم أن كلفة المشروع تفوق بكثير المبلغ المحدد قانونا، مما يستوجب تسجيل المشروع ضمن المخططات التنموية القطاعية لولاية تبسة. وتوقف المشروع لمدة عشر سنوات رغم إنجاز الدراسة التقنية، لأن البلدية لم تدافع عن المشروع ضمن المخطط القطاعي إلى غاية سنة 2011 حين تعرضت مدينة بئر العاتر إلى فيضانات جديدة، تدخل حينها السكان مطالبين بإنجاز المشروع. وتم فعلا تكليف مديرية الموارد المائية بإنجاز المشروع وقد رصد له غلاف مالي يقدر ب: 400 مليون دينار جزائري. لكن تجاهل مديرية الموارد المائية للدراسة التي أنجزتها البلدية من قبل وغياب التنسيق بينها وبين البلدية أدى إلى فشل المشروع، حيث توقفت الأشغال بعد سنة من انطلاقها بسبب النقائص التقنية التي ظهرت ميدانيا (صورة رقم 12).

صورة رقم : 12 تهيئة واد الجرعة لحماية المدينة من الفيضانات

**1. واد الجرعة قبل تهيئته**

**2. واد الجرعة خلال أشغال التهيئة**

المصدر : المصالح التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2010 .

ولقد أصبح من الضروري على المسؤولين المحليين الاهتمام والعناية بهذه المشاريع التي خصصت لها الدولة مبالغ مالية ضخمة، لكن يبقى الإشكال المطروح هو غياب التنسيق بين كل الفاعلين الحضريين. وإذا استمرت الأوضاع على هذا الحال سوف تؤدي إلي تدهور أكثر للإطار المعيشي للسكان جراء هذه الصراعات والاختلافات. فقد كان مثلا ينتظر من سكان مدينة بئر العاتر المطالبة بفتح تحقيق حول أشغال انجاز مشروع حماية المدينة من الفيضانات، خاصة بعد الفيضانات التي شهدها المدينة سنة 2011 والتي أدت إلي تدهور الوادي وحدوث به انهيارات كبرى ولا تزال على هذا الحال إلي يومنا هذا (صورة رقم 13).

صورة رقم : 13 اثار الفيضانات 2011 لواد الجرعة رغم تهيئته

**1. اثار الفيضانات 2011 لواد الجرعة رغم عملية التهيئة**

**2. واد الجرعة بعد حدوث الفيضانات**

المصدر : المصالح التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2011 .

إلا انه تم الانتهاء من الأشغال وبقي الوضع على حاله. يبقى السؤال مطروح حول دور الفاعلين المحليين في حماية مدينة بئر العاتر من الفيضانات ؟ (صورة رقم 14)

صورة رقم : 14 وضعية واد الجرعة إلي وقتنا الحالي

المصدر : المصالح التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2013 .

### 2.1. مشروع انجاز ثانوية جديدة

يرجع تأخر انجاز بعض المشاريع المبرمجة من طرف الدولة إلى الصراعات القائمة بين العرشين حول مراقبة العقار والسيطرة على المدينة. ففي سنة 1997 أدى هذا الصراع إلى صعوبة تحديد موقع إنجاز ثانوية جديدة لتغطية احتياجات سكان أحياء هواري بومدين والحي الجديد والعتيق والمجاهدين، بسبب رفض سكان حي الجديد المنتمين إلي عرش أولاد سيدي عبيد بإنجاز هذا المشروع فوق أرضهم. مما دفع بوالي ولاية تبسة بالتدخل لإيجاد حل لهذه المشكلة. وتم فعلا اختيار موقع يرضي الطرفين، لكنه لم يرضى التقنيين لأن الاختيار كان سياسي أكثر منه تقني بسبب عدم ملائمة الموضع المتفق عليه للبناء. ورغم تحفظ التقنيون إلا أن المشروع أنجز، ولم يمضي وقتا طويلا حتى ظهرت في البناية تشويهات بسبب انزلاق التربة.

ومع مرور الزمن أدى نمو سكان المدينة إلي ضرورة توفير مرافق تربوية إضافية لتغطية احتياجات باقي أحياء المدينة وتغطية العجز المسجل بها، بتوفير مقاعد بيداغوجية. دفعت هذه الاحتياجات بالسلطات المحلية للولاية إعطاء الأولوية لهذه المشاريع ودمجها ضمن البرامج التنموية المستقبلية للمدينة. ومنذ بداية سنة 2000، عرفت المدينة ركودا كبيرا في انجاز الهياكل التربوية اللازمة، خاصة الثانويات، نظرا لعدم توفر العقار لاحتضان مثل هذه المشاريع، رغم توفر الدراسات والأغلفة المالية اللازمة. ولفك هذا الوضع الغريب، تدخل والي ولاية تبسة، خلال زيارته لمدينة بئر العاتر سنة 2011، واتخذ جملة من التدابير والقرارات أهمها:

- انجاز ثانوية بحي الجديد وهذا بعد أن عرف هذا المشروع العديد من المشاكل في تحديد الموقع وقلة العقار، حيث تم اتخاذ قرار نزع الملكية لشركة فارفوس المتواجدة بجانب هذا الحي لانجاز هذه الثانوية التي لقيت ترحيبا كبيرا من طرف سكان الحي.

- كما ساهمت البلدية بدورها في التنازل عن المستودع القديم للبلدية في حي العتيق قصد توفير العقار لإنجاز مشروع ثانوية جديدة لتغطية الأحياء المجاورة (حي العتيق وحي المجاهدين وحي الكاهنة ) التي تعرف كثافة سكانية علية.

### 3.1. هياكل إدارية جديدة معطلة

وفي سياق آخر أدى التطور العمراني والتوسع الذي عرفته مدينة بئر العاتر إلى إعادة النظر في التقسيم الإداري والتنظيم الهيكلي للبلدية، حيث تم تسجيل عمليات بخصوص هذا الشأن في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية، بهدف انجاز ثلاث فروع إدارية في مدينة بئر العاتر، ومن بين هذه الفروع، فرع جديد في المنطقة الريفية المسماة بتيتة (صورة رقم 15)، بالقرب من الحدود الدولية التونسية، قصد تحسين التغطية الإدارية في هذه المناطق الريفية..

صورة رقم 15: مقر الفرع البلدي بقرية بتيتة الحدودية

المصدر المصالح التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2012 .

بالإضافة إلي فرعين إداريين في كل من الحي العمراني وحي المطار وقد تم استلامهم ووضعهم في الخدمة. كما تم تسجيل عملية جديدة تتضمن انجاز فرع بلدي في وسط حضري بحي الجديد من أجل تخفيف الضغط على البلدية الأصلية، وقد استوف هذا المشروع كل الإجراءات الإدارية اللازمة، وتم تعيين المقاول. لكن لم تنطلق بعد الأشغال به رغم إتمام كل الإجراءات المالية والتقنية للمشروع ورغم إلحاح السكان على انجاز هذا المرفق. ويعود بسبب هذا التأخر إلى تدخل بعض الأطراف الرافضة لهذا المشروع، لأن الموقع الذي اخترته البلدية بالقرب من المجمع المدرسي لحي الجديد محل أطماع عقارية.

### 4.1. مشروع إنجاز متوسطة الوراد عبيد

وعلى صعيد آخر صادف مشروع نقل متوسطة الوراد عبيد إلى مقر جديد لاستيعاب تلاميذ ثلاث أحياء كبرى (حي العتيق، وحي المجاهدين، وحي هواري بومدين)، بعد أن كانت تشغل مبنى مدرسة ابتدائية للرحل[6].

ولمعالجة هذا الوضع فكرت البلدية في إنجاز متوسطة جديدة، بمشاركة كل الأطراف والفاعلين المعنيين خاصة وأن المؤسسة عرفت بعض التدهور وظهور بعض التشققات في هيكلها، بالإضافة إلى نقص الحجرات الدراسية. لكن نقص الوعاء العقاري بالأحياء المعنية حال دون إنجاز المشروع، فتم اختيار موضع جديد، لكنه رفض من طرف الجمعيات الممثلة للسكان نظرا لبعده عن الأحياء المعنية وعدم توفر وسائل النقل. وأجبرت السلطات المحلية على التخلي على هذا المشروع والعودة إلى مشروع ترميم المدرسة الابتدائية وتوسيعها بما يلاءم وظيفتها الجديدة.

أجبر هذا الوضع السلطات المحلية بالإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص انجاز متوسطة تعويضية، كانت في الأصل مسجلة ضمن برنامج الولاية للتنمية، حيث تم

6. قسم السكن والتجهيزات العمومية، فرع بئر العاتر، سنة 2013.

اختيار موضع لها طبقا لقواعد التعمير والبناء، وتم إنجاز الدراسة والإسراع في انجاز هذا المشروع.

## 2. واقع التنمية على ضوء أهم التحولات الحاصلة في مدينة بئر العاتر

لقد عرفت مدينة بئر العاتر تحولات وتطورات جد هامة في بنيتها الاقتصادية، وهذا بفضل سياسة دعم الدولة واهتمامها بتنمية المدن الحدودية. لكن تعاني المدينة من نزاعات ناتجة عن تركيبتها الاجتماعية المتمثلة في العروشية التي تأثر على سلوك المواطن داخل الحيز الحضري الذي يعيش فيه، حيث تدفعه النزعة القبلية إلى الدفاع عن مصالح العرش ولو تعارضت مع المصلحة العامة. وللعرش دور فعال في اختيار الممثلين المحليين سواء كانوا منتخبين أو أعوان الدولة، الشيء الذي يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد، بل يخلق نزاعات كامنة بين العرشين، تعيق لا محال تحقيق التنمية.

وعلى صعيد آخر، اغتنم تجار بئر العاتر فرصة تخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية، ليقتحموا الأسواق العالمية مرورا بمصر ودبي ثم الصين. ساعدهم في ذلك تجربتهم في قطاع التجارة غير الشرعية بين الجزائر وليبيا، حين كانت نشيطة قبل التسعينات ورؤوس الأموال التي كونوها خلال تلك الفترة، جعلت المدينة تتطور وتتوسع وزادت احتياجات السكان من سكنات ومرافق عدة. مما أرغم الدولة على الاهتمام بالمناطق الحدودية نظرا لأهميتها الاقتصادية، حيث قامت بإنشاء وحدات سكنية جديدة ومنشآت تربوية وهياكل إدارية التي كانت المدينة تفتقد إليها قبل التسعينات.

لكن ورغم مجهود الدولة، لم تتمكن هذه التجهيزات من تغطية حاجيات ومتطلبات سكان بئر العاتر نظرا للنمو الديموغرافي السريع الذي شهدته المدينة. وكان التفكير في خلق مناطق توسع تخضع للقواعد العمرانية من اجل تغطية كل المتطلبات عبر انجاز تجهيزات عمومية ومرافق ضرورية للحياة، وهذا لتخفيف الضغط على المدينة، بعيدا عن

الصراعات العروشية، واستكمال المنشآت والتجهيزات الناقصة. فمثلا إنشاء ثانوية على مستوى حي العامرية جاء للحد من معاناة التلاميذ في هذا الطور، بعد أن كانوا يتنقلون إلى مدينة شريعة التي تبعد بـ:75 كم عن مدينة بئر العاتر.

كما اهتمت السلطات الولائية بمشروع تهيئة طريق الشريعة على مسافة 2.7 كلم الرابط بين مقر البلدية والمدخل الغربي للمدينة. وقد تحقق هذا المشروع بفضل الطلب الملح للسكان والمنتخبين المحليين، بسبب الحالة الجد متدهورة التي وصل إليها هذا المحور الرئيسي (الصورة رقم 16).فكان على السلطات المحلية الاستجابة لهذا الطلب وتسجيل عملية تهيئة في إطار المخطط البلدي للتنمية بغلاف مالي يقدر بـ:205 مليون دينار جزائري .

صورة رقم :16 توضح الوضعية المتدهورة لطريق الشريعة – المدخل الغربي لمدينة بئر العاتر

المصدر :المديرية التقنية للبلدية سنة 2009.

إن تحليل واقع التنمية ببلدية بئر العاتر من خلال دراسة آليات المشاريع المنجزة أو المبرمجة، والوقوف عند أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المشاريع بسبب تداخل الصلاحيات بين مختلف الفاعلين الحضريين، وتدخل بعض الأطراف غير المرئية كالعرش في شؤون المؤسسات المنتخبة، يتضح جليا أن مدينة بئر العاتر مازالت بعيدة عن مفهوم الحكم الراشد. والظاهر أن الدولة والهيئات المنتخبة ليست قادرة على تصحيح الوضع بمحاربة هذه الممارسات والحد من تدخلات هذه التنظيمات التقليدية التي لم تستطيع المدينة إذابتها.

## المبحث الثالث : المجهود التنموي لبلدية بئر العاتر

نعرض في هذا المبحث أهم البرامج التنموية حسب القطاعات الممولة للمشاريع، محاولين الوقوف عند أهم الاختلالات التي تشوب هذه المشاريع بسبب تعدد المصادر المالية وتعدد المؤسسات الراعية لهذه البرامج. كما يهدف هذا التحليل إلى إبراز أهم العوائق التي تتعرض لها عملية التنمية المحلية في غياب أدنى الأسس التي يدعو إليها مفهوم الحكم الراشد.

### 1. أهم البرامج التنموية التي استفادت منها بلدية بئر العاتر (1999-2014)

استفادت بلدية بئر العاتر خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2009 من عدة برامج تنموية. توضح هذه البرامج أهمية الاستثمارات والجهود المبذولة من طرف الدولة والفاعلين المحليين لتغطية الاحتياجات الأساسية حسب الأولويات، كما هو مبين في الجداول: 9، 10، 11، و12.

- ساهمت المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية في تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتلبية الحاجيات الضرورية للحياة من خلال فتح العديد من الورشات عبر أحياء المدينة (جدول رقم 9 وصورة رقم 17).

جدول رقم09 :حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة 1999-2009

.

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (1999-2009) | | |
|---|---|---|
| برنامج: المخطط البلدي للتنمية (PCD) | | |
| **عنوان العملية** | **مبلغ الإعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| صيانة و تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب | 71.770 | 71.228 |
| توسيع وانجاز شبكة التطهير | 110.100 | 110.958 |
| تهيئة حضرية –تعبيد الطرق –تبليط الأرصفة – إنارة عمومية | 492.700 | 473.837 |
| دراسة و صيانة مجاري الأودية | 2.700 | 2.691 |
| دراسة و انجاز ملحق بريدي | 4.500 | 4.999 |
| دراسة و إنجاز قاعة علاج | 17.500 | 17.393 |
| تهيئة و تجهيز المراكز الثقافية | 25.500 | 25.485 |
| انجاز 06 ملاعب جوارية | 30.300 | 29.875 |
| تهيئة الملعب البلدي | 3.300 | 3.299 |
| **المجموع** | 758.37 | 739.76 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجت الباحث سنة 2013 .

صورة رقم 17 :مشروع انجاز تجديد شبكة الصرف الصحي بحي الجديد في إطار PCD 2012

المصدر :المصالح التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2012 .

جدول رقم10: حجم مبالغ الاستثمارات في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية خلال الفترة 1999-2009 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (1999-2009)<br>الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | **مبلغ الإعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| صيانة وترميم المدارس الابتدائية | 89.715 | 51.400 |
| انجاز روضة الأطفال | 11.000 | 10.968 |
| دراسة و انجاز مكتبتين في وسط حضري | 44.000 | 33.289 |
| **المجموع** | 144.715 | 95.650 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجت الباحث سنة 2013 .

ساهمت هذه البرامج في إنشاء المرافق والتجهيزات الثقافية التي كانت تفتقر إليها المدينة. وقد سجلت في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية (صورة رقم 18).

صورة رقم 18: مشروع انجاز مكتبة بحي المطار في إطار FCCL.

المصدر: المصالح التقنية للبلدية لسنة 2009

جدول رقم11 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار إعانات الولاية خلال الفترة 1999-2009 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (1999-2009)<br>إعانات الولاية | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | **مبلغ الاعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| انجاز شبكة الغاز | 5.000 | 4.969 |
| تدعيم شبكة الكهرباء | 4.000 | 3.682 |
| تجهيز وتهيئة المطاعم المدرسية | 2.000 | 2.000 |
| **المجموع** | 11.000 | 10.651 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجت الباحث سنة 2011.

يوضح الجدول رقم 11 أن حجم المبالغ المسجلة لهذا البرنامج ضعيفة نسبيا مقارنة ببرنامج المخطط البلدي للتنمية، ويرجع السبب إلى ضعف الإعانات التي تقدمها الولاية إلي البلديات، حيث تقتصر على المشاريع الصغرى كصيانة المطاعم المدرسية وتجهيزها.

جدول رقم12 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار ميزانية البلدية خلال الفترة 1999-2009 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (1999-2009)<br>ميزانية البلدية | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | **مبلغ الإعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب | 30.000 | 29.350 |
| توسيع شبكة المياه المستعملة | 16.400 | 15.250 |
| تهيئة حضرية | 75.500 | 74.450 |
| انارة عمومية | 35.000 | 35.000 |
| توصيل الغاز إلى أحياء المدينة | 25.000 | 24.800 |
| انجاز هياكل و مرافق ادارية | 27.000 | 25.000 |
| **المجموع** | 209.400 | 203.850 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجت الباحث سنة 2013

استفادت بلدية بئر العاتر خلال الفترة ما بين 1999 و2009 من حجم مالي إجمالي قدر بـ: 440.952.000.00 مليون دينار جزائري، يمثل مجموع الاستثمارات، أهمها استثمارات ميزانية البلدية بنسبة تفوق 47 % واستثمارات الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة تفوق 32 %، أي ما يمثل حوالي 80 % من الاستثمارات الكلية. ولم تساهم إعانات الولاية سوى بنسبة 2.50 % ، وهي أضعف الاستثمارات.

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر مجهود في مجال التنمية المحلية تقوم به البلدية على حساب ميزانيتها الخاصة، مما يدل على ثراء بلدية بئر العاتر، وهذا بفضل المداخيل الجبائية، ومن أهم مصادرها منجم الفوسفات وشركة سوناطرك لنقل الغاز.

كما شهدت الفترة بين 2010 –2012 تطور لمختلف البرامج التنموية، حيث ارتفع إجمالي الميزانية التي استفادت منها بلدية بئر العاتر بـ: 65 % مقارنة بميزانية السنوات الماضية (الجداول 13، 14، 15، و16).

جدول رقم13 :حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المخطط البلدية للتنمية خلال الفترة 2010–2012 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (2010–2012) | | |
|---|---|---|
| برنامج المخطط البلدي للتنمية | | |
| **عنوان العملية** | **مبلغ الاعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| صيانة و تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب | 135.908 | 135.500 |
| توسيع وانجاز شبكة التطهير | 50.000 | 49.450 |
| تهيئة حضرية –تعبيد الطرق –تبليط الأرصفة – إنارة عمومية | 58.400 | 58.350 |
| انجاز أربعة أسواق جوارية | 28.642 | 28.200 |
| **المجموع** | 272.950 | 271.500 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجت الباحث سنة 2013 .

جدول رقم14 :حجم مبالغ الاستثمارات في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية خلال الفترة 2010-2012 .

الوحدة :10 $^3$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (2010-2012)<br>الصندوق المشترك للجماعات المحلية | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | مبلغ الاعتماد المالي | المبلغ المستهلك |
| انجاز 03 ملاحق إدارية | 28.500 | 28.225 |
| تجهيز مكتبة في وسط حضري | 5.000 | 5.000 |
| **المجموع** | 33.500 | 33.225 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجت الباحث سنة 2013 .

جدول رقم15 :حجم مبالغ الاستثمارات في إطار إعانات الولاية خلال الفترة 2010-2012 .

الوحدة :10 $^3$ دج

| **البرنامج و عنوان العملية (2010-2012)** | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | **مبلغ الاعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| تهيئة ساحة إكمالية الوراد عبيد | 4.300 | 4.300 |
| **المجموع** | 4.300 | 4.300 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجة الباحث سنة 2013

جدول رقم16:حجم مبالغ الاستثمارات في إطار ميزانية البلدية خلال الفترة 2010-2012 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (2010-2012)<br>ميزانية البلدية | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | مبلغ الاعتماد المالي | المبلغ المستهلك |
| انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب | 7.500 | 7.350 |
| توسيع شبكة المياه المستعملة | 13.500 | 13.400 |
| تهيئة حضرية | 66.900 | 56.500 |
| توسيع وتجديد شبكة الإنارة العمومية | 49.000 | 5.400 |
| تنظيف اودية المدينة من الردم | 3.000 | 2.750 |
| دراسة و انجاز مقر الحالة المدنية | 51.150 | 2.350 |
| دراسة و انجاز جناح اداري بمقر البلدية | 20.000 | 5.000 |
| انجاز ملاعب جوارية بالعشب الاصطناعي | 14.000 | 13.700 |
| تهيئة و تجهيز المساحات الخضراء واللعب | 7.000 | 7.000 |
| تجهيز حضيرة البلدية بالعتاد | 71.000 | 45.000 |
| تجهيز وصيانة ابار البلدية | 6.000 | 5.000 |
| دراسة و انجاز مخازن وورشات | 38.500 | 1.200 |
| توسيع شبكة الغاز الطبيعي للأحياء المدينة | 10.000 | 8.900 |
| **المجموع** | 357.550 | 173.550 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجة الباحث سنة 2013

واستفادت بلدية بئر العاتر خلال الفترة ما بين 2010 و2012 من حجم مالي إجمالي قدر بـ: 668.300.000.00 مليون دينار جزائري، يمثل مجموع الاستثمارات، أهمها استثمارات ميزانية البلدية بنسبة تفوق 53% أي بزيادة تفوق 6 % مقارنة بالفترة السابقة، مما يؤكد صحة ميزانية البلدية. أما الصندوق المشترك للجماعات المحلية فقد شارك بنسبة تقارب 41 %، أي بزيادة تقدر بحولي 9 %. ويمثل هذين النوعين من الاستثمارات 94 % من إجمالي الاستثمارات التي استفادت منها بلدية بئر العاتر خلال 2010 و2012، أي بزيادة تقدر ب: 14 % مقارنة بالفترة السابقة، مع الإشارة أن الفترة الأولى تمثل 10 سنوات، أما الفترة الثانية فلا تمثل سوى 3 سنوات. ولتصحيح المقارنة لا بد من حساب الاستثمارات السنوية في كل فترة:

- 1999-2009: 40086545 دج/سنة.
- 2010-2012: 222766666 دج/سنة.
- 2013-2014: 1375000000 دج/سنة.

ما يعني أن بلدية بئر العاتر طورت استثماراتها التنموية بأكثر من خمس مرات خلال الفترة الثانية وأكثر من ستة مرات خلال السنتين الأخيرتين.

جدول رقم:17 حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المخطط البلدية للتنمية خلال الفترة 2013-2014 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (2013-2014) | | |
|---|---|---|
| برنامج المخطط البلدي للتنمية | | |
| **عنوان العملية** | **مبلغ الاعتماد المالي** | **المبلغ المستهلك** |
| تهيئة حضرية –تبليط الأرصفة –إنارة عمومية | 40.000 | 5.000 |
| تهيئة و ترميم هياكل الاستقبال المواطنين | 5.000 | 5.000 |
| تهيئة حضرية –تعبيد الطريق وانجاز شبكة صرف مياه الأمطار للطريق المزدوج على مسافة 2.70كلم | 140.000 | 0.000 |
| تهيئة حضرية –تبليط الأرصفة –إنارة عمومية للطريق المزدوج على مسافة 2.70كلم | 65.000 | 0.000 |
| **المجموع** | 250.000 | 10.000 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجة الباحث سنة 2013 .

جدول رقم:18 حجم مبالغ الاستثمارات في إطار ميزانية البلدية خلال الفترة 2013-2014 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (2013-2014)<br>ميزانية البلدية | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | مبلغ الاعتماد المالي | المبلغ المستهلك |
| انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب | 7.500 | 0.000 |
| توسيع شبكة المياه المستعملة | 4.000 | 0.000 |
| تهيئة حضرية تعبيد الطريق -تبليط الأرصفة | 65.000 | 0.000 |
| توسيع و تجديد شبكة الإنارة العمومية | 30.000 | 0.000 |
| تهيئة وتجهيز حديقة عمومية | 40.000 | 0.000 |
| دراسة و انجاز سور لحديقة عمومية | 30.000 | 0.000 |
| دراسة و انجاز سور بمقر البلدية | 20.000 | 0.000 |
| دراسة و انجاز فرع بلدي بمنطقة عيشة ام شويشة | 8.500 | 0.000 |
| توسيع شبكة الكهرباء للأحياء المدينة | 20.000 | 0.000 |
| توسيع شبكة الغاز الطبيعي للأحياء المدينة | 20.000 | 0.000 |
| انجاز شبكة الألياف البصرية ورقمنه الحالة المدنية | 10.000 | 0.000 |
| **المجموع** | 255.00 | 0.000 |

المصدر : مديرية الإدارة و المالية لبلدية بئر العاتر،مصلحة المالية و المحاسبة+معالجة الباحث سنة 2013

جدول رقم19 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المشاريع القطاعية للولاية خلال الفترة 2012-2014 .

الوحدة :10 $^{3}$ دج

| البرنامج و عنوان العملية (2012-2014)<br>ميزانية البلدية | | |
|---|---|---|
| **عنوان العملية** | مبلغ الاعتماد المالي | المبلغ المستهلك |
| تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب | 400.000 | 0.000 |
| توسيع وتجديد شبكة الصرف الصحي و توسيع المصبات الرئيسية | 600.000 | 0.000 |
| انجاز مرافق تربوية بمختلف الأطوار | 550.000 | 0.000 |
| انجاز أقسام توسيعية 54 قسم للطور الابتدائي بئر العاتر | 150.000 | 0.000 |
| تحسين حضري لأحياء المدينة | 450.000 | 0.000 |
| فتح المسالك الريفية شطر2 | 100.000 | 0.000 |
| إعادة الاعتبار للطرق الوطنية والولائية | 500.00 | 0.000 |
| **المجموع** | 2.750.00 | 0.000 |

المصدر : مديرية البرمجة و المتابعة لولاية تبسة +معالجة الباحث سنة 2013

أعطت هذه البرامج التنموية لبلدية بئر العاتر مكانة متميزة وقوة جذب لاستثمارات تنموية مختلفة، وهذا دليل على إرادة السلطات المحلية لتجسيد التوجهات والأبعاد المحددة في مخططات تهيئة الإقليم. وفي نفس الاتجاه، لم تبخل بلدية بئر العاتر عمليات التنمية المحلية وراحت تدعمها بتخصيص أكثر من نصف ميزانيتها.

جعلت هذه الاستثمارات من مدينة بئر العاتر قطب تنموي و ورشات مفتوحة، بفضل العديد من البرامج السكنية الضخمة، حيث استفادت المدينة من 1200 سكن اجتماعي وترقوي و450 سكن موجه للقضاء على السكن الهش خلال الخمس السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد آخر، أصبحت مدينة بئر العاتر نقطة جذب واهتمام من طرف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الخواص، بالنظر إلى تزايد عدد المشاريع المسجلة وفتح فرص تنافس حقيقية. ويبقى على رئيس البلدية ومختلف الفاعلين المحليين التفكير في كيفية استغلال وتوجيه هذه الإعتمادات في خدمة الصالح العام وتلبية حاجيات المواطنين وفقا للمناهج والطرق العلمية، لتفادي التبذير وإبعاد المشاريع الطفيلية. وأحسن دليل على المجهودات المبذولة من طرف البلدية هو صيانة الهياكل التربوية كالمدارس الابتدائية خاصة في بعض المناطق الريفية التي لم تستفيد من عمليات ترميم منذ إنشائها (الصور 19 و20).

صورة رقم 19: وضعية المدارس سابقا قبل عملية الترميم

المصدر : المصلحة التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2014 .

صورة رقم 20: وضعية المدارس عند تدخل البلدية في عملية الصيانة و الترميمات

المصدر : المصلحة التقنية لبلدية بئر العاتر سنة 2014 .

## 2. الرهانات و التحديات التي تواجه التنمية المحلية

تم تحديد الخيرات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المحلية في بلدية بئر العاتر وفقا لتوجيهات مختلف مخططات التهيئة: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، مخطط تهيئة الهضاب العليا الشرقي، مخطط تهيئة الولاية والسياسات القطاعية. ويبقى أن الهدف الأساسي من البرامج التنموية هو وضع قاعدة اقتصادية للولاية بصفة عامة وبلدية بئر العاتر بصفة خاصة، وهذا لتدارك العجز المسجل، خاصة في المناطق الريفية.

### 1.2. خيارات التهيئة ذات الأولوية

ترتكز الخيرات ذات الأولوية لتهيئة الإقليم وفقا للأهداف المحددة من طرف المخططات الوطنية للتهيئة الإقليمية، وترتكز على المحاور التالية:

- حماية الموارد في إطار سياسة تنموية ناجعة تتماشى والطاقات المحددة لأعباء البيئة مع التحكم في المخاطر المرتبطة بالعوامل الطبيعية (الفيضانات، التصحر، الجفاف، انجراف التربة).
- إعادة هيكلة الفضاء الداخلي لإقليم البلدية على أمل إحداث ديناميكية ضرورية لإعادة توازن الإقليم.
- وضع منظومة حضرية فعالة ومتوازنة انطلاقا من الممرات الحضرية الديناميكية التي ترتكز على تجانس أهم التجمعات الكبرى المشكلة للشبكة الحضرية وهذا بإحداث إطار حضري متدرج وذو نوعية، لتفادي مخاطر التعمير غير المراقب.
- تحقيق فرص الاستثمار ضمن شروط محفزة ومشجعة.

- الانفتاح على العالم الخارجي (الدولي) بدء من الأقاليم المجاورة، وهذا بتنمية المناطق الحدودية، وترقية التبادل الجهوي ، وحتى الدولي وتزويد هذه المناطق بجميع التجهيزات والخدمات المرتبطة بوظائف المبادلات الدولية.

### 2.2. أهم الأولويات المحلية والإقليمية

إذا كانت ولاية تبسة تطمح أن تكون مجالا جاذبا للسكان وللاستثمارات الاقتصادية، يتطلب عليها إعادة النظر في منظومة شبكتها الحضرية. وبحكم الموقع الجغرافي الذي تمتاز به مدينة بئر العاتر وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية واقتصادية، زاد نمو المدينة وتوسعت عمرانيا وبطريقة عشوائية.

نتج على هذه الوضعية اختلالات في النسيج الحضري وضعف توفير الخدمات العمومية، من أبرز المشاكل التي تعاني منها المدينة، نذكر:

- هيمنة السكن الفردي العشوائي غير المنظم الذي يفتقر إلى أدنى شروط الراحة.
- تدهور شبكات الصرف الصحي وقدمها خاصة بالأحياء السكنية العشوائية مع غياب محطات لمعالجة وتصفية المياه المستعملة.
- تدهور شبكة الطرق الحضرية لما تعانيه من نقص في التهيئة، وأكثرها غير معبدة خاصة في الأحياء: الجديد، هواري بومدين، المجاهدين، المطار، العتيق، وحي الأمل وغيرها من الأحياء.
- نقص الأوعية العقارية بما يكفي لاستيعاب السكنات والتجهيزات العمومية والذي أصبح تحديا كبيرا في استقطاب البرامج التنموية للبلدية.

أما على مستوى إقليمي، يتطلب إعادة تنظيم ولاية تبسة في بعده الجهوي والمغاربي وانفتاحها على العالم الخارجي وضع برنامج فعال يضم جملة من العمليات الضرورية لتنمية الهياكل التي تشكل قاعدة لهذه الإستراتيجية.

لذا فإن النظرة الاستشرافية على المدى المتوسط والبعيد تهدف إلى:

- انجاز طريق مزدوج – جنوب– جنوب بئر العاتر حدود ولاية الوادي،
- تأهيل و تحديث وتحسين كل الطرقات،
- إعادة تأهيل وتحسين ظروف الاستقبال على مستوى المراكز الحدودية.

تعتبر تنمية الشريط الحدودي للولاية من أهم الخيرات ذات الأولوية التي تم إدراجها ضمن آفاق التنمية الولائية والتي أدرجت ضمن المخطط الخماسي 2015–2019.

إن أهداف المخطط الخماسي 2019/2015 ستسمح لا محالة من رفع وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للولاية لتصل إلى مستوى تنموي اقتصادي –اجتماعي– يجعل من تبسة ولاية منتجة، مكتفية، تساهم في الاقتصاد الجهوي.

تعتبر البرامج التنموية التي تستفيد منها الجماعات المحلية في الجزائر العمود الفقري للأي نظام محلي، وعليه يمكن قياس درجة الفاعلية والاستقلالية للأي سلطة محلية بمدى قدرتها على تمويل برامجها التنموية وتنفيذ سياستها من مصادرها الذاتية، دون الاعتماد على الإعانات أو الدعم المركزي، حيث تضمن مصادر التمويل الذاتي الاستقلال المالي للجماعات المحلية وتجعلها في مركز قوة بالنسبة للدولة والولاية التي تشرف عليها.

إن واقع التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر، لا يعكس الإستراتيجية الوطنية بسبب تداخل صلاحيات الفاعلين المحليين. وأحسن مثال على ذلك منطقة تبسة بصفة عامة وبلدية بئر العاتر بصفة خاصة، حيث تعرف أهم المشاريع الكبرى في هذه الجهة مشاكل عدة. ويمكن تصنيف هذه المشاكل إلى صنفين: مشاكل بيروقراطية ومشاكل ناتجة على تدخلات خارجة على مؤسسات الدولة. يعكس الصنف الأول الممارسات التي تميز الإدارة الجزائرية بصفة عامة وليست خاصة ببلدية بئر العاتر، في حين يدل الصنف الثاني على تقاطع مصالح التنظيم العروشي الذي يميز المنطقة، والمصالح العامة.

لم تستطيع المدينة إذابة العرش في حد ذاته كتنظيم تقليدي، بل هناك صراع غير "معلن عليه" بين العرشين السائدين في المنطقة، عرش النمامشة وعرش أولاد سيدي عبيد، حيث يتجلى هذا الصراع عند برمجة وإنجاز المشاريع التنموية الكبرى، التي من شأنها إخراج مدينة بئر العاتر من عزلتها وتحسين إطار الحياة.

ويعكس تحليل واقع التنمية ببلدية بئر العاتر من خلال دراسة آليات المشاريع المنجزة أو المبرمجة، والوقوف عند أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المشاريع، يتضح جليا أن مدينة بئر العاتر مازالت بعيدة عن مفهوم الحكم الراشد. والظاهر أن الدولة والهيئات المنتخبة ليست قادرة على تصحيح الوضع بمحاربة هذه الممارسات والحد من تدخلات هذه التنظيمات التقليدية التي لم تستطيع المدينة إذابتها.

كما تعتبر البرامج التنموية التي تستفيد منها الجماعات المحلية في الجزائر العمود الفقري للأي نظام محلي، وعليه يمكن قياس درجة الفاعلية والاستقلالية للأي سلطة محلية بمدى قدرتها على تمويل برامجها التنموية وتنفيذ سياستها من مصادرها الذاتية، تضمن لها الاستقلال المالي وتجعلها في مركز قوة بالنسبة للدولة والولاية التي تشرف عليها.

# الخاتمة

# الخاتمـــــــة

طرحنا في الفرضية الأولى، أن تطبيق الحكم الراشد في الجزائر، يتطلب بناء دولة ديمقراطية تقبل قيم المنظومة الديمقراطية كمنهج لإدارة شؤونها، ومجتمع مدني فاعل وفعال، وقطاع خاص فعال ومسؤول. وحاولنا تحديد الواقع السياسي والمؤسساتي السائد حاليا في الجزائر، بهدف قياس مدى قابلية مؤسسات الدولة على التحول للتقرب من مفهوم الحكم الراشد. وطرحنا في الفرضية الثانية، أن السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع في المدينة الجزائرية هو ضعف الأداء المحلي في إدارة العمران بسبب تدخل جهات خارجية في صلاحيات البلدية والمؤسسات المسؤولة على المدينة.

واخترنا مدينة بئر العاتر كميدان تطبيقي للفرضيتين المطروحتين، باعتبار أنها مدينة حدودية، أي بمعنى آخر أنها مدينة تقع في منطقة عبور، بكل ما يحمله هذا الموقع من ممارسات شرعية وغير شرعية. إضافة إلى هذا الوضع الذي فرضته الجغرافية، تتميز مدينة بئر العاتر بتركيبة اجتماعية تعرف بـ"العروشية" بكل ما تحمله كذلك هذه التركيبة من ثقل على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة.

في الواقع الفرضيتين صحيحتين ولا يمكن فصلهما، لأنه لا يمكن للفاعلين الحضريين أن يقوموا بأدوارهم على أحسن وجه، إذا كانت مؤسسات الدولة تسير بمعزل عن القيم والأسس الديمقراطية. وتجدر الإشارة أن بحثنا لم يكتف بتأكيد أو نفي الفرضيتين، بل حاول قياس مدى قابلية مدينة، كمدينة بئر العاتر، لما تتميز به من خصائص جغرافية وخصائص اجتماعية، على التخلص من وزن العرش، وتعود إلى ممارسات مؤسساتية ولو بصفة "شبه ديمقراطية".

يتضح جليا بعد هذا العمل التحليلي أن مفهوم الحكم الراشد، كأسلوب جديد لتسيير شؤون المواطنين، يحمل مبادئ وأسس لا يختلف فيهما اثنين، ومن بين هذه المبادئ "مفهوم التشاركية" أو "التسيير بإشراك كل الفاعلين". وبعبارة أخرى التحول من أسلوب الديمقراطية التمثيلية إلى أسلوب الديمقراطية التشاركية. وإذا اعتبرنا أن هذا هو الإطار النظري العام لتطبيق مفهوم الحكم الراشد، يبقى على الفاعلين تصحيح ممارساتهم بما يتماشى مع هذا المفهوم الجديد. لكن ما لاحظناه من خلال العمل الميداني الذي قمنا به في مجال الدراسة، أن تسيير أغلب المشاريع الكبرى التي استفادت منها بلدية بئر العاتر بصفة عامة والمدينة بصفة خاصة، تعرض لعدة عوائق ومضايقات بيروقراطية. ويعكس هذا الوضع صعوبة تحقيق التنمية في غياب مفهوم الحكم الراشد، وهذا رغم ما تملكه بلدية بئر العاتر من إمكانيات اقتصادية وقدرة مالية على تمويل مشاريعها.

وإذا كانت بلدية بئر العاتر، بصفتها جماعة محلية، وما تعانيه من ممارسات بيروقراطية، شأنها شأن كل الجماعات المحلية في الجزائر، فهي تنفرد عن مثيلتها بسبب تأثير "العرش" على القرارات محليا. وقد بينا في أكثر من مرة أن تداخل مصالح العرش والمصالح العامة أثر على إنجاز أهم المشاريع التنموية التي استفادت منها بلدية بئر العاتر منذ 1999. فما هو إذا الوزن الحقيقي للجماعات المحلية في الجزائر أمام الضغوطات التي تمارس على المنتخبين المحليين؟ وهل لمفهوم الحكم الراشد حظ في أن يطبق يوما في الجزائر؟

وإذا كانا هذين السؤالين هما إجابة في حد ذاتها، لأن الأمر يبدو بديهيا، فالسؤال الحقيقي هو كيف يمكن دمج العرش كطرف في معادلة الحكم الراشد بالمفهوم الجزائري؟ ما دام هذا التنظيم التقليدي لم يذوب تماما. ويحق لنا أن نتصور أنه بإمكان الدولة أنها تعمل على مراعاة هذا البعد في سياستها التنموية، وعوض أن تصطدم بالعرش، تعمل معه في نفس الاتجاه دون المساس بالمبادئ العامة للمجتمع، كالعدالة الاجتماعية، والحريات الفردية، وحماية الملكية الخاصة وغيرها من المبادئ الأخرى التي حددها الدستور.

وعلى هذا الأساس يمكننا التأكيد على بعض الأسس التالية:

- استقلالية المجالس المحلية المنتخبة، خاصة البلدية، في تسيير شؤونها من خلال إعادة النظر في هياكلها التنظيمية وتجديد مواردها المالية والبشرية.
- تقليص الوصاية على عمل البلديات و إعادة النظر في التنظيم التشريعي والقانوني الذي يربطها بالسلطة المركزية ومؤسسات الدولة.
- عصرنة إدارة البلدية من خلال ترشيد وتدعيم التكوين الإداري والتقني والمالي لموظفي البلدية.
- إشراك المواطن بكل المبادئ الديمقراطية في تسيير شؤونه.
- ترسيخ وتوسيع صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إعادة النظر في كيفية توفير مرافق متعددة في مختلف القطاعات الحيوية من اجل الخدمة العمومية وتكون تحت وصاية البلدية.
- تقليص من عمل الرقابة المالية الداخلية لمختلف المصالح المالية كوصاية عمل البلديات ( عمل المراقب المالي، أمين الخزينة، مصالح قطاعية مختلفة).
- تدعيم الاستثمار المحلي من خلال تفعيل دور البلدية في هذا المجال عن طريق التنظيم والتشريع المعمول به.
- تفعيل دور الرقابة المالية الخارجية على عمل البلديات من اجل الحفاظ على المال العام.
- إعادة ترتيب خارطة مهام وصلاحيات البلديات في مختلف الميادين مثل التعمير والاستثمار، والفلاحة، والري، والصناعة وغيرها من القطاعات الأخرى.

# المراجع

# *قائمة المراجع*

## 1. الكتب

### 1.1. الكتب باللغة العربية


1) الأستاذ الدكتور عمار بوضياف ،شرح قانون البلدية ،جسور للنشر والتوزيع –المحمدية– الجزائر ،2012.

2) الأستاذ الدكتور عمار بوضياف ،الوجيز في القانون الإداري ،جسور للنشر والتوزيع – المحمدية– الجزائر ،2007.

3) شريف رحماني ، أموال البلديات الجزائرية الاعتلال،العجز والتحكم الجيد في التسيير، دار القصبة للنشر –حيدرة –الجزائر ،2003 .

4) الأستاذ الدكتور محمد الصغير بعلي ،قانون الإدارة المحلية الجزائرية ،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ،2004.

5) الدكتور احمد عيساوي ،مدينة تبسة وأعلامها ،بوابة الشرق ورئة العروبة واريج الحضارات ،دار البلاغ للنشر والتوزيع،الجزائر ،2005.

6) الدكتور العربي عقون ،حوز تبسة ،دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة و اعراشه،من فجر التاريخ إلي بداية القرن العشرين ،تمت الطباعة بمطبعة بغبجة حسام ،2010.

7) د.عبد المجيد مزيان ،النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ،وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة فلسفية واجتماعية ،الطبعة 2،المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر 1988.

8) توفيق بوزناشة: دليل الجمهورية (ولايات و بلديات) الطبعة الأولى ، الجزء الأول دار الحدائق ، الشراقة ،الجزائر 2006.

9) التيجاني . ب: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.

10) د. خلف الله بوجمعة ،العمران و المدينة ، دار الهدي لنشر والتوزيع .عين مليلة 2005.

## 2.1.الكتب باللغة الأجنبية


1. NADIRE BOUMAZA ET AL : ville réelles, villes projetées. Fabrication de la ville au Maghreb éditeur Maisonneuve et larose ,2005 .imprimé en France 2006.
2. . MAOUIA SAIDOUNI : éléments d'introduction à l'urbanisme – casbah. édition-2001
3. JEAN PELLETIER : villes et urbanisme dans le monde 2e Edition Masson .paris 1989.
4. ROBERT KRIER : l'espace de la ville (théories et pratique) paris - 1975.
5. ALBERTO ZUCHELLI : introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition Urbain vol : 2 OPU Alger. 1983
6. ALBERTO ZUCHELLI : introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition Urbain vol : 3 OPU Alger. 1989
7. Pr. Jean Pelletier et Charles Delfanti, Villes et urbanisme dans le monde, Armand colin, 4e édition, Paris, 2000.
8. KIM IL SUNG–pour développer l'industrie local, édition en langues étrangers pyongyang.coree 1982.


## 2. المذكرات الجامعية

### 1.2. المذكرات الجامعية باللغة العربية


1) غانم عبد الغني التنظيم المجالي حاضرا و مستقبلا في ولاية بسكرة أطروحة دكتوراه دولة في التهيئة العمرانية قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، 1998

2) قابوش عبد اللطيف :تنميط المدن المتوسطة في شمال الشرق الجزائري ،دورها الوظيفي المجالي، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التهيئة العمرانية سنة 2006 ،بكلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ،قسم التهيئة ، جامعة منتوري قسنطينة .

3) قريب عيس :علاقة تسيير العقاري الحضري بالبناء اللاشرعي حالة ،مدينة بئر العاتر مذكرة ماجستير 2011 جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
4) شايب عائشة :أدوات التعمير و التهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية حالة ،مدينة سطيف مذكرة ماجستير 2008 جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
5) عبد السلام العياضي :التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد الفاعلون و البرامج مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية 2009، بكلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ،جامعة منتوري قسنطينة.
6) شباب سيهام :إشكالية تسير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة حالة :بلدية معسكر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية مدرسة دكتوراه فرع : تسيير المالية العامة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم تسيير و علوم تجارية ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان سنة2012.
7) حسين عبد القادر: الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة آبي بكر بلقايد جامعة تلمسان سنة 2012.
8) ازروال يوسف : الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات تطبيق دراسة واقع التنمية الجزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة 2009.
9) برباش الوردي،بوزوادة مروان ،شاوي مراد،إشكالية العمران في المناطق الحدودية ،دراسة حالة بلدية المريج ولاية تبسة ،مذكرة التخرج لنيل شهادة مهندس دولة تسير التقنيات الحضرية ،جامعة محمد بوضياف مسيلة 2001.

## 2.2. المذكرات الجامعية باللغة الفرنسية

1) Boussouf Chihab Eddine: les acteurs de la mise en oeuvre de la Ville nouvelle ali mendjeli, presenter en vue de l'obtention du diplome de magister 2008 .Universite mentouri Constantine, faculte des sciences de la Terre de la geographies et de l'amènagement d'architecture et urbanisme.

2) Lafar azdine, gouvernance urbain: roles et rapports de different acteurs dans les pratiques urbaines locals, cas de la ville de tizi-ozou, pour l'obtention du diplôme en amenagement de territoire .universite de mentouri Constantine.

**3.الملتقيات**

**1.3.الملتقيات بالغة العربية**

1) محمد الهادي لعروق ،أستاذ التعليم العالي ،مداخلة تحت عنوان :التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية ملتقي وطني حول تسيير الجماعات المحلية :09-10 جانفي 2008 ،جامعة منتوري قسنطينة .مخبر المغرب الكبير لاقتصاد و المجتمع.

2) ا.يختار عبد القادر ،ا.عبد الرحمان عبد القادر جامعة وهران ،مداخلة تحت عنوان : "النمو المستدام و التنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي " المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي من 19 إلي 21ديسمبر 2011 ،الدوحة ،دولة قطر

3) موسى رحماني ،وسيلة السبتي ،مداخلة تحت عنوان :تسيير الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية ،ملتقى دولي حول :واقع لجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و أفاق التنمية المحلية ،كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008/12/19.

4) جدو فؤاد مداخلة تحت عنوان ،التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر في ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر ، واقع و تحديات – جامعة محمد خيضر .بسكرة كلية العلوم السياسية و الحقوق و العلاقات الدولية 2008.

5) لطاد ليندة استاذ مساعد مداخلة تحت عنوان : المجتمع المدني ابعاد ومفهوم في أعمال الملتقى الوطني الثالث ،المجتمع المدني و التطور السياسي بالمنطقة المغاربية ،إعداد مجموعة من الباحثين،مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ،يومي 7-8 ديسمبر 2011 . جامعة الجزائر 3.

6) يوم دراسي حول تراث ثقافي وهوية ،وزارة الثقافة،مديرية الثقافة لولاية تبسة ،يوم 18 ماي2010 .

7) الدليل الثقافي لولاية تبسة،مشموم التراث والفنون ،محافظة المهرجان الثقافي المحلي للفنون والثقافات الشعبية لولاية تبسة 2011.

### 2.3.الملتقيات باللغة الفرنسية

1) Villes du XXI siècle .Quelles villes voulons-nous? Quelles villes aurons-nous? Actes du colloque de La Rochelle. Organisé en octobre 1998 . Edition diffusion par TEC-COC .France .juillet 2006.

2) Pratiques communautaires et rapports à l'espace en Algérie, Université Larbi Ben M'hidi (Algérie) Laboratoire de recherche RNAMS, Colloque International « Espaces et Societies aujourd'hui »,Rennes, 21 et 22 octobre 2004

## 4.المجلات

### 1.4.المجلات باللغة العربية

1) ذاكرة وانجازات مجلة تصدرها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .الجزائر 2012 .

2) تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ،وزارة البيئة و تهيئة الإقليم ماي 2001 .

3) مجلة الجيش ،الجيوش و الطاقات المتجددة ،تصدر عن مؤسسة المنشورات العسكرية ، العدد 582 ،جانفي 2012.

4) مجلة الجيش، المجلس الشعبي الوطني لبنة جديدة في بناء مؤسسات الدولة، تصدر عن مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 156، مارس 1977.

### 2.4.المجلات باللغة الفرنسية

1) REVUE DE L'instituts de gestion et techniques urbaines G.T.U.faire la ville, N¨1 décembre 2009, université larbi ben m'hidi « Oum el bouaghi ».

2) REVUE DE des collectivistes locales, éditée par le ministère de l'intérieur, 2e annee–N'5 janvier–février .mars 1968.

3) REVUE Algérie le niveau de développement économiques et social des wilayas, éditée par le ministère de l'intérieur et des collectivités locales. juillet 2012.
4) La revue de l'habitat revue d'information du ministère de l'habitat et de l'urbanisme némuro 05, mai 2010.
5) Les mégaprojets en Algérie, les secteurs de l'habitat et de l'urbanisme, centre national de documentation de presse et D'information 2010.

## 5 الدراسات والوثائق الإدارية.

1) تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بئر العاتر ،مكتب الدراسات URBACO قسنطينة 1995.
2) مذكرة تقديم مخطط تهيئة الولاية PAW، ANAT DELEGATION REGIONAL DE CONSTANTINE 2010 .
3) مذكرة تقديم مخطط الوطني لتهيئة الإقليم SANAT ،جذور المستقبل ،وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، 2010 .
4) مذكرة تقديم مخطط التناسق الحضري بئر العاتر SCU المرحلة 1،مكتب الدراسات URBACO قسنطينة افريل 2009.
5) مذكرة تقديم مخطط التناسق الحضري بئر العاتر SCU المرحلة 2،مكتب الدراسات URBACO قسنطينة جوان 2010.
6) تقرير المخطط التوجيهي للتطهير لمدينة بئر العاتر .مكتب الدراسات aqua-engineering سوق أهراس ،سنة 2010 .
7) ملف مخطط شغل الأراضي POS د1 لبلدية بئر العاتر،مكتب الدراسات BEM، ميلة 1999 .
8) دليل الإحصاء العام للسكن و السكان RGPH 2008 ،ديوان الوطني لإحصائيات قسنطينة 2008 .

**6.مواقع الانترنت**


1) www.interieur.gov.dz
2) Daniel Kaufman '' repenser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et de développement au moyen orient et en Afrique du nord .21 -11-2003 Site internet: ww.worldbank.org/wbi/gouvernance
3) Kofi a Annan : préface de la gouvernance pour l'avenir : démocratie et développement dans les pays les moins avancés ; undp 21 mai 2006 .sur site : www.undp.org
4) . Algérie: 2eme: rapport national: sur les objectif ou millénaires pour développement rapport établies par le gouvernement algérien; septembre 2010. Site www.UNDP.org
5) http://www.conference.qfis.edu.qa/app/media/346.
6) .www.books.google.co.in
7) http:/ www /montada.echoroukonline.com
8) www: bouhnia . Com
9) www.univ-chelf.dz/ar/com_dic
10) www.wto.org


**7.مناشير وقوانين**

**1.7.مناشير وقوانين باللغة العربية .**


1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد:52 سنة 1990.
2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد:15 سنة 1990.
3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد:51 سنة 2004.
4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد:15 سنة 2006.
5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد:37 سنة 2011.
6) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد:12 سنة 2012.

7) احمد محجودة الأمين العام للحكومة التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية –البلدية–الولاية –الأمانة العامة للحكومة – الجزائر مديرية الجرائد الرسمية 1990.

8) المرسوم التنفيذي رقم 94–215 المؤرخ في 1994/07/23 المحدد للأجهزة و هياكل الإدارة العامة للولاية.

9) المرسوم التنفيذي رقم:90–230 المؤرخ في:1990/07/25 ،المعدل ، المتعلق بالوظائف العليا في الإدارة الإقليمية.

10) القانون العضوي 12–01 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

11) التشريعات الجديدة لتنظيم الإدارة المحلية (البلدية –الولاية)،الأمانة العامة للحكومة ،مديرية الجرائد الرسمية ،افريل 1990.

12) مرشد الجماعات المحلية، وزارة الداخلية، المديرية العامة لتكوين و الإصلاح الإداري، المجلد رقم:2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

13) طرق إنشاء وتسيير وصيانة المساحات الخضراء، وزارة الداخلية،مركز الإعلام والتوثيق بالمنتخبين المحليين .

14) المرسوم رقم :73–136 المؤرخ في :09 اوت1973 المتعلق بشروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية ،الجريدة الرسمية العدد :67 سنة 1973 .وكذلك التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 08 ديسمبر 1975 المتعلقة بشروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

15) المرسوم رقم:86–266 المؤرخ في 1986/11/4المتضمن تنظيم و سير الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

### 2.7.مناشير وقوانين باللغة الفرنسية

1) Circulaire interministérielles du 23 novembre 2011 relative aux études d’élaboration du plan d’aménagement du territoire de la wilaya.

2) Recueil des textes relatifs aux fonds communs des collectivités local 1967.

3) REVUE DE des collectivités locales, éditée par le ministère de l'intérieur, 2e annee-N'5 janvier-février .mars 1968.

# الملاحق

# الملاحق

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

08 مارس 2012

ولايــة : تبســـــة
دائــرة : بئرالعاتــر
---

بئرالعاتر في: 22 فيفري 2012

رقم : 333 / د ب ع/ م ا ع/ 2012

رئيس دائرة بئرالعاتر
إلى السادة/
رؤساء المجالس الشعبية البلدية لبلديتي
بئرالعاتر والعقلة المالحة

**الموضوع**:ف/ي توسيـــع الاستشـــــارة مـــع الحركة الجمعوية.
**المرجـع**: مراسلة السيد/ الوالي- الديوان- رقم:472 بتاريخ: 2012/02/20.

في إطار تحضير المخطط التنموي لسنتي 2013-2014
واستكمـــالا للمرحلـــة الأولى الخاصـــة بتوسيـــع الاستشـــارة مع الحركة الجمعويـــة والمجتمع المدني.

يشرفني أن اطلب منكم موافاتي بنتائج اللقاءات التشاورية مـــع الجمعيـــات وممثلي المجتمع المدني أي الاقتراحات بعد حوصلتها على مستوى البلدية مرتبة تنازليا حسب الأولويات على مستوى التجمعات السكانية.

**رئيس الدائـــرة**

رئيس الدائرة
ع. بل الشيخ

الجمهورية ***الجزائرية الديمقراطية*** الشعبية

***ولاية*** : تبســة

***دائرة*** : بئر العاتر

***بلدية*** : بئر العاتر

# محضر إجتماع

في الثــاني و العشرين نوفمــبر ألفين و إحدى عــشر و على الساعــة (10) العاشــرة صــباحا .
عــقد إجتماع تحت رئاسة السيــد : بلقاسم علي ، رئيس المجلس الشعبي البلدي و بحضور كل من السّــادة :

| | |
|---|---|
| – باهي حمـــه | نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي |
| – هادي عبد القادر | نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي |
| – فارس بوبكر | نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي |
| – عمارة عبد الرؤوف | نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي |
| – براي جمال | نائب رئيس المجلس الشعبي الولائي |
| – بوحفارة منير | رئيس قسم الموارد المائية |
| – بوزينة التهامي | الأمين العام للبلديـــة |
| – بشيشي عبد الرحمان | رئيس فرع بئر العاتر للديوان الوطني للتطهير |
| – باهي علـــي | نائب مدير المصالح الإستشفائية |
| – طبة عبد الحفيظ | رئيس جمعية RHP |
| – بوزيان محمود | عضو المجلس الشعبي البلدي |
| – بكـــار الهادي | عضو المجلس الشعبي البلدي |
| – نصيب صالح | جمعية الحي الجديد |
| – جريدي سمير | رئيس قسم السكن و التجهيزات العمومية |
| – رحاحلة الناصر | ممثل قسم الأشغال العمومية |
| – هامل مصطفى | مدير الإدارة و المالية ببلدية بئر العاتر |
| – قريب محمد الطاهر | فيدرالية أولياء التلاميذ |
| – عمارة إبراهيم | عضو المجلس الشعبي البلدي |
| – معيـــفي علي | عضو المجلس الشعبي البلدي |
| – سعود سعـــد | ممثل المديرية التقنية للبلدية |
| – قـــادة فيصل | ممثل المديرية التقنية للبلدية |
| – بشيشي حكيم | مهندس دولة ( دار البيئـــة ) |
| – نصيب محمد الصالح | ممثل حي البـــلدية |

جـــدول الأعـــمال : تقديم إقتراحات مشاريع المخطط البلدي للتنمية لسنـــــة 2012 .

بعد إفتتاح الجـــلسة من طرف الرئيس و بعد الترحيب بالحاضرين و بناء على :

- البرقية رقم : 886 /د.ب.ع/م.ش.أ.ت/2011 ، المؤرخة في : 2011/11/14 ، المتضمنة تقديم الإقتراحات الخاصة بمشاريع برنامج المخطط البلدي للتنمية ( P.C.D ) لسنة 2012 .

حيث أحيلت الكلمة إلى الحاضرين للتدخل و تقديم الإقتراحات ، التي تمثلت فيما يلي :

- تعبيد المدخل الجنوبي على مسافة 1400 م ط ( طريق مزدوج ) .
- تهيئة حضرية ( حصتي : التبليط + الإنارة العمومية ) المدخل الجنوبي للمدينة .
- دراسة و إنجاز طريق يربط حي الجمارك لحي البريد .
- دراسة و إنجاز و تجهيز قاعة علاج مع سكن وظيفي بحي المطار .
- توسيع و تجديد شبكة الإنارة العمومية ، حي الأمل – العامرية – الجمارك .
- دراسة و إعادة الإعتبار لحديقة الروضة بجانب مقر البلديـــة .
- فتح و تهيئة المسلك الريفي الرابط واد شيبوب ببئرالعاتر على مسافة 12 كلم .
- فتح و تهيئة المسلك الريفي بئرالعاتر – الرمليـــة على مسافة 15 كلم .
- دراسة و إنجاز و تجهيز وكالة بريدية مع سكن وظيفي بحي الكاهنة .
- دراسة و إنجاز خزان مائي 2000 م3 مع الربط بالشبكة الرئيسية بحي المطاز .
- دراسة و إنجاز قنوات الصرف الصحي بالحي الجديد .
- تهيئة ساحة الدائرة الكائنة أمام متوسطة عمارة إبراهيم .
- تجديد قنوات الصرف الصحي بحي 150 سكن .
- تكملة الطريق الرابط بين الثانوية الجديدة بحي المطار و الطريق الإجتنابي للمدينة .
- تجديد قنوات الصرف الصحي بالحي العتيق .

أغلق المحضر في نفس اليوم و الشهر و السنة المذكورين أعلاه .

08 ديسمبر 2011

بئرالعاتر في : --------

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــــة :تبســـــة
دائـــــرة :بئرالعـــاتر
رقـــم: 300/د ب ع/م ت ش أ/2012

بئرالعاتـــر في : 20 فيفري 2012

رئـــيس دائـــرة بئرالعاتـــر
إلى السادة /
رؤساء المجالس الشعبية البلدية
لبلديتي بئر العاتر/ العقلة المالحة

**الموضـــوع:** ف/خ البرنامج السنوي 2012 ضمن المخططات البلدية للتنمية

**المرجـــع :** – تعليمة السيد : والي الولاية رقم:397 المؤرخة في 2011/11/10

– مراسلة رقم :166 بتاريخ : 2012/02/13 من طرف السيد والي الولاية

**المرفقـــات:** قائمة المشاريع المضبوطة لسنة 2012

تبعا لتعليمة السيد : والـــي الولايـــة والمراسلـــة المذكـــورة أعـــلاه
يشرفني أن أوافيكم بقائمة المشاريع لسنة 2012 ضمن المخططات البلدية للتنمية والتي تم ضبطها من أجل تسجيلها لذا أطلب منكم الإنطـلاق في الإجراءات القانونيـة المعمـول بها والتي تتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وعليه يجب إرسـال الملفات من أجل تفريد العمليـات وفقـا للمرسوم التنفيذي رقم 98/227 المتعلـق بنفقات الدولـة للتجهيز المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 09/148 المؤرخ في 2009/05/02

إن مقررات التفريد تخضـع إلى تسليم الوثائق التاليـة : محضر تقييم العروض نسخة من المنح المؤقت .
بطاقة تقنية مفصلة للمشروع (مراعاة مصاريف النشر والإشهار- الهيئات التقنية للمراقبة) إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية مع التقيد بالآجال والتعليمات المشار إليها في تعليمتي المذكورة في المرجع أعلاه ولاسيما :

- مرحلـة الدراســة (الإنطلاق , النتائج والمصادقة) آخر أجل: **2012/03/31**

أما بخصوص العمليات التي لاتستحـــق الدراسة فـــإن الإجراءات الإداريـــة التعاقدية (تحضير دفاتر الشروط - الإعلان عن المناقصـــة أو الإستشارات ...إلخ ) **فإن آخـــر أجل لإتمام هذه الإجراءات هو آخـــر شهر مارس** بحيـث يجب الإنطـلاق في إنجاز البرنامج السنوي لسنة 2012 مع **بداية شهر أفريل 2012.**

رئيس الدائـــرة
ع/ بن الشيخ

ولاية تبسة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
دائرة بئر العاتر

الدعوة بئر العاتر
بريد الصادر
رقم 339
تاريخ: 22

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية تبسة

دائرة بئر العاتر

بلدية بئر العاتر

# جدول يتضمن اقتراحات مشاريع

## البرنامج: مخطط البلدي للتنمية لسنة 2013

| الرقم | تسمية المشروع | الغلاف المالي المقترح دج | المحتوى المادي | عدد السكان المستفيدين | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | إعادة الإعتبار للشبكة الإنارة العمومية للطريق الوطني رقم 16 مرورا بحي الجديد و حي الجبل بالمدخل الجنوبي للمدينة 1400 م | 35.000.000.00 دج | إنجاز أعمدة كهربائية نوعية جيدة<br>تجديد الكابل الكهربائي | 17000 | توجد دراسة للمحور الرئيسي للطريق الوطني |
| 02 | دراسة وتهيئة حضرية –حصة : تبليط الأرصفة للطريق الوطني رقم 16 مرورا بحي الجديد و حي الجبل بالمدخل الجنوبي للمدينة 1400 م | 50.000.000.00 دج | -تبليط بمربعات الغرانيت<br>-تبليط بمربعات auto-bloquant<br>إنجاز لبنات الرصيف | 17000 | تكليف مكتب الدراسات للمتابعة |
| 03 | دراسة و إنجاز لتوسيع المصب الرئيسي لشبكة تصريف مياه الأمطار للمدينة مرورا بحي الشهداء و حي الزاوية للمدخل الشمالي للمدينة | 60.000.000.00 دج | إنجاز قنوات صرف مياه الأمطار قطر Ø 2000<br>إنجاز قنوات صرف مياه الأمطار قطر Ø 800 | 10000 | يوجد مخطط التوجيهي للتطهير للمدينة |
| 04 | دراسة و إنجاز تهيئة لمجرى الوادي بحي العتيق | 40.500.000.00 دج | ترميم الجوانب للوادي و الحماية بالإسمنت و الحجارة<br>تهيئة الأرضية للوادي بالاسمنت<br>حماية الجوانب بواقي الحديدي | 25.000.00 | تحيين دراسة حماية المدينة من الفيضانات |
| 05 | دراسة و إنجاز منشا فني لوادي حي العتيق | 40.000.000.00 دج | - إعادة الإعتبار للجسر القديم<br>تصريف مياه الأمطار<br>حماية الوادي من الفيضانات | 8.000.00 | تحيين دراسة |
| 2 | دراسة و إنجاز لفتح تهيئة المسلك الرابط الزريقة سيدي محفوظ مرورا بواد عدوان علي مسافة 13 كلم حصة : الإنجاز | 200.000.000.00 دج | - فتح مسلك و تهيئة الممرات بالجسور فك العزلة | 1200.00 | توجد دراسة |
| 3 | دراسة و إنجاز لفتح تهيئة المسلك الرابط بين واد شيبوب –بئر العاتر علي مسافة 12 كلم حصة الإنجاز | 200.000.000.00 دج | - فتح مسلك و تهيئة الممرات بالجسور فك العزلة | 1200.00 | توجد دراسة |
| 4 | دراسة و إنجاز لفتح تهيئة المسلك الرابط بين مشتة صبرة و بئر العاتر مسافة 10 كلم حصة الإنجاز | 200.000.000.00 دج | - فتح مسلك و تهيئة الممرات بالجسور فك العزلة | 1200.00 | توجد دراسة |
| 5 | إعادة الإعتبار للطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مقر البلدية و حي الجديد و المحاذي لمقر البريد 19 جوان | 50.000.000.00 دج | -إعادة الإعتبار للمحور الرئيسي تعبيد الطريق<br>- إنجاز لبنات الرصيف مع و التبليط<br>-إنجاز لوحات بالإنارة العمومية للزينة | 80.000.00 | توجد دراسة |
| 6 | تهيئة حضرية للطريق الرئيسي الرابط بين حي الجبل و حي العتيق و المحاذي لحي هواري بومدين<br>حصة تعبيد الطرقات<br>حصة تبليط الأرصفة<br>حصة الإنارة العمومية | 40.000.000.00 دج | -إعادة الإعتبار للطريق الرئيسي تعبيد الطريق<br>- إنجاز لبنات الرصيف مع و التبليط<br>- إنجاز شبكة الإنارة العمومية | 10.000.00 | لا توجد دراسة |
| 7 | دراسة و إنجاز و تجهيز قاعة علاج مع سكن وظيفي بمنطقة عيشة ام شويشة | 20.000.000.00 دج | - أشغال البناء بالخرسانة المساحة المبنية 170 م2 | 550 | توجد دراسة |
| 8 | دراسة و إنجاز و تجهيز وكالة بريدية مع سكن وظيفي بحي المطار | 20.000.000.00 دج | - أشغال البناء بالخرسانة المساحة المبنية 104 م2 | 1.500 | توجد دراسة |
| 9 | دراسة و انجاز و تجهيز قاعة علاج مع سكن وظيفي بحي الجديد | 20.000.000.00 دج | - أشغال البناء بالخرسانة المساحة المبنية 170 م2 | 550 | توجد دراسة |
| | المجموع الكلي للغلاف المالي المقترح | 975.000.000.00 مليون دينار جزائري | | | |

بئر العاتر في : .....

رئيس المجلس الشعبي البلدي

WILAYA DE TEBESSA
DPSB

# PCD

## Tableau faisant

## ressortir les opérations retenues au titre de l'année 2011

**Daira de :Bir El Ater**

**Commune de :Bir El Ater**

U:$10^3$ DA

| N° | Intitulé Opération | AP $10^3$ DA | OBS |
|---|---|---|---|
| 1 | Rénovation réseau eau pluviale (Proximité Quartiers El Djadid et El Djebel) sur 1400 ML | 14 800 | Opération retenue PCD (2011) |
| 2 | Réhabilitation voirie urbaine:revêtement voie reliant Centre postal et Accés Ouest de la ville en passant par Hai El Djebel et El Djadid | 50 000 | à éxaminer possibilité prise en charge PSD/DUC |
| 3 | Réhabilitaion Voirie urbaine:revêtement et drainage des eaux pluviales de l'Axe principale Hai La Poste, El Kahina en passant par Hai El Attik sur 600 ML | 38 000 | Opération retenue PCD (2011) |
| 4 | Réhabilitation réseau éclairage public (Voie reliant siége Tribunal jusqu'à accés Ouest de la ville en passant par El Hai El Djadid) | 33 500 | à éxaminer possibilité PSD/DUC |
| 5 | Aménagements urbains (quartiers de la poste, El Moudjahidine jusqu'à Hai El Attik) | 5 400 | à éxaminer possibilité PSD/DUC |
| 6 | Aménagements urbains Accés Ouest de la ville (Hai El Djadid, Hai EL Djebel) | 13 400 | Prise en charge PSD/DUC |
| 7 | Extension réseau éclairage public (voie principale reliant quartier de la poste et l'abattoir en passant par les quartiers d'El Moudjahidine et El Attik) | 8 000 | PCD (à différer) |
| 8 | Réalisation réseau assainissement (Y compris extension collecteur principal de la ville; Hai El Djadid, Hai Zitoune) | 50 000 | Prise en charge PSD/2011 DHW |
| 9 | Etude, réalisation et équipement d'une salle de soins avec logement à Hai El Matar | 8 800 | PCD (à différer) |
| 10 | Ouverture et aménagement piste rurale reliant Bir El Ater, Oued Chaiboub sur 08 Kms | 19 400 | Voir possibilité Forêts |
| 11 | Etude pour le recalibrage des Oueds traversant le centre ville de Bir El Ater | 10 000 | Proposition faite lors de la tournée de Monsieur le Wali Opération retenue PCD (2011) |
| | | 251 300 | |

**AP attribuée PCD 2011 : 62 800 000 DA**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية / تبسة
دائرة / بئرالعاتر
بلدية / بئرالعاتر
رقم:08/ م ش ب /11

نسخة من سجل المداولات
للمجلس الشعبي البلدي
لبلدية بئرالعاتر

**الموضوع: المصادقة على فتح اعتماد مالي**
**قدره :14.192.089,51 دج**

في الثاني والعشرين من شهر مارس عام ألفين و إحدى عشر، و على الساعة الثانية زوالا اجتمع أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية بئر العاتر بقاعة المداولات في دورة عادية برئاسة السيد : **بلقاسم علي** رئيس المجلس الشعبي البلدي .

الأعضاء الحاضرون : هادي عبد القادر، فارس بوبكر، باهي حمة ، بيزيد عبد العزيز عمارة إبراهيم ،رابح محمد العيد ، ربيعي المولدي ، شرقي سلطان ، بوزيان محمود

الأعضاء الغائبون بدون عذر :

بلاط الطاهر، بكار الهادي ،عمر سالم ، معيفي علي، عبيد الجمعي .

ونظرا لتوفر النصاب القانوني العددي لصحة المداولة ، وطبقا للمادة 20 من القانون رقم:08/90 المؤرخ في :1990/04/07 المتعلق بالبلدية تم تعيين السيد : **بوزينة التهامي** الأمين العام للبلدية كاتبا للجلسة .

عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي15
عدد الأعضاء الحاضرون: 10
عدد الأعضاء الغائبون: 05

## المداولة

عرض الرئيس على الأعضاء الحاضرين موضوع المداولة ، المتعلق بفتح إعتماد مالي قدره : 14.192.089,51 د ج بالباب 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار الباب الفرعي 9002 الباب 900 يخصص لقسم التجهيز و الاستثمار(المادة 100)بالباب الفرعي 9530 الباب 953 لتسوية وضعيات الأشغال للمقاولات المكلفة بإنجاز مشاريع صيانة و تصليحات بالمدارس الابتدائية ، حيث أن هذه العمليات تم تسجيلها بموجب مداولتين رقم:11 و2010/12 المؤرختين في:2010/02/24 و المصادق عليهما بتاريخ:2010/03/29
المتضمنتين تنفيذ الاعانات الممنوحة في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية ، و تنفيذا لذلك تم اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة و أسندت الأشغال لمجموعة من المقاولات الذين بدورهم قاموا بإنجاز الأشغال حسب الاتفاقيات المبرمة مع كل واحد منهم حسب التفصيل أدناه :

| اسم المقاولة | موقع الأشغال (اسم المدرسة) | مبلغ الاتفاقية الأصلية بكل الرسوم | الأشغال المنجزة و المسددة سابقا بكل الرسوم | مبلغ الأشغال المنجزة الغير مسدد (بعدDGD) بكل الرسوم |
|---|---|---|---|---|
| مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة عبد الرزاق نور الدين | مدرسة عمارني محمد- بتيتة | 6.026.787,00 | 00 | 4.316.541,26 |
| مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة سويح صالح | مدرسة جلايلية محمد حي سوناريم | 5.375.916,00 | 00 | 3.351.735,86 |
| ش ذ م م لأشغال البناء رتاج للغابات – بلعلاء نادية | مدرسة بوزيان محمد بن أحمد – حي السوق | 5.001.984,00 | 00 | 4.226.103,30 |
| مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة هادي نور الدين | مدرسة عمار السنوسي – حي العتيق | 4.170.348,00 | 1.974.771,48 | 940.866,18 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مؤسسة أشغال العمومية الكبرى و البناء - عبيدي نوار | مدرسة قلبي بلقاسم – حي سوناريم | 5.537.025,00 | 2.736.897,93 | 884.944,71 |
| ش م م للمقاولات التيمن لأشغال البناء – طالب العيد | مدرسة معيفي محمد الشريف – حي المطار | 3.209.166,00 | 2.405.240,14 | 303.207,61 |
| مؤسسة أشغال البناء كل هياكل الدولة ملاوي بوبكر | مدرسة عسول عبد الحفيظ – الفريد | 4.991.688,00 | 3.339.039,60 | 168.690,60 |
| **14.192.089,51 دج** | **المجمـــوع** | | | |

و نظرا لتحويل البواقي الغير مسددة المشار إليها بالجدول المتضمن قائمة المقاولات المكلفة بتنـــفيذ أشغال الصيانة و التصليحات بالمدارس الابتدائية ضمن خانة المبلغ الباقي للتسديد إلى قسم التسيير بالميزانية بناء على برقية السيد الوالي رقم: 10/973 المؤرخـــة في: 2010/12/12 في الموضـوع ، ولتسويـة هـذه الوضعـيـات قـرر أعضاء المجلس الشعبي البلدي الحاضرون تسجيل عملية بعنوان (صيانة و تصليحات للمـدارس الابتـدائيـة ) بقسم التجهـيز و الاستـثمار باعتـماد مالـي قـــدره :**14.192.089,51 دج** على أن تتم التسوية المحاسبية من حيث النفقة بالمادة 281 تصليحات كبرى ضمن الباب الفرعي 9530 من الباب 953 ، أما من حيث الإيراد فتتـم تسويته بالمادة 100 ضمن نفـس البـاب و البـــاب الفرعي بالمـيزانيـة الإضافـية لسنـــة 2011 .

و بعد المناقشة و التداول وافق الأعضاء الحاضرون على موضوع هذه المداولة

ويرجى من السلطة الوصية المصادقة عليها.
حرر في نفس التاريخ المذكور أعلاه .

بئر العاتر في 22 مارس 2011
رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بلقاسم علي

ولاية تبسة
بلدية بئر العاتر

نظر ووفق عليه
تبسة في 17 أفريل 2011

عن الوالي و بتفويض منه
مدير الادارة المحلية

ي . قـــــواوري

# الفهارس

## فهرس الصور

صورة رقم1 : أقدم أحياء مدينة بئر العاتر – حي العتيق ..... 88
صورة رقم2 : ساحة سوق بحي العتيق الي جانب بعض المحلات التجارية (1960) ..... 90
صورة رقم3 : مقر بلدية بئر العاتر القديم و بئر الكاهنة بحي العتيق ..... 91
صورة رقم4 : ساحة سوق بعد عملية التهيئة ..... 92
صورة رقم5 : لحي 300 سكن الذي انشأ سنة 1981 ..... 98
صورة رقم6 : موقع الثانوية الجديدة مولود قاسم نايت بلقاسم بحي الجبل سنة 2012 ..... 105
صورة رقم7 : الحالة العمرانية لحي الجديد. سنة 2012 ..... 106
صورة رقم8 : وضعية المتدهورة للطريق الوطني رقم 16 المار بحي الجديد ..... 107
صورة رقم09 : لمركب الفوسفات جبل العنق ..... 117
صورة رقم10 : تدهور الإطار الحضري باحد شوارع المدينة –حي العتيق (2012) ..... 133
صورة رقم11 : تعدي على الأراضي الفلاحية و تشييد بنايات فوضوية بمستثمرة الزيتون ..... 134
صورة رقم12 : تهيئة واد الجرعة لحماية المدينة من الفيضانات ..... 138
صورة رقم13 : اثار الفيضانات 2011 لواد الجرعة رغم تهيئته ..... 140
صورة رقم14 : وضعية الواد الجرعة الي وقتنا الحالي ..... 141
صورة رقم15 : مقر الفرع البلدي بقرية بتيتة الحدودية ..... 143
صورة رقم16 : توضح الوضعية المتدهورة لطريق الشريعة –المدخل الغربي لمدينة بئر العاتر . 146
صورة رقم17 : مشروع انجاز تجديد شبكة الصرف الصحي بحي الجديد في اطار PCD. 2012 ..... 150
صورة رقم18 : مشروع انجاز مكتبة بحي المطار في إطار FCCL. ..... 151
صورة رقم19 : وضعية المدارس سابقا قبل عملية الترميم. ..... 161
صورة رقم20 : وضعية المدارس عند تدخل البلدية في عملية الصيانة و الترميميات. ..... 162

## فهرس المخططات

مخطط رقم1 : مراحل نشاة وتطور مدينة بئر العاتر ..... 94
مخطط رقم2 : الهيكلة العمرانية لمدينة بئر العاتر ..... 96
مخطط رقم3 : توزيع الأحياء السكنية في مدينة بئر العاتر ..... 100
مخطط رقم4 : الطبيعة القانونية للعقارية مدينة بئر العاتر ..... 103
مخطط رقم5 : اهم مناطق التوسع العمراني في مدينة بئر العاتر ..... 108
مخطط رقم6 : توزيع الأنماط السكنية في مدينة بئر العاتر ..... 113

## فهرس الخرائط

خريطة رقم1 : موقع ولاية تبسة حسب التقسيم الإداري لسنة 1984 ..... 79
خريطة رقم2 : موقع بلدية بئر العاتر ضمن اقليم ولاية تبسة ..... 82

## فهرس الجداول

جدول رقم1 : يبين التطور السكني و العمراني لمدينة بئر العاتر ..... 99
جدول رقم2 : مراحل تطور سكان بلدية بئر العاتر خلال الفترة ما بين 1977 و2008..... 111
جدول رقم3 : أهم المؤسسات و الشركات التي تنشط في بلدية بئر العاتر ..... 116
جدول رقم4 : توزيع المشتغلين حسب القطاعات الإقتصادية الكبرى لبلدية بئر العاتر خلال الفترة 2008-2009..... 118
جدول رقم05 : تطور النشأة القانونية للعقار التجاري و الصناعي خلال الفترة:1999-2001 ..... 120
جدول رقم06 : أهم الأسواق الأسبوعية لمدينة بئر العاتر ..... 121
جدول رقم07 :توزيع الأسواق الأسبوعية حسب أسعار المزايدة العلنية لسنة 2014 ..... 122
جدول رقم08 : توزيع لأهم مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية التي تنشط في مدينة بئر العاتر سنة 2014 ..... 124
جدول رقم09 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة 1999-2009 ..... 149
جدول رقم10 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية خلال الفترة 1999-2009 ..... 150
جدول رقم11 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار إعانات الولاية خلال الفترة 1999-2009 ..... 152
جدول رقم12 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار ميزانية البلدية خلال الفترة 1999-2009 ..... 153
جدول رقم13 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المخطط البلدية للتنمية خلال الفترة 2010-2012 . ..... 154
جدول رقم14 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار الصندوق المشترك للجماعات المحلية خلال الفترة 2010-2012 . ..... 155
جدول رقم15 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار إعانات الولاية خلال الفترة 2010-2012 ..... 155
جدول رقم16 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار ميزانية البلدية خلال الفترة 2010-2012 ..... 156
جدول رقم17 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المخطط البلدي للتنمية خلال الفترة 2013-2014 ..... 158
جدول رقم18 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار ميزانية البلدية خلال الفترة 2013-2014 ..... 159
جدول رقم19 : حجم مبالغ الاستثمارات في إطار المشاريع القطاعية خلال الفترة 2012-2014 .. 160

## فهرس الأشكال

شكل رقم1 : الإبعاد المحورية للتنمية المستديمة ..... 31
شكل رقم2 : البلدية في المنظومة الإدارية الحضرية . ..... 56
شكل رقم3 : الهيكل الإداري والتنظيمي لبلدية بئر العاتر ..... 62

# فهرس المواضيع

المقدمة العامة ..... 1
1. الإشكالية ..... 3
2. فرضيات الدراسة ..... 6
3. أهمية البحث ..... 7
4. أسباب ودوافع اختيار موضوع ..... 8
5. الإطار المنهجي للدراسة ..... 9
6. تنظيم المذكرة ..... 11

*الفصل الأول:مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر* ..... 13
مقدمة ..... 13
المبحث الأول: اسباب ودوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد ..... 14
1. اسباب ظهور الحكم الراشد ..... 14
1.1. الأسباب السياسية ..... 15
2.1. الأسباب الإقتصادية ..... 15
3.1. الأسباب الإجتماعية ..... 16
2.اصل مفهوم الحكم الراشد ..... 17
3.تعريف الحكم الراشد ..... 19
1.3. تعريف الحكم الراشد حسب البنك الدولي ..... 19
2.3. تعريف الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة ..... 20
4.تعريف الحوكمة ..... 21
1.4.المبادئ الأساسية للحوكمة ..... 22
2.4. الأهداف الأساسية للحوكمة ..... 23
*المبحث الثاني: عوامل ظهور الحكم الراشد في الجزائر* ..... 25
1. مظاهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد ..... 25
2. تعريف التنمية حسب مفهوم الحكم الراشد ..... 27
1.2.تعريف التنمية ..... 27

1.1.2.مفهوم التنمية حسب اللجنة العالمية للتنمية و البيئة سنة 1987 ..... 28
2.1.2.مفهوم التنمية حسب لجنة GRO HARLEM BRUNDTLAND سنة 1987 ..... 28
2.2.ابعاد التنمية المستدامة..... 30
3.2.المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة..... 32
4.2.المنظور البيئي للتنمية المستدامة..... 32
5.2.المنظور الإجتماعي للتنمية المستدامة..... 32
6.2.دور البلدية في مجال التنمية المستدامة ..... 33
1.6.2.في مجال تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة ..... 33
2.6.2.في مجال الإجتماعي..... 34
3.6.2.في مجال النظافة وحفظ الصحة و صيانة طرقات البلدية ..... 34
4.6.2.في مجال الإقتصادي ..... 35
3. تعريف التنمية المحلية..... 35
4. علاقة التنمية بالحكم الراشد..... 37
5.التنمية في الجزائر وفقا لإليات الحكم الراشد ..... 39
1.5.وضع اطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة ..... 40
2.5.اهداف القانون التوجيهي للمدينة ..... 41
6.الواقع السياسي في الجزائر بعد دستور 1989..... 43
*المبحث الثالث:الفعاليات والممارسات الحضرية للفاعلين في اطار الحكم الراشد*..... 45
1. الفاعلون في الحكم الراشد..... 45
1.1.الدولة..... 46
2.1. القطاع الخاص..... 46
3.1. المجتمع المدني ..... 47
2. تصنيف الفاعلين المشاركون وادوارهم ..... 48
1.2. الفاعلين الغير مرئيين..... 49
2.2. فاعلي القطاع الخاص ..... 49
3.2. الفاعلين الإداريين ..... 49
3. تعريف الفاعلين المحليين في الجزائر..... 50
1.3. الولاية..... 51
1.1.3.المجلس الشعبي الولائي ..... 51

2.1.3.الوالي ..... 52
3.1.3.إدارة الولاية ..... 53
4.1.3.مصالح التقنين والشؤون العامة والإدارة المحلية..... 53
5.1.3.الدائرة ..... 54
2.3.البلدية..... 55
1.2.3.اجهزة وهيئات تسيير ادارة البلدية ..... 57
4. تفعيل دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الحضرية ..... 57
1.4.الإدارة المحلية اطار ملائم لتحقيق التنمية المحلية..... 58
5.علاقة الحكم الراشد باللامركزية ..... 59
6. تعريف الفاعلين المحلين لمدينة بئر العاتر ..... 60
1.6.بلدية بئر العاتر ..... 60
1.1.6.الهيكل التنظيمي لإدارة بلدية بئر العاتر..... 61
2.6.فرع الوكالةالعقارية الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين ..... 63
3.6.قسم التعمير و البناء..... 64
4.6.قسم السكن و التجهيزات العمومية..... 64
5.6.قسمة الأشغال العمومية..... 65
6.6.قسمة الموارد المائية ..... 65
7.6.المصالح القطاعية المختصة ..... 65
8.6.الجمعيات المختصة ومكاتب الدراسات ..... 66
7. اهم البرامج التنموية المساعدة على تحقيق التنمية المحلية..... 66
1.7.برنامج التجهيز ..... 66
1.1.7.المخطط البلدي للتنمية PCD..... 67
2.1.7.البرنامج القطاعي للتنمية PSD..... 68
3.1.7.صندوق المشترك للجماعات المحليةFCCL ..... 69
4.1.7.برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي PSRE..... 70
5.1.7.برنامج التكميلي لدعم النموPCSC ..... 71
6.1.7.برنامج خاص بتنمية مناطق الجنوب..... 71
7.1.7.برنامج الهضاب العليا PHP..... 72
8.1.7.برنامج التجديد الريفي ..... 72

9.1.7.برامج قطاعية مختلفة ..... 72
2.7.ميزانية البلدية ..... 73
1.2.7.مفهوم ميزانية البلدية ..... 73
خلاصة الفصل الأول..... 75

الفصل الثاني :دراسة جغرافية و عمرانية لمراحل تطور مدينة بئر العاتر (الجانب التحليليو التطبيقي). 76
مقدمة ..... 76
المبحث الأول: دراسة تحليلية وجغرافية لمدينة بئر العاتر ..... 77
1.خصائص ومميزات الشريط الحدودي لولاية تبسة ..... 77
2.تعريف الشريط الحدودي التبسي ..... 80
3.تحديد الموقع الحدودي لمدينة بئر العاتر ..... 83
المبحث الثاني :نشاة و تطور مدينة بئر العاتر..... 85
1.لمحة تاريخية عن مدينة بئر العاتر ..... 85
1.1.بئر العاتر قبل سنة 1846 ..... 86
2.1.المرحلة الثانية (1954-1962)..... 89
3.1.المرحلة الثالثة (1962-1973)..... 95
4.1.المرحلة الرابعة (1974-1990) ..... 97
5.1.المرحلة الخامسة (بعد سنة 1990) .....104
2.دراسة التركيبة الإجتماعية ..... 109
1.2.اصل سكان منطقة تبسة .....109
2.2. التطور السكاني لمدينة بئر العاتر .....111
المبحث الثالث: خصائص ومؤهلات الإقتصادية لمدينة بئر العاتر .....115
1.المكانة الإقتصادية الهامة لمدينة بئر العاتر .....115
2.الواقع الإقتصادي لمدينة بئر العاتر .....119
3.التاثيرات الإقتصادية و التجارة الغير شرعية على تطور المدينة .....121
4.الخاصية الإقتصادية لمدينة بئر العاتر .....123
خلاصة الفصل الثاني ..... 126

الفصل الثالث: تحليل واقع التنمية وعلاقتها بالفاعلين المحليين حالة مدينة بئر العاتر .....127
مقدمة ..... 127
المبحث الأول:اشكالية التنمية في المناطق الحدودية حالة مدينة بئر العاتر .....128
1.اهم الإستراتيجيات التنموية حسب المخططات الوطنية .....128
2. تاثير النمو الحضري على التنمية في مدينة بئر العاتر.....130
3.تاثيرات العرش على الفاعلين الحضريين .....132
المبحث الثاني :اهم العوائق الميدانية التي تواجه اكبر المشاريع .....136
1.اهم المشاريع التنموية ومعوقاتها .....136
1.1.مشروع حماية المدينة من الفيضانات.....136
2.1.مشروع انجاز ثانوية جديدة .....142
3.1.هياكل ادارية جديدة معطلة.....143
4.1.مشروع إنجاز متوسطة الوراد عبيد .....144
2.واقع التنمية على ضوء اهم التحولات الحاصلة في مدينة بئر العاتر .....145
المبحث الثالث: المجهود التنموية لبلدية بئر العاتر .....148
1.اهم البرامج التنموية التي استفادت منها بلدية بئر العاتر (1999-2014) .....148
2.الرهانات و التحديات التي تواجه التنمية المحلية .....162
1.2.خيارات التهيئة ذات الأولوية .....163
2.2.اهم الأولويات المحلية و الإقليمية .....163
خلاصة الفصل الثالث .....166
خاتمة ..... 167
*قائمة المراجع*..... 170
*الملاحق*..... 179
*فهرس الصور* ..... 180
*فهرس المخططات* ..... 181
*فهرس الخرائط*..... 182
فهرس الجداول..... 183
فهرس الأشكال ..... 184
*فهرس المواضيع* ..... 185
*الملخص* ..... 190

## الملخص

تهتم هذه الدراسة بموضوع التنمية المحلية بين دور الفاعلين الحضريين ومفهوم الحكم الراشد في الجزائر. ويحاول هذا البحث في البداية، وضع هذا المفهوم في إطاره النظري، لما يحمله من معاني، ثم يحدد واقع تطبيق هذا المفهوم في الميدان، رغم ما يشيد به الخطاب السياسي في الجزائر، خاصة منذ تفتح البلد على العالم في بداية التسعينات. ولقد اخترنا مدينة بئر العاتر بولاية تبسة لتكون ميدانا تطبيقيا لدراستنا، نقيس من خلالها واقع مفهوم الحكم الراشد في المدن الجزائرية، حيث تعتبر مدينة بئر العاتر من المدن التي تعاني من عدة مشاكل حضرية، أشهرها ظاهرة التهريب والتجارة غير الشرعية، باعتبارها مدينة حدودية. لكن أبرز ما يميز مدينة بئر العاتر هو التنظيم التقليدي "العروشي" الذي يطبع الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لسكانها، حيث يؤثر العرش على القرارات الإدارية والسياسية المحلية، ويعرقل عمليات التنمية المحلية.

فإذا كانت المؤسسات العمومية في هذا النوع من المدن تعاني من تداخل القرارات بين التنظيم الحديث والتنظيم التقليدي، فما هو حال مفهوم الحكم الراشد في ظل هذا النوع من الممارسات الحضرية، خاصة إذا كان هذا المفهوم يدعو إلى إشراك كل الفاعلين الحضريين في المشاريع التنموية التي تهم السكان بالدرجة الأولى؟ وبإمكاننا أن نتساءل كذلك على الدور الحقيقي الذي يلعبه الفاعلين الحضريين بين الشرعية المؤسساتية وضغوطات العرش في أداء مهامهم لتحقيق التنمية وإنتاج مدينة مستدامة؟ سؤالين محواريين حاولنا الإجابة عنهما في هذه المذكرة.



**الكلمات الاستدلالية:**

الحكم الراشد، الفاعلين الحضريين، التنمية المحلية، تسيير المدينة، بئر العاتر.



## Résumé

Cette étude s'intéresse au sujet du développement local et le rôle des acteurs urbains dans le cadre de la notion de bonne gouvernance en Algérie. Cette recherche tentera d'abord de mettre cette notion polysémique dans son cadre théorique et de définir la réalité de son application sur le terrain, surtout qu'elle est utilisée abusivement dans le discours politique algérien, depuis l'ouverture du pays sur le monde au début des années 1990.

Nous avons choisi la ville de Bir El Ater (wilaya de Tébessa) comme terrain d'étude. Située à la frontière algéro-tunisienne, Bir El Ater est marquée par divers problèmes, dont les plus marquants sont la contrebande et le commerce informel. Mais le problème le plus récurent qui marque la vie sociale, économique et politique et pèse sur les décisions locales est celui du *Arch*. A ce titre, Bir El Ater, nous aidera à mieux appréhender la réalité d'application de la notion de bonne gouvernance sur le terrain.

Or, face aux interférences qui marquent les institutions publiques et les pressions que fait subir le *Arch* sur les acteurs urbains, il est pertinent de se demander comment peut t'on réussir un développement urbain durable. Deux questions centrales auxquelles nous avons tenté de répondre tout au long de ce mémoire.



**Mots clés :** Bonne gouvernance, acteurs urbains, développement local, gestion de la ville, Bir El Ater.